جامعة الدكتور الطاهر مولاي _ سعيدة _

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في المغرب
حزب العدالة والتنمية نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: السياسات العامة والتنمية

إعـداد الطالبيـن:

- مقدم الجيلالي.
- بهرام مصطفى.

إشراف الأستاذ:

بن زايد أمحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

- **الأستاذ خدّاوي محمّـــد..... رئـيسا**
- **الأستاذ بن زايد أمحمد..... مشرفا ومقررا**
- **الأستاذ شـــــــاربي محمّـد..... عضوا مناقشا**

الموسـم الجامعي: 1436هـ/1437هـ

2015م/2016م.

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكـــرات

إيمـانـا منا بقـول النبي صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكـر النـاس"

نقدم إذن تشكـراتنا البالغة خصيصا للأستاذ المؤطـر بن زايـد أمحمد الذي لم يبخل علينا بالنصائح والإرشادات القيمة لإتمـام هذه المذكـرة

كما لا ننسى تقديم الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة

ونشكـر كل من مدنا يد المساعدة سواء بنصيحة أو بانتقـاد من قريب أو من بعيـد

كما نتوجه بالشكر الخالص الممزوج بالإخلاص والتقدير لأساتذة جامعة سعيدة والذين

تفضلوا بتدريسنا منذ السنة الأولى ليسـانس نظـام كـلاسيكـــي

الإهـــداء

إلى من نزل فيهما قوله تعالى:

"...لا تقل لهما أف ولا تنهرهما "

إلى التي حملتني وسهرتها الليالي وملأتني بعطفها وحنانها وضمتني إلى صدرها.

إلى رفيقة أحزاني ورخائي في شدتي وآلامي ومن وضعت الجنة تحت أقدامها.

إلى أعز من في الوجود أمي.

إلى ولي نعمتي ومن شجعني ومساهم في نجاحي، إلى من أمر أن أصاحبه في الدنيا معروفا

إلـــى أعـز النـاس أبـــي

إلى من رافقتني دعواهما طوال أيام حياتي جدي الحاج بلهاشمي و جدتي فـاطمة

أطـــال الله فـي عمـــرهما.

إلى أخـــواي: علي عبد النور ونصر الدين وأختي فاطمة.

إلـى الكتكوته وشمعة ونور البيت هـاجر الصغيرة،

إلـى أعمـامي وأخوالـي وعـــائلاتهم " بهـــرام ، ربـــود "

إلـى زميلاي طوال مسار السنوات الجامعية كلاسيك: بن ناجي نورالـدين ومسكين عبد الوهـاب

إلـى زملائي في الحياة الجامعية لما بعد التدرج ماستر وخاصة تخصص سياسات عامة وتنمية: جيلالي،

طيـب، عبد الصمد، عمـار، بشير، إيمان، مانة، مباركة وسميـة.

إلى من أعتز بصداقتهم: لعرج عبد الرؤوف، هشام، الشيخ، عبد الحميد، عبد اللطيف، محمد.

إلـى كافة موظفي وعمال المكتبة خاصة الأخ عبد الهادي والأخت وهيبة

إلـــى كـافة موظفي ومستخدمي دائـرة يـــوب

و إلـى كل من ساعدنا في هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

شكـــــر خـــــــــاص:

إلى الأستاذ الفاضل: "بن زايد أمحمد" الذي أقدم له الشكر على مساعدته لنا وتوجيهاته القيمة وكذلك على تفهمه وتواضعه، أطلب من الله أن يوفقه لما يحبه ويرضـاه.

مصطفى

إهـــداء

الحمد لله الذي جعلنا نمتثل لطلب العلم والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ﷺ.

*إلـى من أنارت لي الطريق بعد الله عزَّ وجل والدتـي العزيزة والغالية.

* إلـى والـدي الذي لم يقصر معي يوماً.

* إلـى إخـوتـي العربي و إبـراهيم وأخواتـي مريم و الباتول وجميع عائلة مقدم.

* إلـى البـرعوم الصغير عبد المالك.

*إلـى كل من ساهم معنا في إنجاز هذه المذكرة خاصة صديقي في عملـــي هـــذا "حمـوود".

*إلـى كل من اسماعيل ، علي، سنوسي،عبد القادر،

يوسف،عبد العالي، عبد الباسط ،قويدر،الطيب، ياسين، العربي

*إلـى كل من راضية، زهرة و زخروفة

*إلـى كل طلبة قسم العلوم السياسية دفعة تخرج 2016.

الجيلالـــــي

مقدمة

مقدمـــة:

تعتبر الأحزاب السياسية الآلية الفضلى التي من خلالها تستطيع المجتمعات أن تعبر عن مطالبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،كما يمكن لها أن تشكل البديل الذي ينوب عن السلطة السياسية داخل أي بلد، في حالة فشل هذه الأخيرة على الاستجابة لهذه المطالب المجتمعية، غير أن هذه العلاقة الثلاثية بين كل من السلطة والمجتمع والأحزاب السياسية قد تختل، إذا كنا أمام نظام سياسي منغلق غير ديمقراطي لا تشكل فيه النخب أو الأحزاب السياسية طرفا فاعلا في الحياة السياسية، وهنا يبدو الأمر مشابها في المغرب عندما يتم الحديث عن النظام السياسي المغربي حيث تعتبر المؤسسة الملكية هي التي أوجدت المغرب كدولة، وأنه لولاها لما وجد المغرب أصلا حسب فكر ملك المغرب الحسن الثاني، غير أنه من ناحية أخرى فإننا نجد أن المغرب هو من بين أول الدول العربية التي تبنت التعددية كخيار وحيد وأن نظام الحزب الواحد هو نظام محظور داخل الحياة السياسية المغربية وهذا ما عبرت عنه جميع الدساتير المغربية منذ أول دستور صدر في المملكة عام 1962 وهو ما انعكس في صورة تعددية حزبية مثلها في أول المسار كل من حزب الاستقلال وحزب القوات الشعبية.

غير أننا نجد التناقض واضحا في المشهد السياسي المغربي فرغم ما تضمنته الدساتير المغربية من مبادئ ديمقراطية ومشاركة سياسية فاعلة إلا أن واقع العمل الحزبي يبدوا بعيدا كل البعد عن الدور المنوط به ورغم ثراء الساحة السياسية في المغرب بمنظومة حزبية واسعة شملت جميع التوجهات الإيديولوجية ألا أنها اختارت لنفسها البقاء في خدمة الملكية والابتعاد عن دور المطالبة بالإصلاح والتغيير، وبالتالي فإن البحث في دور الأحزاب في الحياة السياسية المغربية هو بحث يتراوح بين ما تمنحه الدساتير لها من تأثير وبين ما اختارته المؤسسة الملكية لهذه الأحزاب خاصة في مرحلة الإصلاح التي دخل فيها المغرب منذ العام 1996.

كما تعد التنشئة السياسية موضوعا أساسيا من موضوعات علم الاجتماع السياسي، إذ أن جميع المجتمعات الإنسانية تعتمد في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للمبادئ الإنسانية التي تسود المجتمع، والتي تطبع سلوك أعضائه بطابع معين يميزه عن سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى، وهي كذلك توحد مشاعر واتجاهات أعضاء المجتمع نحو تحقيق أهداف معينة، فهي تؤثر – التنشئة السياسية – على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء للوطن على أساس المواطنة، مما يدفع الفرد إلى المشاركة في الحياة السياسية العامة، ويساهم في النهوض والتنمية للمجتمع، وفي بعض المجتمعات يساهم الأفراد في الاغتراب عن وجه الوطن وعدم شعورهم بالولاء والانتماء وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم على أنه نظام تسلطي يمارس الوصاية على الفرد ويجرده من كل رغباته وميوله وحقوقه

الشخصية، ويشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبرهم مجرد أداة لتحقيق أغراض إيديولوجية لمصلحة النظام وتقوية سلطته.

والتنشئة السياسية تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية وتساهم في تقريب وجهات النظر وتعزز من حالة الاستقرار السياسي، وفي حالة الاختلاف وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير وثقافة النخب فإن ذلك يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير وإهمال جانب التنشئة يهدد أمن واستقرار المجتمع.

مبررات إختيار الموضوع:

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، نابعة عن التحولات السياسية التي عرفتها المغرب بداية من التعديل الدستوري عام 2011، والتي كانت فيها الأحزاب السياسية صاحبة الدور الأساسي، كما أنها نابعة من فكرة فحواها، أن أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع الأحزاب السياسية في المغرب تتجاهل الظاهرة الحزبية، بالإضافة إلى هذا يمكن القول أن موضوع الأحزاب السياسية عموما يعتبر من بين المواضيع المهمة، التي تصب في قلب النظام السياسي والرهانات السلطوية، وهذا ما يجعله موضوع جديد ومتجدد باستمرار.

كما تأتي دراسة دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في المغرب، كرغبة فعلية نسعى من خلالها الوقوف على حقيقة الديمقراطية في المغرب، ومسار تطورها عبر تفاعل المؤسسة الملكية مع هذه الأحزاب.

كما أنها تعبر عن رغبة شخصية لاكتشاف مدى قدرة الأنظمة على التحول من نمط إلى آخر دون أن يحدث ذلك أزمة سياسية، زد على هذا أن مختلف الدراسات التي اطلعنا عليها، لا تقدم لنا دراسة شاملة حول الأحزاب السياسية في المغرب وتطورها تاريخيا.

أهمية الدراسة وأهدافها:

حظي مفهوم التنشئة السياسية باهتمام وافر في أدبيات وأبحاث علم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ومن ثمة فإن الأهمية الأولى للدراسة تأتي من أهمية وطبيعة الموضوع كما يعتبر موضوع الأحزاب من الموضوعات التي تحتل مكانة هامة سواء من الناحية الفقهية أو من ناحية التطبيق، كونها تضع المشرع والسياسيين أمام اختيار صعب بين الحرية من جهة، والفوضى من جهة أخرى، وقد أثير حوله جدلا – ومازال يثار – بين السلطة والفقهاء، واختلفت فيه وجهات النظر وتعددت حتى في أعرق النظم الديمقراطية، كما تكمن أهميته كون التعددية السياسية والحزبية عماد الديمقراطية، ما جعل الفقه يكاد يجمع أن لا حرية سياسية ولا نظام ديمقراطي دون أحزاب، لذا نجد أن الأحزاب ضرورة تقتضيها طبيعة الأنظمة الديمقراطية، لأنها من أهم التنظيمات السياسية في

الوقت المعاصر لما تقوم به من مهام متميزة في مجال النشاط السياسي مثل توسيع المشاركة السياسية وتجسيد عملية التداول على السلطة، ودعم شرعية النظام، وتحقيق التكامل السياسي وإعلام و تحسيس الرأي العام بالقضايا الهامة التي تتصل بحياته، وتعتبر حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، فهي تساعد الناس على تحديد مصالحهم وبلورتها، لذلك اعتبرت الأحزاب السياسية من أهم مؤسسات وقنوات التنشئة السياسية على الإطلاق في المجال السياسي، وعليه فإن التنشئة السياسية مسؤولية تقع على عاتق الأحزاب السياسية على الخصوص.

فإذا كان هذا الموضوع يثير الجدل والاختلاف على الصعيد العالمي، فإنه يصبح أكثر تعقيدا بالنسبة للمغرب، ذلك أن قضية الأحزاب فيه تجعل الباحث يقف أمامها متحيرا نظرا للتطورات والتقلبات السياسية التي عرفتها الحياة الحزبية في المغرب.

ونظرا للأهمية البالغة للموضوع الذي سنعالجه فقد اختلفت الأهداف التي حفزتنا على إنجاز هذه الدراسة ونذكر منها:

- **هدف علمي:** نسعى من خلال دراسة موضوع الأحزاب ودورها في عملية التنشئة السياسية بالمغرب إلى انجاز دراسة علمية وذلك لمعرفة واكتشاف الحقائق على أحسن وجه وتتركز هذه الدراسة على استخدام مختلف المناهج العلمية وذلك قصد فهم واستيعاب هذه الدراسة للخروج بنتائج موضوعية عن موقع الأحزاب السياسية في النظام الملكي المغربي، كل هذه الأسباب تجعلنا وتشجعنا على الخوض لإنجاز هذا الموضوع باستخدام كل ما أتيح لنا من مناهج علمية ونظريات.
- **هدف عملي:** يتجلي أساسا في البحث عن الحياة السياسية في المغرب وموقع الأحزاب السياسية في النظام الملكي وخاصة في فترة محمد السادس بحكم التحولات السياسية التي عرفتها المغرب بداية من التعديل الدستوري عام 2011، وفوز حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية الذي يعمل على تأطير المواطنين والمشاركة في تدبير الشأن العام وترسيخ قيم الاستقامة والحرية والمسؤولية والعدالة والتكافل من خلال منهج سياسي مرتكز على الالتزام والشفافية والتدرج وإشراك المواطنين والتعاون مع مختلف الفاعلين، ساعيا إلى تمثل ذلك عبر ممارسته اليومية وبرامجه النضالية، وواضعا المصالح الوطنية العليا فوق كل اعتبار، وهذا ما يجعله موضوع الدراسة موضوع جديد ومتجدد باستمرار.

حدود الدراسة:

المجال الزمني: سنحاول دراسة الإشكالية في الإطار الزماني من سنة 1998 إلى غاية 2015 أي منذ بروز حزب العدالة والتنمية في الساحة السياسية المغربية.

المجال المكاني: ويتعلق الأمر بالمغرب الأقصى وهي دولة من دول شمال إفريقيا، تقع في الزاوية الشمالية الغربية من القارة الإفريقية، تبلغ مساحتها 458.730 كم2، تحدها الجزائر شرقا والمحيط الأطلسي غربا والصحراء الغربية جنوبا والبحر الأبيض المتوسط شمالا، نظام الحكم فيها ملكي، عدد سكانها يفوق 34 مليون نسمة ويشكلون خليطا من عرب والبربر يدينون غالبيتهم الإسلام واللغة العربية لغة رسمية.

أدبيات الدراسة:

أ – الكتب: هناك بعض المؤلفات التي اقتربت من موضوع الدراسة في جانب من جوانبه دون أن تتطابق معه بشكل كلي والتي اعتمدت عليها كدراسات سابقة ومنها:

- كتاب نبيلة كامل عبد الحليم "**الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**"، الصادر ببيروت عن دار الفكر العربي سنة 1982 ، الذي تطرقت فيه الكاتبة في بابه الأول إلى النظرية العامة للأحزاب متناولة الأصل التاريخي للأحزاب والتعريف بها وبيان كيفية تكوينها وأنواعها وأساليب تنظيمها والدور الذي تلعبه في بعض النظم السياسية في العالم، أما في الباب الثاني فتم تخصيصه لدراسة الإطار القانوني للأحزاب في مصر، وقد قدمت الباحثة في هذه الدراسة تصورا معاصرا للأحزاب، اهتم أساسا بدورها كحلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وتجسيد عملية التداول على السلطة وتوسيع المشاركة السياسية...، عكس الطرح الكلاسيكي للأحزاب بوصفها تنظيمات سياسية ما تلبث أن تخضع بحكم حاجاتها إلى وجود قلة حاكمة لقواعد بيروقراطية تتعارض مع هدفها الأساسي المتمثل في الديمقراطية.
- كتاب **التنشئة السياسية والقيم**، للدكتور سمير الخطاب، الصادر بالقاهرة، عن إيتراك للطباعة والنشر سنة 2004، وقد تطرق هذا الكتاب لمفهوم التنشئة السياسية ومضمونها بالإضافة إلى مصادر التنشئة السياسية.
- كتاب "**الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**"، لمؤلفه الدكتور مهدي جرادات الصادر بالأردن عن دار أسامة للنشر والتوزيع سنة 2010، والذي تطرق فيه الكاتب إلى مفهوم الأحزاب بالإضافة إلى الأحزاب السياسية في الوطن العربي عامة والمغرب الأقصى – موضوع دراستنا – خاصة.

وهناك عدة كتب أخرى اقتصرت في عمومها على جزئيات قصيرة من موضوع البحث.

ب– **الرسائل والأطروحات:**

- **الدراسة الأولى:** رسالة ماجستير للطالب: أحمد شاطر باش تحت عنوان: "**دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي**" **دراسة ميدانية بولاية الجزائر**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2002، وهي رسالة تطرقت إلى بعض جوانب الدراسة كالجانب النظري للتنشئة السياسية، وكذا واقع التنشئة السياسية في الجزائر من خلال المدرسة قبل الاحتلال وأثناء الاحتلال، لكن الموضوع لم يركز على الحزب ووسائل ومضمون التنشئة لديه، مما تجعل الدراسة تقتصر على جانب من موضوع البحث فقط، باعتباره يتناول المدرسة كوسيلة من وسائل التنشئة السياسية.
- **الدراسة الثانية:** رسالة ماجستير للطالب ياسين ربوح تحت عنوان: "**الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر 1996-2008**، بجامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، جوان 2009، وهي دراسة اهتمت بالأحزاب السياسية كوسيلة من وسائل التحديث والتنمية السياسية، فتطرقت هذه الدراسة إلى جانب من موضوع البحث وهو مفهوم الأحزاب السياسية ووظائفها.
- **الدراسة الثالثة:** رسالة ماجستير للطالب ناصر لكسور، **التعددية السياسية بين متطلبات الداخل والضغوطات الخارجية- دراسة مقارنة لتجربة الجزائر والمغرب (1988-2008)**، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012، وقد تناولت هذه الدراسة جانبا مهما من موضوع البحث وهو الفصل الثالث، الذي تطرق فيه إلى مختلف التيارات الحزبية في المغرب وكذا واقع التعددية السياسية وتحدياتها إلا أن هذه الدراسة ورغم أهميتها تبقى مقتصرة على فترة زمنية قصيرة جدا من عمر الدراسة حيث تناولت الفترة من الأيام الأولى لاستقلال المغرب إلى 2008 م، وموضوع الدراسة الذي بين أيدينا يمتد إلى سنة 2015م.

والملاحظ في أغلب الدراسات السابقة سواء تعلقت بالأحزاب أو بالتنشئة السياسية، أنها جاءت عامة ونظرية، ولم يتم فيها التركيز على الأحزاب كمتغير له دور فعال في عملية التنشئة السياسية.

إشكالية الدراسة:

باعتبار الأحزاب من أهم وسائل التنشئة السياسية، فهي منوطة في مختلف الأنظمة السياسية بوظائف ومهام متعددة، لأنها تضطلع بأدوار لازمة للتنمية السياسية بوجه خاص، والتنمية الشاملة بوجه عام، ولذلك سنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

– إلى أي مدى ساهم حزب العدالة والتنمية في عملية التنشئة السياسية في المغرب الأقصى ؟ وما هي القيم السياسية التي سعى حزب العدالة والتنمية لترسيخها لدى الناشئة في مختلف مراحل الحياة السياسية؟

– ويمكن أن نصيغ هذه الإشكالية في التساؤلات الآتية:

– ما مفهوم الأحزاب والتنشئة السياسية ؟

– إلى أي مدى يعد دور الأحزاب مؤثرا في الحياة السياسية المغربية ؟

– ما هي تصورات الأحزاب السياسية المغربية لمسألة الإصلاح ؟

– هل ما يشهده المغرب يعبر فعلا عن تعددية سياسية تقر بدور الأحزاب السياسية كفاعل سياسي ؟

الفرضـــــــيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا أن نصوغ الفرضيات التالية:

– تلعب الأحزاب السياسية في المغرب دورا شكليا نتيجة وجود تكتيك سلطوي تتلاعب فيه السلطة باسم التعددية السياسية والتعددية الحزبية، وتتدرج منها الفرضيات الفرعية التالية:

01– تعمل الأحزاب السياسية في المغرب وفق تصور المؤسسة الملكية.

02– ضعف تأثير الأحزاب في الحياة السياسية المغربية هي انعكاس للثقافة السياسية السائدة في المغرب.

03– تعتبر الأحزاب السياسية في المغرب الأقصى بمثابة المدرسة التي أحيت القيم الوطنية والحضارية والدينية، فأيقضت ضمير الشعب العربي والإسلامي في المغرب عن طريق وظيفة التنشئة التي قامت بها منذ نشأتها إلى يومنا هذا.

04– التنشئة السياسية أهم وظيفة قامت بها الأحزاب في المغرب من أجل تعبئة وتجنيد المواطنين حول مشروعها السياسي.

منهجية الدراسة: سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة إقترابات ومناهج قصد إثراء البحث منها:

أ– الإقترابات: Les approaches

الاقتراب هو استعداد مسبق لدى الباحث لتبني إطار مفاهيمي معين بغرض اختبار فرض معين، بهذا المعنى فالاقتراب ليس له القدرة على التفسير أو التنبؤ، بما يعني ذلك أنها وحدها النظريات هي التي لها

القدرة على التفسير والتنبؤ [1]، ولما كانت الإقترابات تحدد طبيعة ونوعية الأسئلة المثارة فإنها بذلك تحدد طبيعة الإجابات التي سوف نحصل عليها، وعليه تقدم الاقتراحات، للإطار الذي فيه تصاغ النظرية.

1. **اقتراب الجماعة:** ينطلق هذا الاقتراب من افتراض رئيسي أن الجماعة هي وحدة التحليل بما يعني ذلك من أن دراسات الجماعة تركز على تجمعات الأفراد الذين يتفاعلون معا من أجل تحقيق أهداف سياسية مشتركة، بعبارة أخرى انصب الاهتمام الرئيسي على دور الجماعات وليس دور الفرد على أساس أن الجماعات أضحت أكثر تأثيرا من الأفراد في تشكيل الحياة السياسية [2]، وهذا ما يمكن أن نستخدمه لدراسة الأحزاب السياسية في هذا البحث كونها مجموعة من الأفراد يتفاعلون معا من أجل تحقيق أهداف سياسية مشتركة، ومن بين مقومات هذا الاقتراب هو أن الجماعة تؤثر على اتجاهات سلوك أعضائها فقد أظهرت الدراسات الخاصة بالتنشئة السياسية أن الجماعات المرجعية تمارس تأثيرا هاما في هذا الصدد: الأسرة، جماعات الرفاق، المدرسة، الأحزاب...، هذه الجماعات تغرس في عقل المرء قيما واتجاهات وتصورات منها ما هو اجتماعي له دلالة سياسية، ومنها ما هو سياسي، ويتوقف التأثير التربوي للجماعة على درجة توحد الفرد معها.[3]
2. **اقتراب الثقافة السياسية:** وهو اقتراب يمكن أن نستخدمه لفهم واقع التنشئة السياسية وعلاقتها بالسلوك السياسي باعتبار أن هذا الأخير هو وليد الثقافة السياسية في المقام الأول وعليه فإذا أراد الباحث أن يفهم الواقع السياسي أو السلوك السياسي في مجتمع ما فلا بد عليه من أن يفهم الثقافة السياسية في هذا المجتمع.[4]

ب- **المناهج:** (المنهج التاريخي، المنهج المقارن، منهج تحليل المضمون، منهج دراسة الحالة).

1. **المنهج التاريخي:** لأنه في بعض الحالات لا يمكن فهم الظاهرة دون الرجوع إلى الحوادث والوقائع السابقة وتحليلها، لأن الحاضر هو امتداد للماضي، ونستعمل هذا المنهج سواء عند التطرق لنشأة الأحزاب وتطورها وتبلورها ووصولها إلى الصورة التي نعرفها اليوم، أو عند التطرف لتطور الأحزاب

---

[1] جابر سعيد عوض، **النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق**، (القاهرة: مطبعة العشرى، بدون سنة النشر)، ص 16.

[2] جابر سعيد عوض، **المرجع نفسه**، ص 82.

[3] كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، بدون سنة النشر)، ص 32.

[4] جابر سعيد عوض، **المرجع نفسه**، ص 65.

السياسية في المغرب ابتداء من تكريس التعددية الحزبية في الحركة الوطنية، ثم مرحلة التعددية الحزبية والسياسية ثم إلى مرحلة التعديل الدستوري عام 2011، وكذلك مختلف الأحداث السياسية المتعلقة بحزب العدالة والتنمية.

2. **المنهج الوصفي:** وهو المنهج المناسب للدراسات الإنسانية، ويستعمل عند تناول مفهوم الأحزاب والتنشئة السياسية، ووصف واقع التعددية السياسية والحزبية في المغرب والتحديات التي تواجهها.
3. **منهج تحليل المضمون:** يعتبر ضروري لفهم وتحليل الأوضاع السياسية السائدة، ونستعمله لتحليل مضمون مختلف النصوص التشريعية كالمواد الدستورية والقانونية المتعلقة بالقانون العضوي المتعلق المتعلق بالأحزاب السياسية.
4. **المنهج المقارن:** يعرف ستيوارت ميل المقارنة هي: " دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر ".[1]

والمقارنة في أوسع معانيها تعني ذلك النشاط الفكري الذي يهدف إلى إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، فقيام بدراسة الأحزاب في المغرب يستلزم علينا مقارنة هذه الأحزاب من حيث تشكلها ومبادئها وأهدافها، بالإضافة إلى مقارنة الانتخابات المغربية ما بعد سنة 1999.

الإطار الإيتمولوجي:

أ- **الأحزاب السياسية:** هي جماعة منظمة من المواطنين لهم مبادئ وأفكار مشتركة يلتفون حولها في إطار برنامج سياسي، تتسم بصفة الدوام والاستمرارية وتسعى إلى كسب تأييد الرأي العام قصد الوصول إلى السلطة.

ب- **التنشئة السياسية:** هي تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات المجتمع (الأسرة، المدرسة، جماعات الرفاق، وسائل الإعلام...) من خلالها إلى إكساب الفرد المعايير الاجتماعية والسياسية المختلفة ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين في تعريف التنشئة السياسية أحدهما ينظر إليها بمعناها الضيق باعتبارها عملية تلقين وتشريب مقصود للقيم والمعايير السياسية، الهدف منها ضمان ديمومة النظام واستقراره،

[1] نصر عارف، **المجتمع بنظرة وظيفية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1981)، ص 80.

والاتجاه الآخر ينظر إليها بمنظور أوسع على اعتبار أنها عملية يكتسب من خلالها الفرد هويته الشخصية ويكون استقرار واستمرار النظام السياسي أحد أهداف هذه العملية.[1]

ت- **التربية السياسية:** هي تربية عن طريق السياسة، وتتناول السياسة بمعناها الحالي، المشاركة في إدارة شؤون الدولة وتحديد أهدافها وتحديد نوع النشاط الذي يمكن أن يمارس في تحقيق تلك الأهداف وتحتاج الدول إلى من يدير شؤونها العامة، فتعده بما يتفق وإيديولوجية النظام السائد.

فالتربية السياسية هي التي تعد المواطنين لممارسة الشؤون العامة في ميدان الحياة عن طريق الوعي والمشاركة وعن طريق إعدادهم لتحمل المسؤولية وتمكينهم من القيام بواجباتهم والتمسك بحقوقهم.

ث- **القيم السياسية:** القيمة بصفة عامة هي المعيار الذي يقاس به فعل إنساني معين في مجال من مجالات السلوك الإنساني، أخلاقي أو سياسي أو منطقي أو جمالي... ولكون القيمة معيارا، فإنها قد تحدد بعوامل موضوعية بحتة، وقد تمتزج وتتأثر بوجهة نظر الشخص الذي يستخدمها كمعيار للحكم، وللقيمة عدة معان فلسفية أهمها: الخواص والمزايا التي توجد في الشيء وتجعله قادرا على تحقيق هدف أو غاية معينة.

ج- **التلقين السياسي:** يقصد به تعليم إيديولوجية سياسية معينة لغرض تبرير ودعم وتعزيز نظام سياسي معين، ويتواجد هذا النوع من التعليم في مختلف المجتمعات غير أن نسبته تتفاوت من مجتمع لآخر، حسب طبيعة النظام السياسي القائم فهو أقل تركيزا في المجتمعات الديمقراطية منه في المجتمعات الشمولية والديكتاتورية، ذلك لكون الطبقة الحاكمة في الأنظمة الشمولية تهدف من خلال عملية التلقين السياسي إلى تبرير وجودها في السلطة وإضفاء الشرعية على حكمها.

ح- **المغرب الأقصى:** ترجع تسمية المغرب إلى العرب القدماء الأصليين الذين سكنوا شبه الجزيرة العربية، وتعني بالعربية مكان غروب الشمس، لأن العرب القدماء اعتقدوا أن الشمس تشرق عندهم وتغرب في أرض المغرب. وقد اتصل العرب بالمغرب أثناء غزوهم لشمال إفريقيا أيام الفتوحات الإسلامية إذ كان العرب يستعملون اسم المغرب، أن غير الغرب يستعمل اسم المروك مع تباين بسيط بين مختلف تلك اللغات، واسم المروك اسم محلي مغربي أمازيغي، وهو اختصار لاسم مراكش التي تعني أرض الله بالأمازيغية، ويعتقد أنها استعملت لأول مرة من قبل الإسبان الذين هزمهم الأمازيغ أيام المرابطون، والسبب أن مراكش كانت عاصمة المرابطين، تبلغ مساحتها 458.730 كم^2.

[1] سمير الخطاب، **التنشة السياسية والقيم**، ط 1، (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر، 2004)، ص ص 39- 41.

خ- **حزب العدالة والتنمية**: يُعرِّف حزب العدالة والتنمية المغربي نفسه بأنه: « حزب سياسي وطني يسعى، انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث وديمقراطي، ومزدهر ومتكافل. مغرب معتز بأصالته التاريخية ومسهم إيجابيا في مسيرة الحضارة الإنسانية».

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات، نذكر منها:

- عدم وجود مراجع متخصصة للدراسة محل البحث، فأغلب الآراء التي قيلت في الموضوع قد وردت بين ثنايا المؤلفات المختلفة، ولم يتم إفراد دراسات مستقلة لها.
- من الصعب دراسة دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية من جانب واحد فقط، بل يتعين دراستها من جوانب مختلفة، لإمكان التوصل إلى نتائج محددة خاصة بموضوع الدراسة.
- قلة المعطيات المتعلقة بالأحزاب السياسية في المغرب، وعدم التعاون مع الباحث الأكاديمي، وعدم تسهيل الحصول على المعلومة بحجة السر المهني والأمانة العلمية.

خطة الدراسة:

لقد تم تقسيم دراسة الأحزاب ودورها في عملية التنشئة السياسية بالمغرب الأقصى إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول، و تم التطرق فيه إلى الإطار النظري لدراسة الأحزاب والتنشئة السياسية، و ذلك في مبحثين: المبحث الأول ماهية الأحزاب السياسية، وقد تناولناها في ثلاثة مطالب مفهوم الأحزاب السياسية، ونشأتها، ثم تصنيف الأحزاب السياسية ثم وظائف الأحزاب السياسية. أما المبحث الثاني ماهية التنشئة السياسية وتم التطرف فيه إلى مفهوم التنشئة بشكل عام والتنشئة السياسية بشكل خاص، ثم أهمية التنشئة السياسية وأهدافها ثم وسائل وقنوات التنشئة السياسية.

أما **الفصل الثاني** فتم تخصيصه ديناميكية العملية السياسية في المغرب وتم تقسيمه إلى مبحثين: الأول تطرقنا فيه إلى طبيعة النظام السياسي المغربي وتناولنا فيه مميزات بيئة للنظام السياسي المغربي، وعلاقة الأحزاب السياسية المغربية بالمؤسسة الملكية ثم الدستور المغربي والأحزاب السياسية المغربية.

وفي **الفصل الثالث** تم تناول دور حزب العدالة والتنمية في عملية التنشئة السياسية بالمغرب وقد تناولنا فيه النشأة والتطور التاريخي للحزب بالإضافة إلى النتائج التي حققها من خلال مشاركته في الانتخابات التشريعية وفي المجالس المحلية أيضا، بالإضافة إلى إسهاماته في الحياة السياسية وآفاقه المستقبلية وكذا دوره في تأطير الجماهير وتعبئتهم.

الفصل الأول

الإطار النظري للأحزاب السياسية والتنشئة السياسية

تمهيـد:

سوف نتناول في هذا الفصل دراسة الإطار النظري للأحزاب السياسية والتنشئة السياسية، فالأحزاب السياسية هي إحدى مؤسسات وقنوات التنشئة السياسية الرئيسية وهي التي تعبر بها الشعوب عن المشاركة في الحكم، وتعد أحد مقومات الديمقراطية، ففكرة الأحزاب السياسية هي إحدى الأفكار التاريخية التي يعود أصولها للحضارات القديمة إلا أنها بالمعنى المعاصر لم تنشأ إلا منذ قرن ونصف تقريبا، كما أنها تأثرت بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبحت تلعب دورا هام في الحياة السياسية.

وفي ضوء هذا سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري لدراسة الأحزاب والتنشئة السياسية، و ذلك في مبحثين: المبحث الأول ماهية الأحزاب السياسية، وقد تناولناها في ثلاثة مطالب مفهوم الأحزاب السياسية، ونشأتها، ثم تصنيف الأحزاب السياسية ثم وظائف الأحزاب السياسية. أما المبحث الثاني فتناولنا فيه ماهية التنشئة السياسية وتم التطرق فيه إلى مفهوم التنشئة بشكل عام والتنشئة السياسية بشكل خاص، ثم أهميتها وأهدافها ثم وسائل وقنوات التنشئة السياسية.

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية.

يعرض هذا الجزء الأحزاب السياسية في ثلاثة مطالب أولها تعريف ونشأة الأحزاب السياسية، تصنيفات الأحزاب السياسية، أما ثالثها وظائف وأدوار الأحزاب السياسية.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية.

أولا: مفهوم الأحزاب السياسية

اختلف الفقهاء والباحثون بخصوص تعريف الأحزاب السياسية إلى درجة أنه تم إحصاء التعاريف التي وجدت حول الأحزاب فهي تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر إليها من خلالها إلى الحزب السياسي.[1]

يقصد بالحزب السياسي لغة: قسم أو جزء وهو يحتوي على مجموعة من الناس وجاء المعنى اللغوي للحزب السياسي في مختار الصحاح "حزب الرجل أصحابه والحزب أيضا يعني الطائفة ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.[2]

وجاء في لسان العرب **لابن منظور** أن الحزب يعني الصنف من الناس أو الجماعة أو الطائفة ومن هنا فإن الحزب لغة يفيد أيضا الجمع بين الناس وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما.[3]

أما كلمة سياسية فإنها تعني عند العرب المسلمين، الرياسة وساس الأمر سياسة قام به والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه وتفيد القيام بشؤون الرعية كما أنها تعني الهداية والإرشاد.

وفي الأصل اللاتيني فإنها تعني إدارة شؤون الدولة أو المدينة وأصبحت الآن تعني كل ما يتعلق بشؤون الدولة والعلاقات بين الدول وخطط الأفراد والجماعات الهادفة إلى تحقيق أهداف معينة.

ويعرف **محمد عاطف غيث** الحزب السياسي في (قاموس علم الاجتماع) أنه تنظيم الأشخاص يهتمون بضبط بناء القوة في المجتمع والتأثير عليه، والعمل من خلاله على نحو يرون أنه ملائم لمصالحهم ولمصالح المجتمع العليا.[4]

ويرى **روبرت ماكفير** أن الحزب السياسي هو عبارة عن هيئة منظمة تسعى إلى مساندة بعض المبادئ وتدعيمها، أو هيئة منظمة سياسية تحاول من خلال القنوات والوسائل الدستورية الشرعية أن يكون لها دور مؤثر وفعال في النطاق الحكومي. كما أن هناك **أوستن راني** يرى بأن الحزب السياسي هو عبارة عن جماعة منظمة

---

[1] عبد الوهاب محمد رفعت، **الأنظمة السياسية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005)، ص 305.

[2] الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، (لبنان،1985)، ص56.

[3] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد ابن مكرم، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، 1992، ص 299.

[4] محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1979)، ص 334.

ذات استقلال ذاتي، يقوم بتعيين مرشحيه ويخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على الأنشطة الحكومية وخططها.[1]

يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه " جماعة منظمة من الأفراد، تسعى إلى الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها "[2] وبذلك يتميز الحزب السياسي – كجماعة منظمة – عن بقية الجماعات المنظمة الأخرى في أن هدفه هو الوصول إلى مقاعد الحكم ليباشر السلطة وينفذ المبادئ التي نادى بها في برنامجه السياسي، وهذا من ناحية.

كما يتميز الحزب السياسي – من ناحية أخرى – بأنه يستخدم الطرق والوسائل المشروعة للوصول إلى السلطة، وبهذا يختلف الحزب السياسي عن الجمعيات والتنظيمات السرية التي تعمل على الإطاحة بنظام الحكم القائم بوسائل وطرق غير مشروعة.

وتدور التعريفات المختلفة للحزب السياسي حول عناصر التعريف الذي قلناه. فقد عرف البعض الحزب السياسي من الزاوية التنظيمية بأنه « ليس جماعة واحدة ولكنه تجمع لعدة جماعات أو مجموعات صغيرة منتشرة في أرجاء البلاد من أقسام، ولجان وجمعيات محلية ترتبط بعضها بنظم تنسق فيما بينها»

واتجه البعض الآخر إلى تعريف الحزب السياسي من الزاوية الفلسفية، فهو عبارة عن « مجموعة من الناس اتحدت لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الجهود المشتركة على أساس المبادئ الخاصة التي اتفقوا عليها»

بينما ركز جانب هام من الفقهاء في تعريفهم للحزب السياسي على الهدف الذي يسعى إليه الأعضاء، إذ أنه « تكتل منظم من الأشخاص المتحدين بواسطة فلسفة أو إيديولوجية معنية بقصد متابعة تنفيذها، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها»

ويتضح لنا من التعريفات السابقة أن الحزب السياسي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

تنظيم سياسي له هيكل معين وأعضاء من الشعب ينتمون إلى هذا التنظيم والدفاع عن مبادئه، وهدف يتمثل في الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة لتحقيق مبادئ الحزب وتنفيذ برنامجه السياسي.

---

[1] محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي (ميدانه وقضاياه)**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1990)، ص .88

[2] سليم الزغبي، **الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، في المرشد إلى الحزب السياسي**، (الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1995)، ص 82.

يمكن تعريف الأحزاب السياسية بأنها تنظيمات أو تشكيلات تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم وحدة الفكر والهدف متبنين منهج سياسي موحد في ظل نظام قائم يعمل على نشر وتنفيذ أفكارها من أجل كسب ثقة عدد أكبر من الفئات الاجتماعية من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة في اتخاذ قراراتها على الأقل.[1]

ويرى **إسماعيل سعد** أن الحزب السياسي هو " اتفاق عدد من الأفراد على مجموعة من المبادئ والأهداف يبتغون من إنجازها تحقيق الصالح العام أو على الأقل تحقيق مصالح أعضاء الحزب، وهم أساسا فئة من فئات المجتمع. فالحزب السياسي على هذا النحو أداة تقوم جماعة من الجماعات عن طريقها بتحقيق أهداف عامة فضلا عن تحقيق المصالح للأفراد من أعضاء الحزب" [2]

وهناك من ينظر إلى الحزب نظرة تنظيمية باعتباره أن تنظيم هو الذي يضفي على الحزب أهميته وهو الذي يمكن من تحقيق ما يرمي إليه الحزب من أهداف، وقد يرى البعض الآخر أن أهداف الحزب النابعة من الإيديولوجية التي يعتنقها هي العامل الحاسم في تعريف الحزب، باعتباره أن وظائف الحزب هي أهم ما يمكن أن يميزه:

1. مفهوم الحزب باعتباره تنظيما:

يعتبر هذا المدلول من أقدم المدلولات استخداما لمحاولة تعريف الأحزاب و يرجع السبب في ذلك إلى نشأة الأحزاب والتي كانت عبارة عن تنظيم لعملية الانتخاب ومحاولة لتعريف الناخبين بمرشحهم ودفع هؤلاء الناخبين عن طريق التنظيم إلى تدعيم مرشحي الحزب، لذلك نجد أن أولى الدراسات التي انصبت على الأحزاب أخذت بهذا المدلول فكل من "ميشال استكورشي" انصبت دراستها للأحزاب، على أنها « تنظيم » قبل كل شيء.[3]

أما الدكتورة سعاد الشرقاوي فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي وتعرف الحزب " بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة." [5]

وكذلك بالنسبة " لموريس دوفرجيه " حين شرع في تعريف الحزب إلى الأخذ بالمدلول التنظيمي، حيث يقول: " أن الحزب ليس جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة، كاللجان الحزبية والمندوبيات وأقسام الحزب، والتجمعات المحلية كل هذه « الجماعات » يربط فيما بينها الرباط

---

[1] أحمد سويقات، "**التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004**" ، مجلة الباحث، عدد 2006/04، جامعة ورقلة، ص .123

[2] إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983)، ص .229

[3] نبيلة عبد الحليم الكامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، (بيروت: دار الفكر العربي، 1982)، ص 72.

[5] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، ط2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1982)، ص 200.

التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة، وهذا الارتباط فيما بين الجماعات المختلفة، يقوم على أساس تدريجي هرمي يصفه" دوفرجيه "على الوجه التالي: أن مناضلي الحزب – قادته – يقومون بتوجيه أعضائه والأعضاء بدورهم يقومون بتوجيه مؤيدي الحزب. وفي نفس السياق قال " أندري هوريو": أن الأحزاب السياسية عبارة عن تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني ومحلي، من اجل الحصول على الدعم الشعبي، بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة، بغية تحقيق سياسة معينة.[1]

بينما يذهب" **جوزيف لا بالومبارا** Joseph La Palombara" **الذي** صدر له كتاب تحت عنوان الأحزاب السياسية والتنمية السياسية عام 1966، إلى أن هناك أربعة عناصر أساسية للحزب هي:

1. **منظمة دائمة:** يشترط الحزب صفة الدوام نسبيا، بمعنى أنها تدوم حتى بعد انتهاء حياة زعمائها.
2. **منظمة كاملة:** بمعنى أنها متواجدة من قمتها في المركز حتى أصغر وحدة مثبتة في أنحاء البلاد.
3. أن تتوجه إلى ممارسة السلطة مباشرة وعلى المستويين المحلي والوطني.
4. أن يمتلك الحزب قاعدة جماهيرية عريضة.[2]

2. مفهوم الحزب بالمعنى الإيديولوجي:

إذا كان المفهوم الأول يركز على التنظيم الحزبي فهذا المفهوم يركز على المبادئ والأهداف التي يرمي إليها الحزب.

وهذا من خلال الإيديولوجية التي يعتنقها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وبالتالي فإيديولوجية الحزب هي أحد مكوناته الأساسية وهي التي تكمن من الحكم على « لون » الحزب أي على اتجاهه السياسي.

إلا أن تركيز على الجانب الإيديولوجي للحزب كذلك لا يمكن أن يعطي لنا مفهوما شاملا باعتباره يتجاهل الجانب التنظيمي والوظيفي.

ولذلك يقرر **G.Wallas** في هذا الصدد أن اصطلاح « الحزب » هو ككل الاصطلاحات السياسية يمكن عند سماعه أو قراءاته أن يترك لدى الأفراد انطباعا يختلف من شخص إلى آخر، فغالبا ما يحدث أن تكون مشاعرنا نحو «الحزب » ناجمة عن انفعال عاطفي نحكم به على اتجاهات هذا الحزب لذلك يتعين على القاعدة أن يحققوا ذلك إلا إذا أوضحوا دون خلط « لون » حزبهم أي هدفه.[3]

---

[1] نبيلة عبد الحليم الكامل، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

[2] Joseph La Palomabara, **Political Parties and Political Development**, princeton Universitypress, 1966 cité par Jean Louis quermonnt, P203.

[3] محمد توهيل، **سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي**، (عمان: دار الحامد، 1998)، ص 77.

ولكن رغم ذلك لا يمكن لهذا التعريف أن يعطي مفهوم الشامل للأحزاب لأن هناك أحزاب لا تعتنق إيديولوجية معينة وأخرى تتخلى على إيديولوجياتها تحت ضغط الظروف الواقعية بحيث يظهر هناك اختلاف بين التطبيق والتنظير.

ويمكن إعطاء تعريف للحزب على أساس إيديولوجي أي الهدف الذي يسعى إليه الأعضاء إذ أنه تكتل منظم من الأشخاص المتحدين بواسطة فلسفة أو إيديولوجية معينة بقصد متابعة تنفيذها بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها.

3. مفهوم الحزب على أساس الوظيفي:

يختلف هذا المفهوم على المفهومين السابقين على أساس أنه يركز على وظيفته الأساسية على الإطلاق وهي وظيفة تولي الحكم. فنجد **ريمون أرون** Raymond Aron يعرف الحزب على أنه « تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها» أي الحزب السياسي جماعة منظمة ومتفقة على تنفيذ مبادئ سياسية معينة في حالة توليها السلطة، بغض النظر على الأسلوب الذي ستصل من خلاله إلى الحكم، ويمثل كل حزب عادة فئات من ذوي المصالح المشتركة.[1]

أي الحزب هو مجموعة من الناس تسعى إلى السيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم ويصبح القاسم المشترك بين جميع الأحزاب هو الوصول إلى الحكم ولكن بطرق منظمة.

4. مفهوم الحزب بالنظر إلى جوانبه المختلفة:

يمكن تعريف الأحزاب السياسية بأنها تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤيا سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها.[2]

ويستخلص **كاي لاوسون** تعريفا للحزب السياسي بأنه: " تنظيم من الأفراد يسعى للحصول على تفويض مستمر (انتخابي أو غير انتخابي) من الشعب (أو من قطاع منه) لممثلين محددين من ذلك التنظيم لممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة مع إعلان أن تلك القوة سوف تمارس بالنيابة عن الشعب".

---

[1] عبد الهادي الجوهري، **دراسات في علم الاجتماع القانوني والسياسي**، (القاهرة: دون دار النشر،1975)، ص 277.

[2] سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء الثاني، الطبعة السابعة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص 122.

وبالمثل يصوغ **كولمان و روزبرج** تعريفهما للأحزاب السياسية بأنها: " اتحادات منظمة رسميا، ذات غرض واضح ومعلن يتمثل في الحصول على و (أو) الحفاظ على السيطرة الشرعية (سواء بشكل منفرد، أو بالتآلف، أو بالتنافس الانتخابي مع اتحادات مشابهة) على مناصب وسياسات الحكم في دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة".[1]

و " الحزب تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام وله برامج يسعى بمقتضاها للوصول إلى السلطة ".[2]

الحزب "منظمة رسمية للناس الذين يحاولون الوصول إلى السلطة السياسية أو الاحتفاظ بها، إذ تتسم باستمرارية البناء وبوجود محاولة مدروسة لاكتساب الأعضاء وإجراءات قانونية لتجنيد القادة السياسيين، كما أن توافر تلك الخصائص يؤدي إلى القبول الرسمي بحقها في الوجود قانونيا ".[3]

وتسعى كافة الأحزاب السياسية في كافة الأنظمة إلى السلطة، وهذا السعي من الأركان الأساسية التي يقوم عليها أي حزب. بالإضافة إلى محاولة الحزب كسب تأييد الجماهير، ومن خلال هذا السعي، تسعى الأحزاب السياسية إلى التنشئة السياسية لأعضائها من خلال البرامج التي تضعها ووسائل الإعلام الخاصة بها والمحاضرات والندوات وغيرها من الأنشطة، كما تسعى الأحزاب إلى التأثير في أعضائها بهدف الترويج لبرامجها وانضمام أفراد جدد إليها.

ثانيا: نشأة الأحزاب السياسية

يرجع بعض المفكرين السياسيين أن النشأة التاريخية للأحزاب سنة 1832 في بريطانيا غير أن العالم الفرنسي "**موريس دوفرجيه**" في مؤلفه المشهور الأحزاب السياسية، يرجع أن نشأة الأحزاب السياسية إلى سنة 1850، لكن قبل هذا التاريخ أو ذاك أن الأحزاب السياسية لم تنشأ نشأة واحدة بل نشأت بأشكال ولأسباب مختلفة أهمها:

أ- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات ووظائفها في النظم السياسية المختلفة، إذ أنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية التي كانت النواة لظهور الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء

---

[1] جمال منصر، "**دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة باجي مختار- عنابة، أفريل 2011، ص 428.

[2] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص167-168.

[3] سوزان كالفرت و بيتر كالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث مقدمة**، ترجمة عبد الله بن جمعة آل عيسى الغامدي، (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود للنشر والتوزيع، بدون سنة)، ص275.

البرلمانات المتشابهين في الأفكار والإيديولوجيات أو المصالح.[1] وقد ازداد الإدراك بضرورة العمل المشترك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية، إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام، كما حدث في العديد من الأحزاب الأوروبية، وفي العالم النامي توجد حالة حزب الحرية والائتلاف العثماني الذي كان في الأصل مجرد كتلة للنواب العرب في البرلمان التركي عام 1911.

ب- ظهور الأحزاب السياسية مع التجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام عوضا عن مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء، حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية والتي تشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية لغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا آلياً يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف. وقد اختفت تلك الكتل -بداية- مع انتهاء الانتخابات، لكنها سرعان ما استمرت بعد الانتخابات وأسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص متحدي الفكر والرأي. أي أن بداية التواجد هنا كان خارج البرلمان، ثم أصبح الحزب يتواجد داخله.

وكانت تلك الأحزاب قد سعت إلى تكوين هياكل تنظيمية دائمة لكسب الأعضاء، ومراقبة عمل البرلمان والسلطة التنفيذية. وبمعنى آخر فإن بداية التواجد هنا كان خارج البرلمان (أحزاب ذات نشأة الخارجية).[2]

ت- ظهور منظمات الشباب والجمعيات والهيئات الدينية والنقابات إذ أن بعض هذه المؤسسات سعت إلى تنظيم نفسها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح (ضغط) تحقق الخدمة لأعضائها ولعل أبرز الأمثلة على ذلك حزب العمال البريطاني، الذي نشأ بداية في كنف نقابات العمال، وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب الفلاحين، وخاصة في بعض الدول الاسكندنافية، حيث كان أصل نشأتها الجمعيات الفلاحية، ونفس الشيء بالنسبة للأحزاب المسيحية في أوربا حيث كان أصل نشأتها الجمعيات المسيحية. أما في أمريكا اللاتينية، فإنه لا يوجد أي أساس للنشأة البرلمانية للأحزاب السياسية. ولذلك فإن البحث في أصول الأحزاب هناك يركز على التحليل الاجتماعي والاقتصادي لأوضاع هذه البلدان بعد جلاء الاستعمار، وبما يعكس مصالح كبار الملاك والعسكريين والكنيسة، وكانت تلك هي اللبنة الأولى لظهور الرعيل الأول من الأحزاب السياسية هناك.

---

[1] إبراهيم أبو الفار، **علم الاجتماع السياسي**، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والطباعة، 1979)، ص 171.

[2] إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983)، ص 221.

ث- ارتباط نشأة الأحزاب السياسية – في بعض الأحيان وليس دائما – بوجود أزمات التنمية السياسية فأزمات مثل الشرعية والمشاركة، والاندماج أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية. ومن الأحزاب التي نشأت بموجب أزمة الشرعية وما تبعها من أزمة مشاركة، الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن الـ18 وخلال الحكم الاستعماري الفرنسي في خمسينات القرن الماضي. وبالنسبة لأزمة التكامل فقد ظهر في كثير من الأحيان أحزاباً قومية وفي هذا الصدد يشار على سبيل المثال إلى بعض الأحزاب الألمانية والإيطالية، إضافة لبعض الأحزاب العربية التي جعلت من الوحدة العربية والفكرة القومية هدفاً لها.

ج- ظهور الأحزاب السياسية كنتيجة لقيام بعض الجماعات لتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار والتحرر من الاحتلال الأجنبي وهو الأمر الذي يمكن تلمسه على وجه الخصوص في الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض بلدان العالم العربي وإفريقيا، ومن الأمثلة على هذه الأحزاب، حزب الوفد المصرى وحزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور التونسي، وجبهة التحرير الجزائرية، وحزب المؤتمر الهندي، والحزب الوطني الإندونيسي.[1]

وعلى هذا الأساس فإن نشأة الأحزاب السياسية بدأت بشكل أولي منذ نحو قرنين من الزمان ولكنها لم تتطور وتلعب دوراً مهما إلا منذ حوالي قرن. وقد تباينت أسباب ودواعي النشأة. لكن الأحزاب بشكل عام كانت إحدى أهم آليات المشاركة السياسية ومن أهم أدوات التنشئة السياسية في المجتمعات بالرغم مما قيل عنها في بداية النشأة من أنها ستكون أداة للانقسام وللفساد السياسي وأنها ستفتح الباب عملياً أمام التدخل الأجنبي وستكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي وانعدام الكفاءة الإدارية.

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية.

إن تصنيف الأحزاب السياسية تواجهها إشكالية معايير التصنيف، فليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية، وهذا راجع إلى اختلافات في طبيعة الحزب وتنظيمه وأهدافه، أو يرجع ذلك إلى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة، لذلك اختلف الباحثون اختلافا كبيرا حول موضوع أنواع الأحزاب، إذ قسموها وصنفوها عديدة بسبب اختلاف المعايير التي ينطلقون منها.

أولا: التصنيف التقليدي للأحزاب السياسية.

[1] سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية (أهميتها- نشأتها- نشاطها)**، دراسة لمكتب البحوث البرلمانية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، جويلية 2005، ص 22.

قدم العالم الفرنسي "موريس ديفرجيه" تصنيفا يقوم أساسا على التمييز بين أحزاب الأطر والأحزاب الجماهيرية حيث بين أن:

- **أحزاب الأطر (الكوادر):** هي الأحزاب التي يرتبط تنظيمها بمجموعة الشخصيات المؤثرة والنافذة في المجتمع وهي لا تستهدف تجميع عدد كبير من الأعضاء بقدر ما تستهدف بقاء المرموقين معها وهي أحزاب تتسم بنوع من الهشاشة بداخلها.[1]

والتزام الأعضاء بمبادئها وترى هذه النخب أنها تملك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال المرشحين إلى كراسي الحكم.[2]

ومن مميزات هذا النوع من الأحزاب أن اتصالاتها بالناخبين تجري عن طريق أو بواسطة لجان محلية تتمتع باستقلال واسع إذ هي تمثل أحزاب رأي تكتفي غالبا بالتعبير عن الآراء التي سبق تواردها بين أعضائها وهي لا تهتم بامتلاك عقيدة (إيديولوجيا).

لذا فإن "موريس ديفرجيه" يرى أن الأحزاب كانت أشبه باتحاد لجان وأكثر هذه اللجان تسيطر عليها شخصية بعينها هي شخصية النائب بوجه العموم وكان النواب الذين يعتمد كل منهم على لجنته يحتفظون باستقلال كبير فلم يكن النائب يجبر على التقيد باقتراع يمليه الحزب... وهذه البنية الأولية للأحزاب بقيت قائمة في أكثر الأحزاب المحافظة والليبرالية الأوروبية في الأحزاب الأمريكية. فالأحزاب المبنية على هذا الطراز تسمى " أحزاب القيادات".[3]

ويرى "ديفرجيه" أن هذه الأحزاب لازالت تحت تأثير الأعيان وتخضع لإمرة زعماء لم يتم اختيارهم بصورة ديمقراطية.

- **أحزاب الجماهير:**

تمثل أحزاب الجماهير أكثر الأحزاب انفتاحا من أحزاب الأطر إذ هي تعمل على جمع واستقطاب أكبر قدر من الأعضاء، فالعضوية تكتسب في هذه الأحزاب بصورة مباشرة والمنتسب إليها يصبح عضوا فيها لأنه يحمل بطاقتها ويدفع اشتراكا لها والسمة المميزة لأحزاب الجماهير تتمثل في المركز والأهمية الممنوحة لجميع مناضلي الحزب وتركيبه وعمله بالإضافة إلى أن مسيري الحزب المنتخبين – بصورة أو بأخرى – من طرف القواعد الحزبية يتمتعون بحرية التصرف اتجاه أعضاء الحزب الحائزين على وكالة برلمانية. وان سياسة الحزب تحدد بمؤتمرات دورية تسمح بأن يكون لآراء ووجهات نظر الأعضاء

[1] محمد السويدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

[2] طارق المجدوب، **الإدارة العامة**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003)، ص .611

[3] موريس ديفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي، (دمشق: دار دمشق، 1983)، ص 149.

والمنخرطين الحزبيين المزيد من التأثير والقوة. وتندرج في هذا الإطار الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والقومية والدينية وحسب " ديفرجيه" فإن الاشتراكيين هم أول من أوجدوا " أحزاب الجماهير"، مع بداية القرن العشرين، ثم نقلت الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية عن الأحزاب الاشتراكية هذا الشكل الجماهيري للحزب مع إدخال تعديلات غير جوهرية على النظام.[1]

ثانيا: التصنيف الحديث (المعاصر).

نظرا لعدم إحاطة التصنيف التقليدي بكافة الأحزاب السياسية الموجودة والآخذة في الازدياد والتعقيد في تركيبها وطبيعتها واستبدالا للتصنيف التقليدي الذي أتى به ووضعه "موريس ديفرجيه" يقترح عالم السياسة الفرنسي " **جون شارلو- Jeon charlot** تصنيفا جديدا ثلاثيا يأخذ بعين الاعتبار الجانب الإيديولوجي والتنظيم الظاهري للحزب ولكن على الأخص أهداف الحزب وإستراتيجيته مما يجعل التمييز بين أحزاب الأعيان وأحزاب المناضلين وأحزاب التجمع.[2]

1. **أحزب الأعيان:**

يعني أن الحزب السياسي يتألف في جوهره من الشخصيات المرموقة في الحياة الاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى الثروة التي تسمح لها بتمويل المعركة الانتخابية لمترشحي الحزب أم على مستوى التأثير والسمعة التي تتمتع بها. ولهذا يمكن القول هنا أن هذه الأحزاب ليست أكثر من تعبير سياسي للطبقة المهيمنة ولاسيما الطبقة البرجوازية والأعيان في المجتمع.

2. **أحزاب المناضلين:** على عكس أحزاب الأعيان فإن أحزاب المناضلين تقوم على أساس إعطاء اهتمام أكبر للمنخرطين والمناضلين في صفوفها والذين يدفعون اشتراكا ويبذلون نشاطات شخصية لمصلحة الحزب لكي يتمكن من مواصلة عمله من الناحية المادية وبالتالي فإن هؤلاء الأعضاء المناضلين يمارسون تأثيرا كبيرا ويلعبون دورا هاما في نجاح الحزب واتخاذ قراراته.

3. **أحزاب التجمع:**

أول ما يقوم عليه هذا النوع من الأحزاب هو الاهتمام بناخبيها أي مجموعة المواطنين الذين يقترعون للحزب ويناصرونه في معاركه الانتخابية. ولذا فإنها تختلف عن أحزاب المناضلين لكونها ترفض كل حزبية إيديولوجية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنها تتميز عن أحزاب الأطر بكونها تأخذ وتقبل بطرق الديمقراطية الجماهيرية.

---

[1] سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية (أهميتها- نشأتها- نشاطها)**، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] Daniel-louis seiler, La politique comparée, armound colin-103 bd saint michel-paris, 1982, p91.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تصنيفات أخرى للأحزاب السياسية تقوم على الاعتبارات التالية:

1. **من حيث الإيديولوجيا والأهداف السياسية(البرامج):** ويتميز هذا النوع عن غيره من الأحزاب بتمسكه ببرامج مميزة ومحددة وباختلاف إيديولوجياتها اختلافا واضحا عن إيديولوجية الأحزاب الأخرى.[1]

كذلك من أهم خصائص هذه الأحزاب هو تصميمها على تطوير الحياة السياسية من ناحية إيديولوجية جامدة، كما أنها تصر دائما على أن من أهم شروط استمرار العضوية هو تمسك العضو بمبادئ الحزب تمسكا فعالا.[2]

2. **من حيث الوظائف والمكان في النظام السياسي:** وتقسم الأحزاب من حيث الوظائف إلى أحزاب حاكمة وأحزاب مهيمنة وأحزاب معارضة.
3. **من حيث الولاء (أحزاب الأشخاص):** إن أهم ما يميزها هو الولاء لشخصية زعيم الحزب فالزعامة تضطلع بالدور الرئيسي في أحزاب الأشخاص لأن الزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويوجه نشاطه ويضع برامجه. وفي هذا النوع من الأحزاب غالبا ما يكون الولاء للحزب مشتقا من الولاء لزعيمه وقد ينتهي الحزب بوفاة الزعيم.
4. **من حيث التركيب الاجتماعي:** تقسم الأحزاب وفقا لهذا التصنيف إلى أحزاب برجوازية وأحزاب طبقة وسطى وأحزاب عمالية وأحزاب فلاحية وأحزاب طبقات أو فئات شعبية مختلفة.
5. **من حيث طابع التركيب الداخلي:** وتقسم إلى أحزاب ذات طابع عسكري وأحزاب أوتوقراطية وأحزاب ديمقراطية.
6. **من حيث المصالح:** وهذا النوع من الأحزاب غالبا ما تكون صغيرة تمثل مصالح محددة لمجموعة من الناس. كما توجد أحزاب المصالح بصفة خاصة في نظام تعدد الأحزاب وقد توجد كأحزاب صغيرة في نظام الحزبين، وهي تمثل مصالح محددة لجماعة كبيرة منظمة من الأفراد الذين يصرون على تحقيق أهدافهم وخدمة مصالحهم من خلال المشاركة المباشرة في الحكومة.[1]

المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية.

---

[1] بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **مدخل إلى علم السياسة**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1972)، ص .309

[2] فوزي أبو دياب، **المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1971)، ص166.

[1] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، (قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006)، ص37.

من أسس تقييم الحزب السياسي مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة والمتعارف عليها في أدبيات النظم السياسية وهي تتضمن سواء كان حزباً في السلطة أو المعارضة خمس وظائف أساسية هي التعبئة ودعم الشرعية والتجنيد السياسي والتحديث والتنمية السياسية والاندماج القومي. والمعروف أن تلك الوظائف يقوم بها الحزب في ظل البيئة التي ينشأ فيها والتي يعبر من خلالها عن جملة من المصالح في المجتمع، وهو في هذا الشأن يسعى إلى تمثيل تلك المصالح في البيئة الخارجية الأمر الذي يعرف في أدبيات النظم السياسية بتجميع المصالح والتعبير عن المصالح.

1. وظيفة التعبئة:

وتعني حشد الدعم والتأييد للسياسات الحكومية، فالسلطة السياسية أو الحكومة القائمة تسعى دائما لإضفاء المقبولية لسياساتها المختلفة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال المؤسسات السياسية القائمة، والأحزاب السياسية إحدى أهم هاته المؤسسات ووظيفة التعبئة تعتبر وظيفة أحادية الاتجاه أي أنها تتم من قبل الحكومة تجاه الأفراد وليس العكس، وتلعب الأحزاب السياسية فيها دور الوسيط. وبالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا، إلا أن الاتجاه العام هو قيام النظم السياسية الديمقراطية أيضاً بأداء تلك الوظيفة. غاية ما هنالك، أن النظم السياسية في الدول النامية، تتطلع وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى قيام الأحزاب بلعب دور فاعل لحشد التأييد لسياستيها الداخلية والخارجية.

وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر في النظم التعددية المقيدة، كما أنها تختلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها، متأثرا دون شك بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به. والنظم السياسية تسعى دائما لتجديد سياساتها، نتيجة لطبائع الأمور التي تتسم بالتبدل المستمر للأفكار والإيديولوجيات .وهذا التغير بشكل عام، وأيا كان سببه، يحمل قيما ومبادئ، تسعى النظم السياسية القائمة إلى ترسيخها، عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بين الحكومة والمواطنين إذا كانت نظماً ديمقراطية، وتسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسية في النظم السياسية الشمولية والسلطوية، فيما يعرف بعملية التثقيف السياسي. وفي جميع الأحوال، تلعب الأحزاب دورا مهماً في أداء هذه الوظيفة.

2. وظيفة دعم الشرعية:

تعرف الشرعية بأنها، مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي، وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة. وتساعد الأحزاب السياسية بوظيفتها هذه على تكييف وديمومة النظام وذلك بالاعتماد على التنشئة السياسية بحيث تقوم في هذه الحالة على تقوية العوامل الثقافية الموجودة للمحافظة على النظام السائد ودعم شرعيته، [1] ويذهب الباحث" جورج لافو (G. LAVAU) إلى أن النظام السياسي يحتاج من أجل أن يدافع عن نفسه وأن يقاوم الضغوط المختلفة، وأن يصمد أمام العمليات الداخلية للصراع السياسي إلى المشروعية والاستقرار، ودرجة المشروعية والاستقرار متغيرة جدا ، وقد تبنى" جورج لافو" في ذلك تصور" دافيد إيستون" (D.EASTON)، فالنظام السياسي الذي يحظى بمساندة واسعة، وينزع للدفاع عن الوحدة الوطنية بإمكانه تحمل احتياجات عنيفة ضد نظام الحكم أو الحكام على شرط: أن تقوم بعض القوى الأخرى بدعم حقيقي لهذين العنصرين من النظام السياسي.

ويذهب ذات الباحث إلى أن النمط الذي اقترحه "تيودور لوري (Theodore Louri) وهو الحزب المؤسس (Constituent party) هو الذي يستطيع القيام بهاتين الوظيفتين (إضفاء المشروعية والاستقرار) أما ما عداها من الأحزاب فهي لا تساهم في هاتين الوظيفتين إلا جزئيا.[1]

3. وظيفة التجنيد السياسي:

ويقصد بالتجنيد السياسي قيام الحزب بجمع وحشد عدد كبير من الناخبين، ويجعلهم يعتنقون المشروع السياسي الذي يحمله هذا الحزب، ويدعوهم للتصويت لصالح مرشحيه، وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يدعو إليها الحزب [2]، فتصنيف الأحزاب من حيث قوتها تظهر بعدد المنتخبين فيكون الحزب من ضمن أحزاب الأغلبية، أو الأحزاب الكبيرة، أو الأحزاب الصغيرة، وفقا لعدد منتخبي الحزب ولذلك تسعى الأحزاب في تنافس بينها لتجنيد أكبر قدر ممكن من المناضلين والمنخرطين والمتعاطفين لكي تكون ضمن أحزاب الأغلبية والأحزاب الكبيرة.[3]

4. وظيفة التحديث والتنمية السياسية:

---

[1] ياسين ربوح، **الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر "1996-2008"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2009، ص 28.

[1] عبد القادر مشري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 142-143.

[2] حسين عبد الحميد وأحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعة المصلحة والضغط "دراسة في علم الإجتماع السياسي"**، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008)، ص 112.

[3] ياسين ربوح، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

تقوم الأحزاب السياسية أساسا بهذه الوظيفة من خلال إنعاش الحياة السياسية عن طريق دعم العملية الديمقراطية في المجتمع والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية – مسألة وجود الأحزاب السياسية – ودورها في التداول السلمي على السلطة من خلال الانتخابات الحرة والديمقراطية، وكذا دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني من خلال مؤسسات عديدة كالنقابات العمالية والمهنية، التعاطي مع المجتمع مباشرة من خلال حل مشاكلهم، فضلا عن الدور الرئيسي في عملية التشريع التي تنمي التفاعل السياسي داخل البرلمانات المختلفة.[4]

5. وظيفة الاندماج القومي:

الاندماج القومي أو التكامل القومي، فمفهوم التكامل القومي يعني إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة الواحدة، فهو يتضمن عنصرين:

العنصر الأول: يتمثل في قدرة السلطة السياسية على السيطرة التامة على إقليمها الجغرافي ومكوناته(الدولة)

أما العنصر الثاني: فهو توفر مجموعة من الاتجاهات لدى الشعب إزاء الأمة عموما تشتمل على إعلاء الاعتبارات القومية كالإخلاص والولاء إلى الاعتبارات المحلية الضيقة.[1]

فقد عملت الكثير من الأحزاب على زيادة الحس القومي وخاصة الأحزاب الحاكمة للفترة ما بعد الاستقلال للدول العربية خصوصا وقامت بتحقيق التكامل القومي من خلال إحكام السيطرة على كافة أنحاء إقليم الدولة، والحد من الولاءات الذاتية والضيقة.[2]

[4] نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، (الجزائر: دار الأمة، 2009)، ص 123.

[1] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 1987)، ص 186.

[2] حسين عبد الحميد وأحمد رشوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

المبحث الثاني: ماهية التنشئة السياسية.

تشهد المجتمعات المعاصرة – بدرجات متفاوتة –أزمة تكامل قومي، فمن الواضح أن أكثر الدول النامية بها العديد من الجماعات المختلفة عرقياً ولغوياً ودينيا، الأمر الذي جعل من عملية بناء الأمة مطلبا ملحا. وتواجه أكثر من دولة متقدمة وإن كان بدرجة أقل حدة نفس المشكلة حيث تضم أقليات لم تستوعب في النسيج الاجتماعي ومن هنا تصبح التنشئة السياسية لازمة لخلق شعور عام قوي بالهوية القومية.

كما يعتبر الكثير من مفكري العلوم السياسية أن التنشئة السياسية لأي مجتمع بحد ذاتها هي المؤشر والدليل على مدى قوة السياسة لديهم ومدى فعالية الديمقراطية.

ولقد شرعت الدول النامية عقب حصولها على الاستقلال في القيام بعمليات تحديث اقتصادية واجتماعية وسياسية وتتضمن التنمية في بعدها السياسي تطوير المؤسسات السياسية وتحقيق نوع من التمايز التخصص الوظيفي فيها بمعنى إنشاء مؤسسات سياسية ودستورية متخصصة كالأحزاب والبرلمان... ، كما شكل إحلال نسق من القيم السياسية الحديثة حل منظومة القيم التقليدية. فمعرفة الحقوق والواجبات لا تأتي من فراغ، وإنما تكون نتيجة عملية متكاملة تشمل الحياة وأساليبها وتداول السلطة ونزاهة القضاء والحياد الإعلامي، ووجود برامج تنمية مجتمعية حديثة قادرة على تفعيل كل طاقات الشعب تحديدا نحو تفكير سلمي مدني حقيقي.

وتعد التنشئة المخططة والمستمرة سبيلا لا غنى عنه لإحداث التطوير الثقافي المنشود.

وتتعدد التعريفات التي طرحها مختلف الباحثين لمفهوم التنشئة السياسية، فليس هناك تعريف واحد متفق عليه. وسنعرض فيما يلي طائفة من هذه التعريفات، فنتناول أولا مفهوم التنشئة بصفة عامة ثم التنشئة السياسية.

المطلب الأول: تعريف التنشئة السياسية.

مفهوم التنشئة Socialization:

كما أن الاهتمام بما اصطلح على تسميته بالتنشئة ليس وليد الفكر الحديث، فقد اهتم أفلاطون وأرسطو ومفكري العلوم الاجتماعية من بعدهما بموضوعات نستطيع أن ندرجها تحت موضوع التنشئة بالمعنى الحديث للمصطلح، إلاّ أن المعنى المتداول في العلوم الاجتماعية الآن يرجع استخدام مصطلح التنشئة Socialization إلى نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن الماضي، ففي عام 1940 استخدم كل من أوجبرن ونيمكوف مصطلح التنشئة في كتابهما علم الاجتماع، وزاد تداول الكلمة وبدأت تشق طريقها من خلال بحوث ومؤلفات علماء النفس والاجتماع والسياسة.[6]

إن التنشئة السياسية تعد جزءً من التنشئة الاجتماعية التي تعد أحد موجهات دراسة التنشئة السياسية، حيث يكون السلوك السياسي للأفراد أحد نتائج التنشئة الاجتماعية وما تحتوي عليه من عمليات يتعلم الناس من خلالها كيف يكون عالمهم السياسي، لأنه من خلال ذلك تخلق الاتجاهات الاجتماعية الجديدة في المجتمع، وينتج عنها نتائج سياسية قد تؤثر بطريقة أو بأخرى في النظام السياسي.[7]

وعليه فإن التنشئة كمصطلح يطلق على عملية توجيه الكائن البشري الذي يولد عاجزاً وجاهلاً اجتماعيا وإكسابه لثقافة الجماعة التي يعيش بينها، وطرق السلوك، والتفكير فيها حتى ينمو ليصبح فردا يقوم بدوره الفعال كعضو في جماعته.[8]

تعريف التنشئة السياسية:

وجد مفهوم التنشئة السياسية اهتماما كبيراً من قبل العلماء خاصة منهم علماء السياسة والاجتماع وله جذور ممتدة في التاريخ ترجع إلى العصور القديمة ولا زالت إلى يومنا هذا، وعليه لاقى هذا الموضوع اهتماما بالغا خاصة من علماء الاجتماع والسياسة وكان هاربرت هايمن H.Haimn السباق إلى ريادة التطور الجديد في دراسة التنشئة السياسية فمنذ صدور مؤلفه الشهير " التنشئة السياسية " أصبح هذا الموضوع يزخر بالعديد من البحوث والدراسات وللتنشئة السياسية عدة تعاريف نذكر منها:

يعرفها هايمن H.Haimn الذي يرى بأنها: تعلم المرء المعايير الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع، بما يساعده على التفاعل معه.[1]

---

[6] إسماعيل علي سعد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، (بيروت: مطابع دار النهضة العربية، 1988) ص 139.

[7] شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، (لبنان: الدار المصرية اللبنانية، 1999) ص 138.

[8] محمد لبيب النجيحي، **الأسس الاجتماعية للتربية**، ط 8، (بيروت: دار النهضة العربية، 1981) ص .174

هي تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات المجتمع – الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام...، – من خلالها إلى إكساب الفرد المعايير الاجتماعية والسياسية المختلفة، ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في تعريف التنشئة السياسية، أحدهما ينظر إليها بمعناها الضيق باعتبارها عملية تلقين مقصود للقيم والمعايير السياسية، الهدف منها ضمان ديمومة النظام واستقراره، والاتجاه الآخر ينظر إليها بمنظور أوسع على اعتبار أنها عملية يكتسب من خلالها الفرد هويته الشخصية ويكون استقرار واستمرار النظام السياسي أحد أهداف هذه العملية.[2]

كما تُعرف بأنها: « محاولة لتدريب الناس على أن يفعلوا ما يتطلبه النظام: أي اكتساب المعايير والقيم والمهارات المرغوبة والمفيدة في هذا المجتمع» وهي أيضا تنمية معايير وقيم محددة من قبل النظام السياسي في عقول مواطنيه، وذلك باستخدام وسائل مختلفة، وهذه الوسائل يلجأ إليها المواطن طوال فترة حياته وتعمل على ترسيخ تلك القيم والمعايير حتى يتقبل عمل النظام من جهة، ويستمر النظام بالبقاء والاستمرار من جهة أخرى.[3]

ويعرفها **جورج غورفيتش** بأنها: " التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وسمات الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كافة مراحل عمر الإنسان عن طريق المؤسسات المختلفة التي يحتضنها المجتمع.[1]

وتعريف **غورفيتش** يركز على شيئين هامين أولهما وهو أن التنشئة السياسية قد تتكفل بها المؤسسات الرسمية للدولة أو النظام السياسي، وهذا من أجل الحفاظ على كيانه وكسب مشروعيته وفي نفس الوقت هناك مؤسسات غير رسمية هي الأخرى تقوم بتنشئة الأفراد سياسيا، والشيء الثاني الذي يظهر في تعريف غورفيتش يتمثل في خاصية من خصوصيات التنشئة السياسية التي تكون بشكل مقصود وواعي أو تكون عفوية غير مقصودة.

أما **غابر**يال **ألموند Gabriel Almande** فيعرفها: " عملية توصيل للثقافة السياسية وبالتالي تكون نتيجتها وجود مجموعة من الاتجاهات والمدارك ومعايير القيم والأحاسيس تجاه النظام السياسي وأدواره المختلفة وشاغلي

---

[1] صالح بالحاج، **التنمية السياسية "نظرة في المفاهيم والنظريات"**، الملتقى الوطني التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، من 16– 17 ديسمبر 2008، ص 5.

[2] سمير الخطاب، **التنشة السياسية والقيم**، ط 1، (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر، 2004)، ص ص 39– 41.

[3] رضا محمد هلال، **التعليم والتنشئة السياسية في الوطن العربي**، (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2015)، ص 14.

[1] ريتشارد داوسن وآخرون، **التنشئة السياسية: دراسة تحليلية**، ترجمة مصطفى عبد الله خشيم ومحمد المغيربي، ط 2، (ليبيا: جامعة قار يونس، 1998)، ص 23.

هذه الأدوار، كما أنها تتضمن الإلمام بالقيم المؤثرة والمشاعر اتجاه مدخلات المطالب إلى النظام ومخرجاته السلطوية ".[2]

وقد أدخل **ألموند** على تعريف التنشئة السياسية مفهوم الثقافة السياسية الذي يعتبر هو أول من استخدمه، ويعبر حسبه عن توجهات وآراء المواطنين نحو كل ما يتعلق بالحياة السياسية من حولهم.

وعرفها **فاجن Fagen** بأنها: عملية غرس المعلومات والقيم والممارسات الثورية سواء كانت رسمية أم غير رسمية، وبأسلوب مخطط له أو غير مخطط له، لخلق أنواع من المواطنين ضرورية لبقاء ونمو المجتمع.[3]

بينما عرفها **لانجتون K. Langtenton** على أنها: " الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل، وهذه العملية تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع ...".[4]

وتشير إلى عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي.[5]

ويعرفها أيضا الثنائي **جيوديث تورني وروبرت هس (Robert Hess, Judith Torney)** بأنها: " عملية تعليمية يتم من خلالها نقل المعايير السياسية والأنماط السلوكية للنظام السياسي الرسمي عبر الأجيال".[1]

وهناك من ينظر إليها فيميز بين اتجاهين في تعريف التنشئة السياسية أحدهما ينظر إليها بمعناها الضيق، باعتبارها عملية تلقين وتشريب مقصود للمعلومات وكذا القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن ديمومتها مع مرور الزمن، والاتجاه الآخر ينظر إليها بمنظور عام وواسع على اعتبار أنها عملية يكتسب من خلالها المرء هويته الشخصية، ويتضمن هذا الاتجاه استقرار واستمرار النظام السياسي كأحد أهداف عملية التنشئة السياسية.[2]

---

[2] ريتشارد داوسن وآخرون، **المرجع نفسه**، ص 41.

[3] فاروق يوسف أحمد، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، 1976)، ص .101

[4] مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، ط 1 (ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007) ص 159.

[5] سامية محمد جبار، **قضايا السياسة والمجتمع**، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1994) ص .302

[1] أحمد شاطر باش، **دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي " دراسة ميدانية بولاية الجزائر**" (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي إداري) ص 44.

[2] أحمد شاطر باش، **المرجع نفسه**، ص 44.

وذهب **الدكتور عبد الهادي الجوهري** إلى تعريفها بكونها "العملية التي يتم من خلالها نقل القيم والمعتقدات والعواطف السياسية إلى الأجيال اللاحقة، وتبدأ هذه العملية في عمر مبكر وتستمر طوال الحياة عن طريق مؤسسات الأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية وجماعات العمل والحزب السياسي وغيرها ".[3]

فيرى أن التنشئة السياسية تعتبر شرطاً ضرورياً لنشأة الفرد داخل المجتمع السياسي. ومرد ذلك إلى أن خبرات التنشئة التي يكتسبها المواطن تحدد تصرفاته السلوكية في خضم الحياة السياسية مثل: المشاركة السياسية أو عدم الاهتمام بالسياسة، وتأييد أو رفض النظام السياسي، والشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي أو التخلي عنه.

ويقول **محمد علي محمد** إن التنشئة السياسية عملية مستمرة ودائمة. فهي لا تتوقف عند مرحلة الطفولة أو المدرسة فالخبرات السياسية المختلفة للفرد مع الحكومة أو الحزب، وإدراك الأفراد لدور رجال السياسة كلها عوامل هامة في تحقيق التنشئة السياسية، كما أنها العملية التي يصبح الفرد من خلالها واعياً بالنسق السياسي والثقافة ومدركاً لها.

ويذهب **كمال المنوفي** إلى أن التنشئة السياسية تعد بمثابة تلقين واكتساب لثقافة سياسية معينة. كما أنها عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته بدرجات متفاوتة. وتضطلع بها جملة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة، والمدرسة وجماعات الرفاق، والحزب السياسي والأدوات الإعلامية.[1]

وتعرف أيضاً بأنها: " النشاط السياسي الذي يهتم بالمواطن النضج والواعي سياسيا. ويضطلع بهذه المهمة مجموعة من المؤسسات ومن بينها الأحزاب السياسية، فالحزب وفي إطار مسعاه للوصول إلى السلطة يعمل على نشر الاتجاهات والمبادئ التي يؤمن بها لإحداث التغيير على مستوى الفرد ثم على مستوى الجماعة.[2]

وهذا **الدكتور محمد نصر مهنا** يعرفها بكونها " إحدى الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي من خلال أجهزته المختلفة في مرحلة معينة من مراحل حياة الفرد الاجتماعية والسلوكية.[3]

وتعرف على أنها: " تعليم القيم والتوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة وجماعات الأصدقاء ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وبالتالي فهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة

---

[3] عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص 170.

[1] محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية، دراسة في دور أخبار التلفزيون**، ط 1(القاهرة: دار النشر للجامعات، 1997)، ص.23

[2] عامر رمضان أبو ضاوية، **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري**، ط 1، (ليبيا: دار الرواد، 2000)، ص 32.

[3] محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1983)، ص .186

السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل وترتبط كمفهوم بمفاهيم أخرى مثل الشرعية والهوية والولاء والمواطنة والمشاركة السياسية وتهدف إلى تحقيق الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة.[4]

وفي نفس الإطار يعرفها **الدكتور أحمد عبد القادر عبد الباسط** بأنها " ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي تم عن طريق تأهيل الفرد ليصبح مواطنا – كائنا سياسيا – يمتلك القدرة على التفاعل الايجابي ضمن نسق سياسي معين، ومن خلال الدور الذي يتقلده في إطار ذلك النسق.[5]

التنشئة السياسية هي تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات المجتمع من خلالها إلى إكساب الفرد القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة والضرورية لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، أي هي العملية التي تؤدي بالفرد إلى اكتساب ذات سياسية وتحقيق نضج سياسي علما أن الذات السياسية تشمل كل التوجهات التالية:

- ✓ أحاسيس قومية ووطنية أو ولاء قبلي.
- ✓ إنتماء لأحزاب سياسية معينة أو جماعات اجتماعية وسياسية معينة.
- ✓ تبني مواقف إيديولوجية معينة.
- ✓ اتجاهات وتقييمات لقضايا وشخصيات وأحداث سياسية معينة.
- ✓ معارف حول البنى والإجراءات السياسية.
- ✓ الانطباعات الذاتية حول حقوق ومسؤوليات وأوضاع الفرد في البيئة السياسية.

فالتنشئة السياسية إذن هي عملية يتم بمقتضاها تأهيل الفرد ليصبح قادرا على التفاعل الايجابي ضمن النسق السياسي من خلال أداء وظائف، والقيام بأدوار في المجتمع بصورة فعالة.

وهي عملية مستمرة طوال حياة الفرد، وتساهم بها عدة مؤسسات بنسب متباينة.[1]

---

[4] طه حميد حسن العنبكي، " **تدريس مادة التنشئة السياسية**"، مجلة العلوم السياسية، العددان 38– 39، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ص ص 320–321.

[5] أحمد عبد القادر عبد الباسط، "**حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التنمية الشاملة**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، جامعة الكويت، يناير 1979 ، ص 34.

[1] كريمة حوامد، **دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة السنة الأولى والثانية "دراسة ميدانية بجامعة باتنة**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر– باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2008)، ص ص 17–18.

المطلب الثاني: أهمية التنشئة السياسية وأهدافها.

تعتبر التنشئة السياسية من أهم وظائف النظام السياسي، ويجند موارده وخبراته ورموزه؛ من أجل تحقيق تنشئة سياسية تضمن له الولاء وتمنحه الشرعية.

ورغم حداثة مصطلح التنشئة السياسية إلاّ أنّ الحضارات القديمة أولتها الكثير من الاهتمام، فيشير أفلاطون إلى ضرورة رعاية من سيتولى الحكم رعاية خاصة تهتم بتهذيبهم و زرع الصفات الحسنة فيهم وإبعادهم عما يزرع الخوف لديهم.[1]

وأيضاً ركز **كونفشيوس** في فلسفته على أهمية أن يتمرن من سيؤول إليه الحكم على حسن معاملة الناس وقيادتهم، وفقاً لمبادئ العدالة، وأن يبتدئ ذلك في أسرته، فإن نجح في ذلك ببيته استطاع أن يقود المجتمع ويحقق العدالة والطمأنينة للجميع.[2]

ويعرض **أرسطو** في كتابه السياسة أهمية التربية السياسية، مشيراً إلى أنه من ضمن واجبات الحاكم الاهتمام بتربية الأحداث، والدولة التي تهمل ذلك تضر بسياساتها، ولكل نظام أخلاق معينة، فالأخلاق الشعبية تنشئ حكماً شعبياً والأخلاق الأوليجاركية تنشئ حكم الأقلية وتصونه.[3]

ولقد تساءل القادة السياسيون عن كيفية تنمية الحفاظ على الإحساس بالولاء للدولة بين المواطنين، كما أنهم حاولوا ترسيخ شرعية نظمهم والحفاظ على ثقة الأفراد فيهم كقيادات سياسية لهذه النظم، وفي سبيل ذلك قام القادة السياسيون باستغلال وتوظيف الرموز والمناصب والسياسات لضمان التأييد لهم ولخلفائهم.[4] وأدى اهتمام العلماء –السياسيين بإيجاد السبل من أجل تنشئة وتربية حكام يتميزون بالنزاهة والعدل، واهتمام القادة – السياسيين في وضع سياسات تعمقّ من الولاء للنظام السياسي – إلى إبراز أهمية التنشئة السياسية، رغم أنها لم تكن موجودة اصطلاحاً في المجتمعات القديمة التي اهتمت بها.

ويشير كل من **إيستون** و **روبرت هيس** إلى أهمية التنشئة السياسية، حيث اعتبرا أنّ كلّ التدابير التي يستخدمها النظام لضمان استمراريته غير كافية، إن لم يعمل على تعليم جيله الناشئ سياسياً، بكل ما تعنيه هذه

---

[1] أفلاطون، **جمهورية أفلاطون**، ترجمة حنا خباز، (بيروت: دار القلم، 1992)، ص ص 111/109.

[2] حسن شحاتة شعبان، **كونفوشيوس لني الصيني** (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 1956) ص 73.

[3] كمال المنوفي، **التنشئة السياسية في مصر والكويت: تحليل مضمون المفردات المدرسية**، مجلة السياسة الدولية، عدد 91، القاهرة، يناير 1988، ص 16.

[4] ريتشارد داوسن وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

المفاهيم من معانٍ، وعلى النظام أن يسعى لنقل بعض تراثه السياسي إلى أعضاء المجتمع، أو أن يعمل على خلق تراث جديد لهم؛ حتى يتمكن النظام الذي يشهد مرحلة تحول جديدة من توقع التأييد لمستقبلها.[1]

فالتنشئة السياسية تكمن أهميتها في أنها وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسي؛ ويتم من خلالها خلق قيم ومعايير لدى المواطنين تجاه نظام سياسي معيّن، حيث إنّ ذلك التأييد ضروري لضمان استمرار النظام، أضف إلى ذلك أنّ التنشئة السياسية تلعب دوراً في خلق ثقافة سياسية قد تزيد من قيم المشاركة والتعاون، أو تدعم من الاعتزاز بالوطن؛ وقد يخلق هذا نتائج إيجابية في المجتمع، ولكن قد يرغب النظام في خلق قيم تعزّز الولاء له، ترفع من أهمية المواطن، ولكن تزدري بقية الشعوب، وهذا ما حدث في القرن الماضي في ألمانيا النازية، فأدى إلى نتائج مدمرة لألمانيا وعدد من دول العالم.

إن التنشئة السياسية تجعل المواطنين مؤهلين للمساهمة في الحياة السياسية في بلدهم بمسؤولية ووعي، فالتنشئة السياسية تؤهل المواطن لكي يمارس حقوقه وحرياته السياسية بعد أن يعي ماهية وحدود تلك الحقوق والحريات، وبالمقابل يشعر المواطنين –الذين تلقوا برامج التنشئة السياسية – بضرورة تحمل المسؤولية، وهو ما يقتضي دفعهم إلى أداء ما عليهم من واجبات إلى الحد الذي يجعلهم يندفعون إلى الاهتمام بالسياسة واعتبارها جزء من المواطنة، وبذلك شيئاً فشيئاً مع مرور الوقت ومع تكرار الممارسات الديمقراطية يبدأ كل يشعر بضرورة القيام بدوره في بناء الديمقراطية، فالمواطن العادي –الناخب – حينذاك يشعر بضرورة المساهمة في الانتخابات وانتخاب من ينوب عنه في ممارسة السلطة في المجالس النيابية أو المحلية، وبذلك اختياره لهؤلاء الأشخاص على أساس الكفاءة والنزاهة، والمرشحين لهذه المناصب يتنافسون في هذه الانتخابات على أساس قدرتهم على إقناع الناخبين للتصويت لصالحهم على أساس قدرتهم على تلبية المطالب الأساسية لهم.[2]

[1] ريتشارد داوسن وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص .24

[2] طه حميد حسن العنبكي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 320-321.

المطلب الثالث: وسائل وقنوات التنشئة السياسية.

هناك العديد من الوسائل والمؤسسات الاجتماعية التي تشارك في إعداد الفرد سياسياً وتعمل على تلقينه قيماً سياسية واجتماعية تنمي لديه الروح القومية والوطنية وتعمل هذه المؤسسات متحدة لرسم توجه واحد لدى الأفراد تجاه ثقافتهم وحضارتهم وتكون لديهم الاعتزاز الذي يدفع بهم للتضحية في سبيل وطنهم وأمتهم، ولعل من أهم هذه المؤسسات مايلي:

أ- **الأسرة:** تعد الأسرة الخلية الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، وفيها يبدأ اتصاله بالعالم المحيط به، ويبلور لنفسه تصورات وينمي أحاسيسه، ويكون للأسرة الدور الأكبر في تشكيلها، حيث يتطبع الفرد بطباع من هو في رعايتهم، وغالبا ما يسعى أفراد الأسرة إلى نقل الثقافة التي تلقوها هم أنفسهم عن أهلهم إلى أبنائهم منذ الصغر، فالأسرة تمثل أول بناء اجتماعي يعايشه الفرد، وتعد الأسرة الخلية الاجتماعية الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي فهي من أهم أدوات التنشئة السياسية وأكثرها تأثيراً في الأفراد، كونها أول جماعة يعيش فيها الفرد حيث تقوم هذه الجماعة بإشباع حاجاته البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية، وتقوم بتلقينه المعارف المختلفة والمهارات والاتجاهات والقيم، هذه القيم سرعان ما تنعكس على موقفه من الأدوار والاتجاهات التي تتبناها الوحدات الاجتماعية والسياسية فيما بعد.

ناهيك عما يمكن للأسرة أن تسهم به من أدوار في إعداد الفرد وتأهيله سياسياً لتقلد مركز سياسي معين كأن يعمد الوالدان إلى إقناع أبنائهم وحثهم على الإنتساب إلى الحزب الذي يؤيدانه، أو دفعهم إلى ممارسة دور سياسي عام أو وظيفة إدارية محددة.[1]

ب-**مؤسسات التربية والتعليم:** يشب الطفل ويبلغ السادسة وهو يحمل بذور وعي سياسي ، وتأتي المدرسة كمرحلة تالية ليدخل الطفل من خلالها عالما آخر، عالم الكتابة والقراءة، والتلقين الممنهج للمعلومات الثقافية والسياسية، فمن خلال المؤسسات التعليمية يطلع الطفل على الأحداث السياسية الداخلية والخارجية، ويبدأ في فهم السياسة كشيء متجسد في أشخاص ورموز ومؤسسات، وتعمل المدرسة على تلقينه أحكام قيمة ايجابية أو سلبية حول الشأن السياسي، ونظرا لأهمية المدرسة في التنشئة الاجتماعية والسياسية، فقد لجأت كل دول العالم إلى جعل التعليم وخصوصا – في مراحله

[1] السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية "دراسة في الاجتماع السياسي"**، الجزء الثالث، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 27.

الأولى رسميا–، وليس هذا خدمة للمواطنين فقط ولكن أيضا رغبة من الدولة في التحكم في مناهج التعليم والمعرفة التي سيتلقاها التلاميذ، ليضمن النظام السياسي أن المدرسة لن يقتصر دورها على التأطير وتلقين المعرفة بل ستعمل على إعادة إنتاج المجتمع وتدعيم النظام الاجتماعي السياسي القائم بمرتكزاته الأساسية، فمن خلال البرامج التعليمية المقررة يتمكن الطلاب من الاطلاع على عدد من المعلومات السياسية المتعلقة بالدولة، ورئيسها، وتشكيلاتها السياسية، أنظمتها ودساتيرها، والاطلاع على الثقافة السياسية بوجه عام في الداخل والخارج.

وترجع أهمية هذه المؤسسات في التربية السياسية بعد الأسرة لأمور عدة منها:

- أنها تأتي في أهم سنوات تكوين الاتجاهات والقناعات السياسية.
- اعتبار المدرسة أول هيئة مستقرة يتلقى الطفل فيها تكوينه بعد إبعاده تدريجيا عن الأسرة.
- تعمل المدرسة على تعريف الناشئ بالعالم السياسي والتنظيمات والمؤسسات السياسية بشكل مقصود.
- الارتباط الوثيق بين التعليم ومكونات البناء الاجتماعي والثقافي كافة، وخصوصا التنشئة السياسية.

وتعد المدرسة كذلك من أهم وسائل التنشئة وذلك لما يميزها عن باقي الوسائل الأخرى كونها إلزامية، ويتلقى الطفل فيها المعرفة دون أن يسأل، وبهذا ينتقل الناشئ منذ طفولته من مؤسسة تعليمية إلى أخرى حتى يجد نفسه في مواجهة الدولة ويطلب منه نفس الولاء والطاعة.[1]

ت– جماعات الرفاق والنظراء: وتضم هذه الجماعات الأفراد المتقاربين في السن أو الوظيفة أو المستوى الاقتصادي...إلخ وتبدأ منذ الطفولة إلى الكهولة، ولها تأثير كبير على عملية التنشئة عموماً، وبالأخص في الحالات التي يصاحبها ضعف في الروابط الأسرية والاجتماعية بين الآباء وأبنائهم.[2] كما يمكن الإشارة إلى أن المتفق عليه بين معظم الباحثين أن دور هذه الجماعات في عملية التنشئة السياسية مهم وكبير ويعد مكملاً أو متكاملاً مع دور الأسرة في هذا المجال، خاصة في فترة المراهقة وفي المراحل المتأخرة من النضج السياسي للفرد، ويتمثل تأثير جماعات النظراء في التنشئة السياسية في عدد من

[1] قنفود مرزاق، **دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في دول المغرب العربي**، (رسالة ماجستير،جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية)، ص .52

[2] سمير خطاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

الأدوار والوظائف الهامة، تحاول من خلالها تشكيل فكر أعضائها وسلوكهم ومواقفهم إزاء تطورات الحياة السياسية وظواهرها وتلك الأدوار يمكن الإشارة إليها باختصار:

1. تقوم جماعات النظراء بوظيفة نقل وتعزيز الثقافة السياسية السائدة.
2. تسهم هذه الجماعات في تحديد مدركات الفرد وتصوراته للأمور السياسية.
3. تعتبر جماعات النظراء إطاراً مرجعياً لما يتبناه الفرد من الآراء وما يتخذه من مواقف.

تهيئ جماعات النظراء لأعضائها مجالاً أرحب وأوسع للتكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيشون فيها أو يتفاعلون معها، حيث يتضاءل دور الأسرة في عملية التنشئة لعجزها في تلقين أبنائها الخبرات الملائمة للتكيف مع المحيط الاجتماعي الجديد، ومن ثم تزداد أهمية دور جماعات النظراء، إذ يتعلم الأفراد من خلالها أساليب التكيف مع الأوضاع والمتغيرات التي تعرض لهم أو تؤثر فيهم.[1]

ث- وسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام دوراً في التنشئة السياسية للأفراد يختلف مدى نجاحه من مجتمع لآخر، حيث يحدد طبيعة هذا الدور المستوى الثقافي للأفراد أنفسهم، وللمجتمع بشكل عام، وكذلك التطور الحضاري، ومدى حرية وسائل الإعلام وتمتعها بالديمقراطية والاستقلالية، حيث وجد ارتباط وثيق بين التطور الضخم لوسائل الاتصال الجماهيري وبين المعرفة السياسية، فوسائل الإعلام تؤثر في العملية السياسية والاجتماعية وتوجهها، وذلك من خلال نقل الأخبار والمعلومات المسموعة أو المقروءة أو المرئية إلى الأفراد المستقبلين والمنتشرين في أماكن بعيدة ومتفرقة سواءً داخل الوطن الواحد أو في دول مختلفة، وأهم هذه الوسائل الإعلامية: الإذاعة، التلفزيون، الصحف، المجلات، الأقمار الصناعية، الأنترنيت، السينما وغيرها من وسائل الإتصال الجماهيري.

وتبرز أهمية الإعلام في التنشئة السياسية من المكانة التي أصبح يحتلها الإعلام اليوم كقوة يحسب لها ألف حساب لما تملكه من تأثير على توجهات الأفراد ومواقفهم السياسية، والتأثير على أذواقهم وكل نمط حياتهم، ونظراً لأهمية وسائل الإعلام تسعى الأنظمة السياسية للسيطرة عليها، وتوجيهها لخدمة مصالحها، تتنافس الدول الكبرى للسيطرة على وسائل الإعلام، فمن يتحكم بأقوى وأهم وسائل الإعلام هو من يتحكم أكثر في التأثير بالرأي العام وعلى التوجهات السياسية للمجتمعات، فدور وسائل الإعلام لا يقتصر على الترفيه، وتقديم المعلومات فقط، بل توجه خبراتنا وتحرك الجماعات نحو العمل في اتجاه

[1] السيد عبد الحليم الزيات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 28-33.

معين لتحقيق الأهداف المرجوة، ونظراً لما تتوفر عليه من إمكانات مادية وفنية، فإنها تستطيع أن تغير البناء الأخلاقي للمجتمع، وبالتالي الأفكار والمبادئ السياسية التي يعمل على هديها المجتمع.[1]

ويعتبر التليفزيون أهم وسائل الإعلام من حيث التأثير على التوجهات السياسية للأفراد، نظراً لاقتران الصوت بالصورة، وقدرته على توصيل رسالته لجميع طبقات المجتمع، المتعلمين وغير المتعلمين، وللأسلوب الذي تقدم به البرامج، فقد لا تكون السياسة سياسية بشكل واضح، بل تأخذ طابع صور متحركة بالنسبة للأطفال، أو أغاني ومسلسلات، وأفلام بالنسبة للكبار، بل إن لقطات وقنوات الإشهار والإعلان لا تخلو من سياسة إذا حيكت بطريقة ذكية وما يجعل وسائل الإعلام، المرئية والمسموعة خصوصاً ذات خطورة وتأثير في عملية التنشئة السياسية هو دخولها البيوت دون إذن من أحد فالتليفزيون والراديو أصبحا شيئاً عادياً موجودان في كل البيوت، بقرص هوائي زهيد الثمن مثبت على سطح المنزل يمكن التواصل مع ثقافات متعددة، وأحداث و تحليلات عديدة.

وسائل الإعلام إذن هي آلية من آليات ممارسة السلطة بالنسبة للحاكمين، وآلية لزعزعتها بالنسبة لقوى المعارضة، إلا أن الوظيفة السياسية لوسائل الإعلام تختلف من بلد إلى آخر حسب النظام السياسي والأيدلوجية السائدة، ففي الدول الغربية الديمقراطية تكون قوة سيطرة الدولة على وسائل الإعلام أقل مما هو في غيرها من الدول، حيث يكون للقطاع الخاص حق في استعمال هذه الوسائل بل وملكيتها، مما يؤدي إلى تعددية تنافسية، أما دور وسائل الإعلام في دول العالم الثالث، فغالبية هذه الدول تسعى لأن تكون هذه الوسائل تحت إشراف السلطات العامة ومعبئة في خدمة أيدلوجيا الدولة، ومصلحة النظام السياسي ولكن تطور وسائل الإعلام و تفشي الأيدلوجية الديمقراطية حد من سلطة الدولة على احتكار وسائل الإعلام وخصوصاً في دول العالم الثالث، فتحول دورها من محاولة السيطرة لفرض تنشئة سياسية أحادية، إلى تطوير أسلوب عملها من خلال هذه الوسائل، ووضع سياسة إعلامية معاكسة ترد من خلالها على ما تعتبره متعارضاً مع مصالحها كأنظمة أو مع قيم المجتمع وثقافته الوطنية، بل يمكن القول أن وسائل الإعلام الخارجية أصبح لها دور في التنشئة السياسية لا يقل أهمية عن دور وسائل الإعلام الداخلية.

إذن ما يمكن قوله أن وسائل الإعلام والاتصال لها دور كبير في عملية التنشئة السياسية فهي تساعد على استمرارية الأنظمة السياسية، وخلق ثقافة وطنية بدل الثقافات الفرعية وغرس وخلق الولاء للوطن، وتقوم نقل عدة وسائل سياسية وأكثرها أهمية الأخبار اليومية، وهي تعمل كذلك على تشجيع المواطنين

[1] نيفين محمد أبو هربيد، **دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص 57- 58.

على المشاركة في العمل السياسي ويكون الجو خصبا لوسائل الإعلام لما تسود الأمية وسط المجتمع بصفة أكبر.[1]

ج- **الأحزاب السياسية:** تقوم الأحزاب السياسية بدور هام وفعال في عملية التنشئة السياسية من خلال غرس القيم والتوجهات التي تتماشى وإيديولوجية الحزب وذلك من خلال الوسائل القانونية المتاحة له.

يرى الكثير من أن الحزب هو البناء السياسي الأكثر تأثيراً في عملية التنشئة بالنظر إلى عملية التجميع التي يقوم بها وكثرة الأفراد المنتمين إليه، وإمكانية مشاركتهم المباشرة والواسعة بصورة دائمة ومنضبطة خدمة للفرد والمجتمع عموماً، كما يلعب أيضاً دور المعبئ لهذه الجماهير نحو برامج إنمائية وإذكاء وتنمية روح المبادرة والطموح وإقناع الجماهير بجدوى العمل التعاوني وتأكيد انتمائهم للنظام السياسي.[2]

ويبرز دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية خاصة في الدول الديمقراطية، وتلك التي تأخذ بنظام التعددية الحزبية، وللأحزاب السياسية العديد من الوظائف التي تؤديها، والتي تعكس دورها في عملية التنشئة السياسية.[3]

ولا يمكننا فهم ودراسة وتحليل تفاعلات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية وتراكيبها ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية وإيديولوجيتها وأنماط سلوكياتها دون دراسة وتحليل الأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسية من أهم المؤسسات المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع، والآثار التي تتركها هذه الأحداث في بنية المجتمع وتقدمه ونهوضه.[4]

وتقوم الأحزاب في إطار التنشئة السياسية من خلال ما تقدمه من معلومات، وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير مستخدمة في ذلك كلّ ما تملكه من وسائل اتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جماهيرية كالراديو والتلفزيون والصحف والمجلات والكتيبات والنشرات وغيرها،أو وسائل اتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير. وتساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم وهي بهذه الصفة تعمل على نشر التربية السياسية ومشاركة

---

[1] سمير الخطاب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 55-57.

[2] قنفود مرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 53-54.

[3] كريمة حوامد، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[4] مولود زايد الطبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

المواطنين في الحياة العامة، وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي، وبهذا فهي أهم محطات التنشئة السياسية في المجتمع.[1]

خلاصة:

إن الأحزاب السياسية هي جماعة منظمة من مواطنين لهم نفس المبادئ والأفكار تتسم بالدوام والاستمرارية، وتسعى إلى كسب تأييد الرأي العام قصد الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها بالوسائل المشروعة من خلال تنفيذ برنامج سياسي معين، وتختلف أسباب وظروف نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة، حيث يعد الترابط والتفاعل الدائم بين المجموعات البرلمانية المكونة من مجموعة من الأشخاص تحمل نفس التصور واللجان الانتخابية التي تدعم هذه المجموعة في ترشحها سببا للنشأة الداخلية للأحزاب في الدول المتقدمة على غرار النشأة الخارجية التي تعد فيها الجمعيات والترابطات والاتحادات سببا في تكوينها بعيدا عن المنشأ البرلماني، أما في الدول المتخلفة فقد فسر الفقهاء نشأة الأحزاب بثلاث نظريات رئيسية؛ نظرية الأزمة التاريخية التي تعد فيها أزمة التنمية أحد أسباب نشأة الأحزاب سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة على السواء، ونظرية التحديث التي تظهر بتزايد عدد الأفراد الذين يطالبون بدور في اتخاذ القرارات، والتي تعمل من أجل تحقيق هذا الهدف، أما النظرية التنموية فنشأة الأحزاب فيها تكون وفقا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتتعدد وظائف الأحزاب والتي يمكن إجمالها في وظيفة التجنيد السياسي وظيفة تنظيم المعارضة، وظيفة تجميع المصالح وظيفة المشاركة السياسية ووظيفة التعبئة، ويضاف إلى ذلك في الدول النامية وظيفة التحديث والتنمية السياسية، وكذا وظيفة دعم الشرعية، والتكامل القومي، وتستعمل الأحزاب في ذلك عدة وسائل منها: التدريس الحر في الاجتماعات الحزبية والمؤتمرات والدورات والمطبوعات ووسائل الإعلام والمظاهرات والمسيرات، ولعل أهم وظيفة تقوم بها الأحزاب عموما هي وظيفة التنشئة السياسية.

فالتنشئة السياسية هي تلك العملية التي تكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويكون بواسطتها مواقف واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارساته اليومية وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع، فمن خلال عملية التنشئة السياسية يستطيع الحزب تحقيق هدفه في غرس إيديولوجيته لدى الناشئة ويمكن حصر وظائف التنشئة في تشكيل الثقافة السياسية، في التجنيد السياسي والمشاركة السياسية وكذا الاستقرار السياسي، فمنها ما يتحقق على مستوى الفرد كالنمو المتكامل لشخصية الفرد

[1] فتاح كمال، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية " دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012)، ص ص 192-193.

خاصة من الناحية السياسية ومنها ما يتحقق على مستوى المجتمع كتحقيق التماسك الاجتماعي بين مختلف الطبقات وغرس قيم التسامح بين أفراده، ومنها ما هو أسمى من ذلك فيتحقق على مستوى النظام السياسي كربط علاقة الفرد بالفئة الحاكمة، ودعم النظام السياسي والحفاظ على استمراره ولتحقيق هذه الأهداف خصصت عدة وسائل لذلك ولعل أول هذه الوسائل هي الأسرة حيث ينشأ ويترعرع الطفل ثم بعد ذلك نجد المدرسة التي تعمل على تنشئة التلميذ من خلال المعلم والبرنامج المدرسي والنشاطات المدرسية المختلفة، ثم تأتي الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وجماعات الرفاق والمؤسسات الدينية كوسائل تعمل هي الأخرى على تكوين الثقافة السياسية للفرد.

الفصل الثاني
ديناميكية العملية السياسية في المغرب

سنعرض في هذا الفصل ديناميكية العملية السياسية في المغرب من خلال مبحثين أولهما تطرقنا فيه لطبيعة النظام السياسي المغربي من خلال التعريف بالنظام المغربي وكذا سلطاته الثلاثة والعلاقة فيما بينها بالإضافة إلى نبذة عن الأحزاب السياسية المغربية وعلاقتها بالمؤسسة الملكية ثم الدستور المغربي والأحزاب السياسية المغربية وثانيهما سنعرض فيه واقع وتحديات التعددية السياسية في المغرب.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي المغربي.

يعرض هذا الجزء طبيعة النظام السياسي المغربي في ثلاثة مطالب قدمنا من خلالها مميزات بيئة النظام السياسي من خلال عرض التطور التاريخي للمملكة المغربية وعرض بنى النظام السياسي المغربي ومؤسساته السياسية بالإضافة إلى عرض الأحزاب السياسية المغربية وعلاقتها بالمؤسسة الملكية وكذا عمل الأحزاب المغربية في إطار مختلف الدساتير التي عرفتها المملكة.

المطلب الأول: مميزات بيئة للنظام السياسي المغربي.

أ- التطور التاريخي للمملكة المغربية:

وصلت المملكة المغربية إلى ما عليه الآن بعد مرورها بمراحل متعددة على مر التاريخ، إذ سبق حكم العائلة العلوية (1666 حتى يومنا هذا) سبعة عائلات متتالية [9] * أثناء حكم العلويين خضعت المملكة المغربية للحماية الفرنسية التي استمرت إلى من 1912 إلى غاية 2 مارس 1956، أي تولي الحكم السلطان محمد الخامس 5 نوفمبر 1955-26 فيفري 1961، ليخلفه الملك الحسن الثاني 1961-1999 بوفاته تولي نجله الملك محمد السادس الملك 1999 ليومنا هذا.[10]

سمحت الفترة الاستعمارية بتشكيل مجموعة من التنظيمات ساهمت في بناء النظام السياسي المغربي على ما هو عليه ألان، إذ تشكلت أثناء هذه الفترة العديد من الحركات التي تطورت الأحزاب إضافة إلى تكون نقابات عمالية ساهمت في تفعيل ديناميكية المجتمع المدني المغربي.

عرفت المملكة المغربية أيضا الاستعمار الاسباني، الذي أنهى حمايته على المنطقة الشمالية من المغرب وهي سيدي أفني وطرفيا من خلال المعاهدة التي تم توقيعها في 7 أبريل 1956، إضافة إلى إتفاقية فاس 1969 التي بموجبها أعيد إقليم أيفي للمغرب.

ب- التعريف بالنظام السياسي المغربي:

نظام الحكم في المغرب هو " نظام ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية " [1] طبقا لنص الدستور، وتنطلق الملكية في تصورها لمكانتها الدستورية من إعتبارات تتجاوز المنطق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة إعتمادًا على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ، وعلى هذا الأساس تتجه

---

[9] المغرب ، متحصل عليه يوم: 2016/01/21، متوفر على الرابط: www.wikipedia.org

* حكم الإدريسيين (780-974) ثم المغراوية (987-1070) فالمرابطين (1073-1147) ليليهم الموحدين (1147-1253) ثم المرنية (1258-1420) ثم الوطاسة (1420-1547) ثم السعدية (1445-1659) لتأتي فيما بعد العائلة العلوية.

[10] عبد الله حسن جوجو، **الأنظمة السياسية المقارنة** (دون بلد: الجامعة المفتوحة، 1997)، ص.313

[1] **الدستور المغربي**، الفصل الأول.

الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري؛ معتبرة أن الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه،[2] فيم ينص الفصل التاسع عشر من الدستور المغربي على أن الملك هو " أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة، رمز وحدتها، واستمرارها، وحامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لإستقلال البلاد " وتحمل عبارة الممثل الأسمى للأمة الكثير من الدلالات فعلى سبيل المثال يبدو أن الملك هو الرقيب على الأمة، في حين قد يستنتج من عبارة الضامن لإستقلال البلاد فكرة أن المغرب مستمر مادامت الملكية مستمرة وقد أضيفت عبارة الممثل الأسمى للأمة بموجب التعديل الذي أجراه الملك " **الحسن الثاني** " * سنة 1972، ولقيت معارضة شديدة في الأوساط الحزبية وفي الفصل الثالث والعشرون من ذات الدستور يرد ما يلي " شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته "؛ كما له صلاحية تعيين الوزير الأول، حل البرلمان، إعفاء الحكومة من مهامها، وهو القائد الأعلى للقوات الملكية المسلحة [11]، وهناك عدة مرتكزات تاريخية يستند إليها النظام الملكي المغربي والتي من أهمها: فكرة وأسلوب البيعة بين زعماء القبائل وكبار المسؤولين والعلماء للملك كأمير المؤمنين، وكذلك أن الملك يمارس دوره كحكم بين الفرقاء والقبائل وفئات الشعب، وبصرف النظر عن الوظائف الكلاسيكية لرئيس الدولة يبدو أن المكانة السياسية – الدستورية للمؤسسة الملكية تحتل موقعا مهيمنا في الهرم الدستوري برمته. وتعتبر الثقافة الرعوية مناط تمثل النظام التقليدي أو " النظام المخزني " لعلاقة المؤسسة الملكية بالمجتمع وأيضا بالطبقة السياسية التي تتحول إلى دعامة إسنادية بدلا من أن تكون طرفا وازنا في القرار السياسي (قرار شبه مغلق)، كما تتحول العلاقة بين الملكية والشعب إلى ارتباط عضوي بما في ذلك المنظمات الوسيطة وفي مقدمتها الأحزاب السياسية.[1]

وبناءا على ما سبق فقد جسد النظام السياسي إستراتيجية سياسية مركزية تتمثل في محاولة ضبط المجال السياسي من خلال ثلاث مستويات فعلى المستوى التنظيمي اعتمد النظام السياسي المغربي في مراقبته للمجال السياسي على الزعامات المحلية غير أن هذه الآلية التقليدية أثبتت عدم فاعليتها، فتم إتباع عملية ضبط مركزي ومباشر من خلال تكثيف التواجد المركزي في شتى أنحاء المملكة واحتواء المناطق الحساسة

---

[2] محمد سلمان وآخرون، **النخبة السياسية في العالم العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1996)، ص498.

* الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن أو **الحسن الثاني** (9 جويلية 1929 – 23 جويلة 1999)، الملك العلوي الثاني والعشرون حكم المغرب بين 1961 و 1999، ويعرف بالملك الموحد نظرا لقيامه بالمسيرة الخضراء إلى الصحراء الغربية.

[3] **الدستور المغربي**، الفصول من 23 إلى 34.

[1] حسنين توفيق الإبراهيم، **التطور الديمقراطي في العالم العربي: قضايا و مشكلات**، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص23-28.

وزيادة عدد الأقاليم تحت الهاجس الأمني، أما على المستوى السياسي فقد قام النظام السياسي المغربي على أساس سلطة احتكار القرار من خلال الملك بمنزلاته الثلاثة: الظهير الشريف (المرسوم الملكي)، الخطاب السامي (قرارات سياسية)، الكلمات التوجيهية التي تتمتع بقوة قانونية؛ من خلال هذه الأشكال يتمتع الملك كفاعل سياسي مركزي بسلطة احتكار القرار (النظام الملكي؛ الإسلام، وحدة تراب المغرب)، وعلى المستوى الرمزي عمل النظام السياسي المغربي على تكريس ودعم مكونات أيديولوجيته من خلال قنوات التنشئة المختلفة ولاسيما التعليم انطلاقا من الكتاتيب القرآنية والإعلام والمؤسسات الدينية الرسمية.[2]

وفي إطار هذا السياق تعددت الرؤى التي تصف النظام السياسي المغربي وتنحصر في وصفه نظام يجمع بين التقليدية والحداثة وأنه نظام يجمع بين أنواع ثلاثة من الديمقراطية هي البربرية، الإسلامية، العربية؛ والتي تتعايش لتكسب الديمقراطية المغربية طابعا مختلطا وأحيانا متناقضا ولكنه في الغالب غير مستقر سياسيا، ومن ثم فهو يتسم بالطابع التحديثي لمظاهره الخارجية الشكلية كالدستور والقانون المكتوب وأوجدوا جهاز إدارة الدولة ولكن يستمر الطابع الرعوي يهيمن على أدائه وآلياته وأيضا توظيف الحداثة لخدمة التقليدية والميل لبناء السلطة على حساب مؤسسات الدولة وتزويد آليات التحديث بغطاء تقليدي بحيث تبدو للنظام استمرارية يصور نفسه معها على أنه يستوعب متغيرات الحداثة دون تناقض. كما يوصف بأنه نظام يجمع نمطين من الشرعية أولهما النمط المرتبط بالخلافة أي الشرعية الدينية والثاني مستوحى من الديمقراطية الليبرالية وهنا حاول النظام إضافة مصادر أخرى لشرعية مثل العقلانية القانونية كمصدر آخر لشرعية بهدف زيادة فاعلية النظام. وبصفة عامة تكمن إشكالية المركزية في المغرب السياسي منذ الحصول على الاستقلال في التوفيق بين واقع الملكية الحاكمة، وتحقيق الديمقراطية كما هي متعارف عليها في المنظومة المرجعية، إذ أن التلازم بين الواقع الأول والمطلب الثاني يكتسي بعداً تنازعياً لا جدال فيه وظل بالنتيجة السمة المهيمنة على المشهد السياسي الأيديولوجي في المغرب.[1]

ج- بنية النظام السياسي:

- **البنية المؤسساتية:** يقوم النظام السياسي المغربي أساسا على مبدأين:

---

[2] أعراب ياسمين، **قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية 1990-2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية الإعلام والاتصال، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر 3، سبتمبر 2012، ص 31.

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 82.

- **مبدأ التعاقد:** وهو أساس لسلطة الملك، ويتم تحقيقه وفق آلية البيعة * فهي عرف دستوري ذو طبيعة تعاقدية، حيث تقيد الملك وواجباته تجاه الجماعة، وتكون البيعة من قبل زعماء القبائل وكبار المسؤولين والعلماء.[2]
- **مبدأ السيادة:** تخضع الحياة السياسية والتفاعلات الداخلية لعلاقات السلطات الثلاث ببعضها البعض، وبباقي مكونات الحياة السياسية.

أولا: السلطة التنفيذية: وتضم الملك ورئيس الحكومة والحكومة.

أ- **الملك:** تحدد صلاحياته بمقتضى الفصل 19 من دستور 1996 وهي توضح أسس سلطاته فهو:

- ✓ الممثل الأسمى للأمة وهذا مصدر لشرعيته السياسية.
- ✓ حامي حمي الدين وأمير المؤمنين، كأساس لشرعيته الدينية.
- ✓ رمز الوحدة الوطنية كدليل على شرعيته التاريخية.

أهم اختصاصاته:

- يعين الوزير الأول.
- يعين باقي الوزراء باقتراح من الوزير الأول باستثناء وزراء السيادة وهم وزير الداخلية وزير العدل، وزير الخارجية، وزير الأوقاف، وإدارة الدفاع.
- إمكانية إعفاء أعضاء الحكومة من مهامهم، وهذا ما نص عليه الفصلين 24 و 60 من الدستور.
- يرأس الملك المجلس الوزاري حسب الفصل 25 من الدستور.
- يصدر الأمير بتنفيذ القوانين المصادق عليها من قبل البرلمان خلال ثلاثين يوما الموالية لإحالة الحكومة للقانون إلي البرلمان، بعد تمام الموافقة عليه.
- يمكن له إعلان حالة الاستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين ورئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب إلى الأمة حسب الفصل 35.
- يمارس حق العفو.
- يعين رئيس المجلس الدستوري.

[2] يونس زكور: **طبيعة النظام السياسي المغربي مقاربة على ضوء التمثيلية في الغرب ومبادئ القانون العام الإسلامي**، متحصل عليه يوم: 2016/01/24 متوفر على الرابط: www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid

- هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية.
- له حق من التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية.
- له الحق تفويض غيره في ممارسة هذا الحق حسما جاء في الفصل 30 من الدستور.[1]

ب- الحكومة: مكونة من الوزير الأول ومجموعة من الوزراء، وهم مسؤولون مسؤولية مباشرة أمام الملك.

للوزير الأول صلاحيات لكنها تبقي في سياق اختصاصات الملك المركزية حيث تأخذ أهم وظائفه شكل اقتراحات، تبقي خاضعة لقبول أو رفض الملك لها حيث:

- يقترح الوزير الأول وزراء حكومته على الملك، باستثناء وزراء السيادة.
- يقترح مشاريع القوانين، لكن قبل طرحها على البرلمان يناقشها المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك.

رغم هذا هناك مهام خاصة بالوزير الأول، متمثلة في السلطة التنظيمية حيث:

- يصدر مراسيم تنظيمية.
- ينسق النشاطات الوزارية.
- له حق تفويض بعض سلطات للوزراء.

ومنه نجد أن ازدواجية السلطة التنفيذية في المغرب لا تدل على مشاركة رئيس الوزراء في السلطة والدليل أنه نص على اختصاصات رئيس الوزراء ضمن الفصل من الدستور الذي نص على اختصاصات الملك المركزية.

ثانيا: السلطة التشريعية:

أقر أول دستور مغربي بأن السلطة التشريعية تتكون من مجلسين، ثم جاء دستور 1970 وجعل البرلمان يتكون من مجلس واحد، وأكد ذلك تعديل دستور 1972 بأنه يتولى مجلس النواب مهمة البرلمان وطبقا للتعديلات الدستورية الأخيرة في دستور 1996 و 2011 تم العودة إلى ثنائية السلطة التشريعية (مجلس النواب ومجلس المستشارين) لتكريس الديمقراطية، وهذا ما أكده دستور 1962 بنظام المجلسين ثم التغير إلى نظام المجلس الواحد في دساتير 1970- 1972-1992 وثم الرجوع إلى العمل بنظام المجلسين في دستور عام 1996 حيث أن البرلمان لم يكن ناتجا عن الانتخابات التشريعية

[1] الملكية: متحصل عليه يوم 2016/01/29 متوفر على الرابط: www.maroc.ma/nr/exeres/2130oa

المباشرة لوحدها بل أن الانتخابات كانت بالشكلين المباشر والغير مباشر فينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراح العام لمدة خمس سنوات أما مجلس المستشارين فإن ثلاثة أخماس مجلس المستشارين يتكون من أعضاء تنتخبهم هيئة ناخبه في كل جهة من جهات المملكة تتألف من ممثلي الجماعات المحلية، أما خمساه الباقيان فيتكون من أعضاء تنتخبهم في كل جهة هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين في الفرق المهنية وأعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني هيئة ناخبة تتألف من ممثلي المأجورين وينتخب أعضاء مجلس المستشارين لمدة تسع سنوات ويتجدد ثلث المجلس كل ثلاث سنوات.

1-مجلس النواب:

يبلغ عدد أعضائه 325 عضو ينتخبون بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، وللمجلس أن يعقد دورتين في السنة، كما يعقد دورات استثنائية إما بمرسوم ملكي أو بطلب من ثلث الأعضاء أو بأغلبية أعضاء المجلس المستشارين. تمثلت صلاحياته في اقتراح القوانين والتصويت عليها كما له الحق في مراجعة الدستور، [1] حيث نص الفصل 127 من دستور 2011 أن " للملك ولرئيس الحكومة ولمجلس النواب ولمجلس المستشارين حق اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور"، كما يقر السياسة العامة للدولة ويتمتع أيضا مجلس النواب بصلاحية التصويت على القوانين التي تضع أهداف الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، كما يصوت المجلس على قانون المالية ويناقش الميزانية العامة للدولة الذي تضعه الحكومة؛ وله صلاحيات المراقبة من خلال تقديم الأسئلة وتكوين لجان تقصي الحقائق، كما يحق لثلث أعضاء البرلمان الطلب من الحكومة تقديم حصيلة مرحلية لعملها، ويملك المجلس آلية توقيع سحب الثقة وملتمس الرقابة لرقابة الحكومة، كما يمكن له أن يعارض إتمام الحكومة القيام بمسؤوليتها من خلال الموافقة على ملتمس الرقابة ولابد أن يوقعه 5/1 من النواب الذين يتكون منهم المجلس، و يشترط التصويت بالأغلبية المطلقة للأعضاء ولا يتم التصويت إلا بعد ثلاثة أيام من إيداع ملتمس الرقابة وإذا تحقق النصاب تستقيل الحكومة حسب الفصل 104، وله صلاحيات استثنائية من خلال استشارة الملك لمجلس النواب قبل اتخاذه للحالة الاستثنائية، ولا يتخذ الملك إشهار الحرب إلا بعد إحاطة مجلس النواب بذلك.[1]

---

[1] بدر حسن الشافعي، **الديمقراطية في الوطن العربي**، مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام، العدد 4، 2001، ص ص 253- 254.

[1] شهرزاد صحراوي، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب)**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2012- 2013، ص ص 95 - 96.

2- مجلس المستشارين:

يبلغ عدد أعضائه 270 عضوا وينتخب خمسي أعضائه من الشعب وثلاثة أخماسه من المجالس المحلية؛ كما يمارس مجلس المستشارين السلطة التشريعية إلى جانب الغرفة الأولى ويصوت على مشاريع ومقترحات القوانين وله أيضا صلاحية اقتراح مراجعة الدستور، كما يستشار رئيس مجلس المستشارين قبل إقرار الحالة الاستثنائية (الحرب)، كما يقوم بالمراقبة بطرح الأسئلة وتكوين لجان تقصي الحقائق بطلب ثلث أعضاء المجلس، كما يراقب مجلس المستشارين الحكومة بالتصويت على ملتمس توجيه تنبيه،[2] حيث ينص الفصل 106 من تعديل 2011 " لمجلس المستشارين الحق في مسائلة الحكومة بواسطة ملتمس يوقعه على الأقل خمُس أعضائه ولا يقع التصويت عليه بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداعه إلا بالأغلبية المطلقة لأعضاء هذا المجلس. يبعث رئيس مجلس المستشارين على الفور بنص ملتمس المساءلة إلى رئيس الحكومة ولهذا الأخير مدة ستة أيام ليعرض أمام المجلس جواب الحكومة، يتلوه نقاش لا يعقبها تصويت.

ثالثا: السلطة القضائية:

تتكون من المجلس الأعلى للقضاء الذي يترأسه الملك، وهناك أيضا المحاكم العادية والمتمثلة في المجلس الأعلى، محاكم الاستئناف، والمحاكم المتخصصة مثل محاكم الجماعات ومحاكم المقاطعات والمحاكم الإدارية والتجارية، إضافة إلى المحاكم الاستثنائية كالمحكمة العسكرية والمحكمة العليا.

الأحكام تصدر وتنفذ باسم الملك الذي يعين بدوره القضاة بظهير شريف * باقتراح من المجلس الأعلى للقضاء.

إن القضاء سلطة مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية تصدر أحكامها باسم الملك وطبقا للقانون؛ حيث ينص الفصل 107 من دستور 2011 على أن " القضاء سلطة مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية، الملك هو الضامن للسلطة القضائية " يتكون المجلس الأعلى للسلطة القضائية (الرئيس الأول

[2] بدر حسن الشافعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 255.

لمحكمة النقض)، ورئيسا منتدب (الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض)، ورئيس الغرفة الأولى بمحكمة النقض وأربعة ممثلين لقضاة محاكم الاستئناف، ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم ستة ممثلين لقضاة محاكم أول درجة، ولابد ضمان تمثيل النساء القاضيات من بين الأعضاء العشرة المنتخبين؛ ويوافق الملك على تعيين القضاة من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

رابعا: العلاقة بين السلطات:

إن مركزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي أدت إلي سيطرة الملك على أهم الوظائف السياسية في النظام، فتدخله في السلطة التنفيذية مطلق، كما أن تدخله في السلطة التشريعية واسع إذ له الحق في الاعتراض على القوانين الصادرة عن البرلمان وذلك بخطاب ملكي بإعادة مناقشة اقتراح القوانين ولا يحق للمجلس رفض المناقشة وإذا أصر على موقفه يحق للملك استفتاء الشعب، ويحق له حل البرلمان وينتخب من جديد خلال 3 أشهر من تاريخ الحل ولا يجوز حل البرلمان جديد إلا بعد سنة.[1]

إضافة لما سبق فالملك يلعب دور الحكم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في حالة خلافها حول مسألة دستورية أو سياسية، كما يتدخل في حالة عدم وجود نص دستوري وفقا لصلاحية تشريعية، كما له الحق تأويل النص.[1]

فيما يبرز تأثير البرلمان على الحكومة وليس المؤسسة الملكية من خلال تقديم سؤال الثقة وكذا ملتمس الرقابة أو ملتمس توجيه التنبيه.

يشير توزيع القوة في المغرب إلى تفوق هائل لسلطة الملك ما أدى لغياب المؤسسات السياسية نوعا ما فهي مجرد كيانات شكلية وتتجلي مظاهر الضعف في علبة السلطة التنفيذية وبالضبط الملك على السلطة التشريعية، كما أن الوزارة في حد ذاتها مسؤولة أمام الملك.[2]

---

* الظهير الشريف هو المرسوم الملكي وهو الشكل الأول للقرار السياسي الملكي وأهمها الخطاب السياسي وكذا الكلمات التوجيهية

[1] عبد الله حسن الجوجو ، **مرجع سبق ذكره**، ص 323 .

[1] يونس زكور: **النظام السياسي المغربي دراسة في الاختصاصات والوظائف**، متحصل عليه يوم: 2016/01/24 متوفر على الرابط: www.ahewar.org/.

[2] أحمد منيسي: **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص 102.

وعليه ينظم الدستور المغربي العلاقة بين السلطات على أساس نظام برلماني تعترف فيه كل سلطة بالأخرى، وتقوم بينهم علاقات التعاون والرقابة المتبادلة إلا أن الكثير من نصوصه تظهر بأنه رئاسي، حيث تبرز هيمنة السلطة التنفيذية بشقيها على السلطة التنفيذية والتشريعية.[3]

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية المغربية.

تعد الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي وشكل نظام الحكم إذ أن الاختلاف فيما بين الأفراد وتباين المصالح الاجتماعية، الاقتصادية والأفكار والمبادئ والتقاليد والدين الإسلامي فضلا عن الظلم الاجتماعي والاستبداد بالسلطة وغيرها من الأمور التي ساهمت في نشأة الأحزاب السياسية، لذا لابد من التعرف على الخريطة الحزبية في المغرب إذ يمكن تقسيم الأحزاب المغربية إلي ثلاث تيارات رئيسية:

التيار اليساري: ويضم مختلف الأحزاب المعارضة مثل حزب الاستقلال والحزب الوطني للقوات الشعبية وحزب المستقلين، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، حركة إلى الأمام وغيرها.

التيار اليميني: وقد اشتمل على الأحزاب الموالية لسياسات المؤسسة الملكية وقد عرفت بأحزاب اليمين الإداري، ومنها التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري، الحزب الوطني الديمقراطي، الحركة الوطنية الشعبية، جبهة الوفاق الوطني، حزب الإصلاح والتنمية وغيرها.

التيار الإسلامي: والذي نشأ عن ظروف إقليمية ودولية ومحلية، مثل نجاح الثورة الإسلامية في إيران وانتقال تأثيرها إلى مختلف بقاع العالم الإسلامي، ومن ضمن هذه الأحزاب: حزب العدالة والتنمية وقد اشتهر بموالاته للقصر عكس جماعة العدل والإحسان، أما الجماعة السلفية الجهادية فنشاطها محظور.

❖ علاقة المؤسسة الملكية بالأحزاب السياسية: وقد مرت بمراحل

أ- **خلال فترة الحماية * الفرنسية:** خلال هذه المرحلة كانت هناك علاقة تجانس بين أحزاب الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية حول مطلب الاستقلال لذا كانت الأحزاب السياسية تدعم الملكية، وفي هذا السياق قال علال الفاسي: " ليس في المغرب إلا قوات ثلاث: قوة الاستقلال وقوة جيش التحرير وقوة القصر وإذا اعتبرنا جيش التحرير قوة من الحزب وإليه كانت هناك قوتان في المغرب

[3] شهرزاد صحراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

لا ثالثة لهما قوة حزب الاستقلال وقوة القصر[1]، حيث كان هناك نوع من التكافؤ النسبي بين مكونات الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية وذلك بسبب تجمع المصالح تحت سقف مطلب الاستقلال حيث كان هناك تحالف بين الطرفين.

ب-بعد فترة الحماية الفرنسية: خلالها حكم التفاعلات الحزبية متغيرين أساسيين:

- محافظة المؤسسة الملكية على سلطتها ومركزها المحوري في هرم السلطة السياسية في المغرب حيث لم تكن سلطتها محل نقاش في أي من التعديلات الدستورية. [2]حيث فضل الملك **حسن الثاني** وكذا الملك **محمد السادس** * القيام بدور الحاكم السياسي بدلا من أن يكون زعيما سياسيا فهذا الأخير يتطلب ضرورة البدء في تحقيق برنامج شامل للتنمية كما يحاول الملك من خلال قيامه بهذا الدور أن يجعل النظام الملكي رمزا للحياد بين القطاعات السياسية والاجتماعية المتعارضة.[1]
- الثقافة السياسية السائدة على مستوى القاعدة والمستمدة من شرعية تقليدية هي مزيج بين الدين والتاريخ.[2]

وعلى هذا الأساس:

- ظهر انقسام ثنائي بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية من جهة وداخل الأحزاب السياسية نفسها من جهة أخرى وقد دار هذا بالأساس حول إشكالية بناء دولة ما بعد الحماية الفرنسية، حيث كانت الأحزاب الحركة الوطنية تطمح إلى زيادة هامش الحريات السياسية وتمثيلها في أجهزة صنع القرار بينما كانت المؤسسة الملكية تحافظ على سلطاتها بل توسع

---

* نظام الحماية: نظام استعماري فرض على المغرب خلال الفترة الممتدة بين 1912 و1956، بعد أن فرضت عليه فرنسا معاهدة فاس في 30 مارس 1912 التي قسمت التراب المغربي إلى ثلاث مناطق: منطقة النفود الفرنسي بالوسط ومنطقة طنجة الدولية ومنطقة النفوذ الاسباني في الشمال وفي جنوب بالصحراء المغربية.

[1] أمحمد مالكي: " **الديمقراطية داخل الأحزاب وفيما بينها في المغرب حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجا**"، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ص 132.

[2] يونس برادة: "**الفعل الحزبي و سؤال الديمقراطية في المغرب قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي و جوهر الممارسة الحزبية** " ، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ص 132.

[1] أمحمد مالكي، **مرجع سبق ذكره**، ص 161.

[2] أحمد منيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

منها إضافة إلي محاصرتها نشاط الأحزاب السياسية وحظره في الكثير من الأحيان، ولتخلق نوعا من التوازن مع هذه الأحزاب أنشأت المؤسسة الملكية أحزابا سياسية موالية.[3]

- انحسار وظائف الأحزاب السياسية، حيث جعلت المؤسسة الملكية مع الأحزاب من التعددية الحزبية مبدأ دستوري ثابت على المستوي التمثيلي، وتعامل المؤسسة الملكية مع الأحزاب السياسية لا ينطلق بالضرورة من مبدأ الاقتراع ومدى تمثيلها لقاعدة انتخابية معينة أي أن الحزب السياسي في المغرب جرد من وظائفه الأساسية ومنها التمثيلية والوصول إلى السلطة.[4] وعلى هذا الأساس كان تمثيل أحزاب المعارضة في السلطة متذبذبا، تراوح ما بين الإقصاء والقبول، فعام 1958 كان رئيس الوزراء آنذاك عبد الله إبراهيم الأمين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية [1] حتى عام 1963 أين أجريت انتخابات تشريعية حصلت فيها بعض الأحزاب المعارضة على مقاعد في البرلمان، ولكن بسبب التجاذبات بين الأحزاب عجز الدستور عن ضمان سير المؤسسات السياسية لا سيما مع رفض هذه الأحزاب فكرة الائتلافية فأعلن الملك حسن الثاني آنذاك الحالة الاستثنائية والتي دامت خمس سنوات من 1965 إلى 1970.

عام 1970 اجتمع كل من حزب الاستقلال والاتحاد الدستوري والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية تحت " الكتلة الوطنية " * [2] بهدف معارضة دستور 1972، لكن في ذات السنة وعلى إثر المحاولة الإنقلابية للجنرال أفقير [3]، أعلن الملك الحسن الثاني عن نيته في إحداث تعديلات دستورية تتيح هامشا أوسع لحركة هذه الأحزاب مما أحدث تقاربا نسبيا بين المؤسسة الملكية من جهة والكتلة الوطنية من جهة أخرى.

---

[3] حمدي عبد الرحمن، "**المشاركة السياسية للمرأة خبرة الشمال الإفريقي**"، ط1، (مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 2001) ص 333.

[4] يونس برادة: " **طبيعة النظام السياسي في المغرب وجوهر الممارسة الحزبية** " متحصل عليه يوم 2016/01/18 متوفر على الرابط: www.aljazeera.net/nr/3d6198

[1] ابتسام الكتبي وعبد النور بن عنتر وآخرون، "**الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ص 194.

* حزب منشق عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي انشق بدوره عن حزب الاستقلال عام 1956.

[2] مهدي جرادات، "**الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص 290.

[3] مجموعة باحثين، "**المجتمع المدني في الوطن العربي**" (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1992) ص 458.

عام 1991 اتسعت الكتلة الوطنية لتضم بالإضافة إلى الأحزاب السابقة حزب التقدم والاشتراكية وحزب منظمة العمل الديمقراطي تحت اسم " الكتلة الديمقراطية المعارضة" لمعارضة دستور 1992، لكن وبناء على مذكرة رفعها ممثلوا الكتلة إلى الملك بدأ مسار تفاوضي بينها وبين المؤسسة الملكية ما بين 1993 و 1996 أسفر في نهاية المطاف إلى حدوث تقارب بين هذه الأحزاب والمؤسسة الملكية، حيث حشدت هذه الأحزاب مناضيلها للاستفتاء بالإيجاب على دستور 1996 والذي تضمن حسبهم بعض التعديلات الايجابية منها: إحداث مجلس المستشارين كغرفة ثانية للبرلمان وإعطاء الوزير الأول صلاحية اقتراح وزراء حكومته إضافة إلى الانتخاب المباشر لكل النواب (ثلثين يختارهم الشعب وثلث من طرف الأعيان والمخزن) هذا التوافق أفرز ما عرف بحكومة التناوب التوافقي حيث تمثلت المعارضة في السلطة من خلال ائتلاف حكومي ضم سبع أحزاب من المعارضة في تشريعيات 14 مارس 1998 تحت قيادة عبد الرحمن اليوسفي الأمين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلا أن ما حدث قد أبعد هذه الأحزاب عن قاعدتها الشعبية، حيث كان هذا الائتلاف مدفوعا من قبل المؤسسة الملكية حتى لا يكون هناك فاعل موحد متجانس منافس لها وإنما مجزأ. بقيت هذه الحكومة في السلطة ما بين 1998 و 2002، بعدها جاءت حكومة ترأسها رجل الأعمال إدريس جطو لعهدتين متواليتين من 2002 إلى 2007 وهذا ما يوضح مدي تأثير المخزن * على عملية صنع القرار في المغرب وفي آخر تشريعيات في أبريل 2007 صار رئيس الوزراء عباس الفاسي الأمين العام لحزب الاستقلال.

والحقيقة أن هذا التمثيل للمعارضة في السلطة هو بمثابة توفير قنوات تنقص من حدة ضغوط القاعدة لا سيما فيما يخص تدهور أحوال المعيشة، وهناك من يرجع دوافع المؤسسة الملكية من دفع هذا الائتلاف إلى المخاوف من المد الإسلامي وتغلغله في أوساط الشعب المغربي.

المطلب الثالث: الدستور المغربي والأحزاب السياسية المغربية.

وضع المشرع المغربي مجموعة من التشريعات والقوانين التي تكرس التعددية الحزبية في المغرب، وأول ما صدر منها قانون الحريات العامة في المغرب عام 1958، ثم جاء نص دستور 1962 في الفصل " الأحزاب السياسية

* المخزن تسمية تطلق على النخبة الحاكمة في المغرب والمتمحورة حول الملك وحاشيته من أعيان ورجال الأعمال وملاك الأراضي وزعماء القبائل وكبار العسكريين ومدراء ورؤساء الأمن وغيرهم من أعضاء السلطة التنفيذية ويختار المخزن أعضاءه عن طريق المحسوبية من خلال استخدام شبكاته الخاصة وهو المسؤول عن توزيع الثروة والسلطة وذلك لشراء الولاء.

تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب". وهذا ما جاءت به التعديلات الدستورية المتتالية وآخرها تعديل 2011. صدر آخر قانون للأحزاب السياسية في المغرب يوم 20 جوان 2006، ونصت المادة 21 منه على " أنه يجب أن ينتظم الحزب السياسي ويسير على مبادئ ديمقراطية تسمح لجميع الأعضاء بالمشاركة الفعلية في إدارة مختلف أجهزته"، ويعتبر باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على دافع أو غاية مخالفة لأحكام الدستور أو القوانين، أو يهدف إلى المس بالدين الإسلامي أو بالنظام الملكي أو بالوحدة الترابية للمملكة، ويعتبر أيضا باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، أو يقوم بكيفية عامة على أساس تمييزي أو مخالف لحقوق الإنسان. و يضم الحزب ملفه لوزارة الداخلية للحصول على الاعتراف القانوني، ويمكن أن يطلب وزير الداخلية من رئيس المحكمة الإدارية بالرباط توقيف الحزب وغلق مقره حتى تبت المحكمة في الموضوع في ظرف سبعة أيام، ولا يحل الحزب السياسي إلا بقرار قضائي.

ينص دستور المملكة المغربية على أن الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ولقد عرفت المادة رقم (01) من القانون الرقم (04-36) " الحزب السياسي هو تنظيم دائم يتمتع بالشخصية المعنوية ويؤسس بمقتضى اتفاق بين أشخاص طبيعيين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية؛ ويتقاسمون نفس المبادئ قصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق ديمقراطية ولغاية غير توزيع الأرباح. [1]

1-**الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1962:** كان بمثابة الدستور الأول للملكة وتميز بحملة عكست انقسام الآراء إلى اتجاهين:

أ. اتجاه مؤيد: حزب الإستقلال، حزب الحركة الشعبية، حزب الأحرار المستقلون.

ب. اتجاه معارض: حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، الحزب الديمقراطي الدستوري، الحزب الشيوعي، الاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وكانت الخلافات بين الأحزاب السياسية حول طريقة إعداد الدستور واضحة فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية مثلا كان يرى ضرورة انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور، بينما كان حزب الاستقلال يرى حصول المغرب على دستور حتى وإن كان معدا من طرف هيئة غير منتخبة فهي بمثابة خطوة في طريق النظام الدستوري، هذا إضافة إلى الخلافات الأخرى حول طبيعة النظام السياسي.

[1] محمد الأزهر، **قانون الأحزاب السياسية الرقم (04-36) قراءة و نصوص**، (الرباط: دار النشر المغربية، 2006)، ص11.

2- **الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1970 (التعديل):** يتعلق الأمر بالاستفتاء حول الدستور الثاني للمملكة المغربية الذي عرف حالة الإستفتاء من سنة 1965 إلى غاية تاريخ الإعلان عن هذا الإستفتاء من خلال خطاب 08 ماي 1970، وكانت الأحزاب السياسية المغربية منقسمة كذلك إلى ثلاث اتجاهات:

أ. الاتجاه المؤيد للدستور: حزب الحركة الشعبية، الحزب الديمقراطي الدستوري.

ب. الاتجاه المعرض: حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حزب التحرر والإشتراكية، النقابات العمالية والطلابية.

ت. الاتجاه الثالث تمثل في سكوت الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة أحمد رضا كديرة.*

3-**الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1992 (التعديل):** عقب الخطاب الملكي في 20 أوت 1992، تم عرض مشروع دستور جديد على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 04 سبتمبر 1992، وكانت ردت فعل كل من (حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي)[1] ، تبنت موقف عدم المشاركة في حين شارك حزب التقدم والاشتراكية بالتصويت بنعم إلى جانب الأحزاب الموالية للحكومة (التجمع الوطني للأحرار، الحزب الوطني الديمقراطي، الحركة الشعبية، الحركة الوطنية الشعبية، الاتحاد الدستوري)، أما حزب الطليعة الإشتراكي فقد اتخذ قرار المقاطعة. كما شهدت سنة 1991 تقديم كل من حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي مذكرة إلى الملك بتاريخ 09 أكتوبر 1991 سجل فيها الخطوط العريضة للتغيرات التي يريان ضرورتهما في الدستور.

4- **الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1996 (التعديل):** تم التصويت ايجابيا لأول مرة لصالح الدستور من طرف حزب الاتحاد الاشتراكي إلى جانب حزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية إلى جانب الأحزاب التقليدية التي تمت التصويت بنعم، وتمثل الموقف المعارض في حزب منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ولقد ترتب عن موقفها هذا انشقاق جناح لتشكيل الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وعليه يتضح منذ وضع أول دستور للبلاد في عام 1962، شهد المغرب ستة تعديلات أربع منها أساسية كانت في 1970، 1972، 1992، 1996 باستثناء تعديلات عام 1996، التي صوت الاتحاد الاشتراكي بزعامة عبد الرحمن يوسفي عنها، فقد ظل الحزب منذ سنة 1962 إلى بداية التسعينيات ممتنعا عن التصويت على

---

* **أحمد رضا كديرة:** هو صديق الملك الراحل الحسن الثاني، عاش معه تفاصيل انقلاب الصخيرات، ولد 1932 عمل مستشارا للعاهل المغربي وتقلد عدة مناصب وزارية وافته المنية سنة 2006، متوفر على الرابط: www.wikipedia.org.

[1] محمد شقير، **الديمقراطية الحزبية في المغرب**، (المغرب: دار إفريقيا الشرق، 2003)، ص31.

الدستور بزعامة المهدي بن بركة *، عبد الله إبراهيم *، عبد الرحيم بوعيبد *، حيث وجه هذا الأخير للملك الحسن الثاني مذكرة دستورية فهم منها أن الحزبين مستعدان للتفاهم على صيغة دستورية تحظي بالتوافق وتتفادى سواء مقاطعة التصويت على الدستور، أو التصويت عليه سلبيا، وبهذا ما كان على الملك إلا كسر القاعدة التي حرمت النظام من الاعتراف الجماعي بشرعية الدستور، وبالفعل فتحت المذكرة الدستورية الطريق أمام تشكيل الكتلة الديمقراطية، كما سمحت بتعديلات الدستورية بتاريخ 04 سبتمبر 1992.

5- الأحزاب السياسية المغربية والقانون الخاص بالأحزاب السياسية 2004-2007: فبالرغم من أن المغرب كان من ينادي بالتعددية الحزبية إلا أنه لم يتم وضع القانون الخاص بالأحزاب السياسية إلا في عام 2006، ولعل السبب يرجع إلى الصراع بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية منذ بداية الاستقلال وهو الأمر الذي يصعب معه أي نقاش بخصوص قانون الأحزاب السياسية. [1] ورغبة من المؤسسة الملكية في تأهيل الفعل الحزبي وإعادة الاعتبار له طرحت الحكومة مسودة مشروع قانون متعلق بالأحزاب السياسية في أكتوبر 2005 التي تم عرضه على الغرفة الأولى في البرلمان المغربي (مجلس النواب)، الذي صادق عليه في 21 أكتوبر 2005 بأغلبية 44 صوتا مقابل صوتين مع امتناع 22 نائبا. وعليه أعطى القرار الصادر بتنفيذ القانون رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية تصور جديد لمفهوم الحزب السياسي ووظيفته لكن هذا التجديد سيكون من منظور الاستمرارية لأن الفصل الثالث هو المكلف بتأطير هذا القانون، وبالتالي سيتم تكريس مفهوم الأحزاب السياسية باعتبارها جمعيات سيتم ربطها بالمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية، وذلك في حالة غياب أي نص يؤهل الهوية السياسية بالسماح للأحزاب المغربية للانخراط في السياق الديمقراطي.[2]

---

* **المهدي بن بركة:** ولد في 1920 بالرباط المغرب، كان من السياسيين المغاربة، وأكبر معارض اشتراكي للملك حسن الثاني، وزعيم حركة العلم الثالث والوحدة الأفريقية، متوفر على الرابط: www.wikipedia.org.

* **عبد الله إبراهيم:** سياسي مغربي 1918- 2005، رئيس أول حكومة في المغرب بعد الاستقلال 1958-1960، متوفر على الرابط: www.wikipedia.org.

* **عبد الرحيم بوعيبد:** سياسي مغربي 1922-1992، عين كأول سفير بباريس من أجل مواصلة المفاوضات، معارض إشتراكي للملك الحسن الثاني، متوفر على الرابط: www.wikipedia.org.

[1] محمد منار، **تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب وديمقراطيتها، حالة المغرب**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 351.

[2] إدريس الجنداري، **التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة**، سلسلة تقيم حالة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2002، ص 12.

6- **الأحزاب السياسية المغربية والإصلاح الدستوري 2011:** بقراءة نسخة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية يمكن رصد المظاهر التالية للتحول المرتقب في المشهد الحزبي ويمكن حصرها كالآتي:

- الرفع من القيمة الدستورية المنظمة للأحزاب من القانون العادي (قانون 04-36) إلى قانون تنظيمي مكمل لدستور 2011 والذي ارتقى بالأحزاب السياسية إلى مرتبة المؤسسات الدستورية.
- نقل نفس القواعد القانونية المتداولة في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (04-36) إلى قانون الأحزاب الحالي (دستور 2011) مع إضافة قواعد جديدة.
- نقل السلطات المخولة لوزير الداخلية في قانون الأحزاب الحالية وإسنادها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، ذلك أن التجربة الحزبية بالمغرب ظلت رهينة لإدارة وزير الداخلية كشخص وليس كوزير في الحكومة.
- حتى تكون الأحزاب السياسية ممثلة لكل المغاربة، سن مشروع القانون التنظيمي تغييرا جوهريا في تأسيس الأحزاب السياسية وذلك برفع نسبة تمثل عدد الجهات سواء بخصوص 300 عضو المطلوبة لوضع طلب التأسيس، أو 500 عضو المطلوبة لعقد المؤتمر التأسيسي في النصف المنصوص عليها في القانون الحالي للأحزاب إلى الثلثين.
- منع ظاهرة الترحال في أعضاء البرلمان حسب ما نص عليه الفصل الخامس من قانون الأحزاب السياسية الحالي.[1]

المبحث الثاني: التعددية السياسية في المغرب: واقع وتحديات.

إن وجود الأحزاب السياسية يعد بصورة عامة اليوم أمرا ضروريا لنجاح العملية الديمقراطية بنطاقها الواسع، أصبحت تشكل جسر العبور الإجباري للمناقشة السياسية. وبالتالي أضحت تعبر عن أكثر من بعد، فهي من

[1] شبلي محمد، **الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب الفترة ما بين 1989-2012**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع السياسة المقارنة، جامعة سعيدة، 2012-2013، ص 129.

ناحية طريق الشعب للتأثير على الحكومة والإعراب عن رأيه السياسي في المسائل المختلفة، ومن ناحية ثانية طريق الحكومة في التأثير على الشعب وكسب وده.

تعد المملكة المغربية من الدول العربية القليلة التي تبنت قبيل وبعد الاستقلال التعددية السياسية، كمكون "بنيوي" في المشهد السياسي العام، لمواجهة مظاهر القصور والضعف التي ميزت المعطى السياسي للدولة "الحديثة"، وبناء مشروع مجتمعي لمغرب "الغد". وقد شهدت الساحة السياسية الوطنية حقا فعالية حزبية بالغة الأهمية في العقود الثلاثة بعد الاستقلال، سواء تعلق الأمر بالمساهمة الملموسة في نشر الثقافة السياسية الرفيعة، وتكوين المواطنين وتأطيرهم وتوعيتهم بواقعهم والعالم المحيط بهم أو تعلق الأمر بالدفاع عن الطبقات الشعبية المحرومة، والوقوف في وجه أصحاب القرار ومواجهتهم بقدر كبير من النضال والتضحية ونكران الذات.[1]

فالتعددية السياسية بالمغرب تعتبر من بين التناقضات التي يعرفها المشهد السياسي المغربي، خصوصا مع توالد أو تفريخ مجموعة من الأحزاب السياسية الصغيرة عشية الاستحقاقات الانتخابية من جهة، وتغيير في الإستراتيجية مع الحفاظ على الثوابت من جهة ثانية من طرف الأحزاب الكبرى، وهذا ما نلحظه جليا عند تحالف مختلف الأحزاب.

المطلب الأول: واقع التعددية السياسية في المغرب.

استقر الوضع في المغرب منذ الأيام الأولى للاستقلال على التعددية، وأخذت الحركة السياسية المغربية تعيش ميلاد تنظيمات جديدة ساهم فيها عاملين أساسيين.[12]

أولا: مساهمة القصر في إنشاء مجموعة من التنظيمات الموالية وهي المسماة بأحزاب الإدارة.

ثانيا: مجموعة الانشقاقات التي تحدثت في صفوف الاستقلال وبروز أحزاب جديدة على الساحة المغربية، وعموما فإن ذلك لم يخرج بالحركة السياسية عن الحيز الأساسي والدور المطلوب من السلطة والمعارضة السياسية التي أضيف إليها الحزب الشيوعي المغربي ثم عدد من التنظيمات الأخرى المتعددة الاتجاهات.

ما نلاحظه على واقع الحياة الحزبية المغربية، هو تنوع التشكيلات السياسية وتنوعها إلى أحزاب بعضها قديم عاصر استقلال البلاد وبعضها جديد تولد عن تطورات سياسية أو أفرزته عوامل اجتماعية، ويمكن تقسيم

---

[1] الصادق بنعلال، **الأحزاب المغربية ودورها في المشهد السياسي**، نشر بتاريخ: 2014/04/26، متحصل عليه يوم: 2016/03/15، متوفر على الرابط: http://www.raialyoum.com/?p=79921

[12] فايز سارة، **الأحزاب والقوى السياسية في المغرب**، (المغرب الأقصى: رياض الريس للكتب والنشر، 1990)، ص .11

التشكيلات الحزبية إلى:

- **الكتلة الديمقراطية:** وتضم خمسة أحزاب جمعتها المعارضة في وقت سابق، وشكلت في وقت سابق الحكومة وأكبر عدد من النواب في البرلمان (102 من أصل 325 نائبا) وأحزاب الكتلة هي:

أ- حزب الاستقلال: هو أول حزب سياسي مغربي، فقد ظهر سنة 1944 على يد جماعة صغيرة من الطلبة، وقد ظل هذا الحزب لفترة طويلة أكبر الأحزاب المغربية وأكثرها تنظيما وذلك لنشاطه الفعال في الحركة الوطنية مما مكنه من استقطاب الكثير من المواطنين، وظل حتى بعد الاستقلال نقطة تجمع للوطنيين من مختلف الفئات والقطاعات، وفي بداية اشتغاله بالعمل السياسي أيد الحزب التعريب، ورفض استيراد الإيديولوجيات من الخارج وسلم بمحورية دور الملك في العملية السياسية.

وقد ساهم في الحكومة منذ 1955 إلى 1958 بقيادة "علال الفاسي"، ثم دخل صفوف المعارضة إلى أن وصل " محمد بوستة" إلى الأمانة العامة للحزب وأقام علاقات مع القصر واشترك في تأييد سياسته من خلال مشاركته في الانتخابات التي جرت في سنة 1977 ومشاركته في حكومة "أحمد عطمان " من 1977 إلى 1983 منهيا موقف المعارضة.

وعاد بعد سنة 1983 إلى صفوف المعارضة، وكان ممن عارضوا التعديلات الدستورية لسنة 1992 ودعوا إلى مقاطعة الاستفتاء.

ب- حزب التقدم والاشتراكية: وهو وريث الحزب الشيوعي المغربي الذي أسس عام 1943، قاده " علي يعته" منذ 1946 حتى وفاته 1997 ليصبح إسماعيل العلوي رئيسه (تنازع إسماعيل العلوي والخياري التهامي على زعامة الحزب فحسمت لصالح العلوي، فأسس الخياري جبهة القوى الديمقراطية عام 1997)، ومنذ عام 1995 تخلى حزب التقدم والاشتراكية عن المنهج الشيوعي، وقد حصل في انتخابات 14 نوفمبر 1997 على تسعة مقاعد في مجلس النواب المغربي.

ج- منظمة العمل الديمقراطي الشعبي: وأسسه "محمد بن سعيد آيت بدر" عام 1983، وهو امتداد لـ "حركة 23 مارس" (ذات التوجيه الماركسي)، ومع أن المنظمة تساند حكومة اليوسفي فإنها غير ممثلة في الجهاز التنفيذي.

عرفت المنظمة في منتصف التسعينات انقساما جذريا بين تيارين داخليين أحدهما بزعامة "محمد بن سعيد" الذي أسس عام 1996 الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وقد اتحدت المنظمة في منتصف جويلية 200، مع ثلاثة أحزاب يسارية هي الحركة من أجل الديمقراطية والديمقراطيون المستقلون والفعاليات اليسارية المستقلة مشكلة ما أصبح يعرف بـ "حزب اليسار الاشتراكي الموحد".

د- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: وهو حزب اشتراكي تأسس عام 1975 وقد انفصلت

الجماعة المؤسسة له عن الاتحاد الوطني للقوى الشعبية (الذي انشق قبل ذلك عن حزب الاستقلال) ظل الاتحاد الاشتراكي أحد أقطاب المعارضة في المغرب لمدة طويلة، بل أصبح القوة السياسية المغربية الأولى مع بداية التسعينات، وقد كان فوزه في الانتخابات التشريعية يوم 14 نوفمبر1997 بنسبة 13.9% من الأصوات (أي 57 من مجموع مقاعد مجلس النواب المغربي) سببا في تعيين الملك للكاتب العام للحزب رئيسا للوزراء منذ 05 فيفري 1998. [1]

- **أحزاب الوفاق:** وتضم كلا من:

أ- **الحركة الشعبية:** ظهرت الحركة في أواخر 1958 كتعبير عن عدم ارتياح بعض القبائل عن الأوضاع الاجتماعية التي تعيش في ظلها القبائل المغربية بالمقارنة مع أوضاع المراكز الحضرية، وقد أسسه "المحجوبي أحرضان" و "عبد الكريم الخطيب" قبل أن يختلفا عام 1966، فانقسمت الحركة على نفسها حيث احتفظ "أحرضان" باسم الحزب وانشق عنها "الخطيب" ، وفي أكتوبر 1986 انعقد المؤتمر الاستثنائي للحزب الذي أقال "المحجوبي أحرضان" ليصبح "محمد العنصر" رئيس الحركة الشعبية.

ب-**الاتحاد الدستوري:** تأسس سنة 1983 تحت قيادة السيد "المعطى بوعبيد" رئيس الوزراء الأسبق وذلك بإيعاز من القصر أثناء التحضير لانتخابات 1984، يقيم نهجه على أساس من المحافظة على التقاليد الدستورية للدولة وعلى محورية دور الملك الأمر الذي يفسر دعم القصر له منذ تأسيسه.

ت- **الحزب الوطني الديمقراطي:** وهو الذي انشق عن التجمع الوطني للمستقلين في عام 1981 فعلى الرغم من أنه يؤمن بنفس مبادئ التجمع إلا أنه يمثل كبار الإقطاعيين في الوقت الذي يتبنى فيه التجمع بشكل واضح الدفاع عن مصالح كبار الرأسماليين في التجارة والصناعة وإن كان يبدي بعض التأييد لمصالح صغار المزارعين.

ث- **الحركة الديمقراطية الاجتماعية:** تأسست في ربيع 1997 برئاسة "محمود عرشان" عن الحركة الوطنية الشعبية برئاسة "المحجوبي أحرضان"، وحصل على 32 مقعدا في انتخابات 14 نوفمبر 1997.

---

[1] ناصر لكسور، **التعددية السياسية بين متطلبات الداخل والضغوطات الخارجية- دراسة مقارنة لتجربة الجزائر والمغرب (1988-2008)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 136- 139.

- **أحزاب الوسط:** وتضم الأحزاب التالية:

أ- **التجمع الوطني للأحرار:** أسسه "أحمد عصمان" رئيس الوزراء السابق وصهر الملك الحسن الثاني في أكتوبر 1978 وهو حزب موال للقصر ويمثل البرجوازية الصناعية والتجارية، حصل في انتخابات نوفمبر 1997 على نسبة 8% أي (46 من مقاعد مجلس النواب)، وهي أكبر نسبة حصل عليها الحزب في هذه الانتخابات، يشارك التجمع في حكومة التناوب (التي تجمع بين أحزاب الكتلة وأحزاب الكتلة وأحزاب الوسط) برئاسة السيد اليوسفي.[1]

ب- **الحركة الوطنية الشعبية:** أسسها "المحجوبي أحرضان" عام 1991 بعدما تمت إقالته من زعامة الحركة الشعبية في أكتوبر 1986، وتمثل 10% من الأصوات في انتخابات نوفمبر 1997 (أي 40 مقعدا من مقاعد مجلس النواب)، شاركت الحركة الوطنية الشعبية في حكومة التناوب.

- **الأحزاب الإسلامية:** ومنها:

حزب العدالة والتنمية: وكان يعرف سابقا بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وهو حزب إسلامي معتدل يطلق عليه المراقبون "إسلاميو القصر"، ذلك أن أعضاء من "حركة الإصلاح والتجديد" – وهي حركة إسلامية مغربية– قرروا الالتحاق بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بعدما فشلوا في ماي 1992 في تأسيس "حزب التجديد الوطني" ذي التوجه الإسلامي، وقد سمح الدكتور "عبد الكريم الخطيب " الكاتب العام للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لمجموعة من "الإصلاح والتجديد" بالعمل في إطار حزبه المذكور شريطة دخولهم كأفراد وليس كتنظيم، ومع دخول تلك الجماعة في الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية جرت محاولات لتغيير اسمها حتى تعبر عن الوضع الجديد، وفي نهاية عام 1998 أصبح اسم هذه التشكيلة السياسية " حزب العدالة والتنمية" ويركز الحزب على قيم عامة هي في الأصل قيم إسلامية، مثل العدالة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروة.

- **الأحزاب اليسارية:** وتضم كلا من:

أ- **جبهة القوى الديمقراطية:** تأسست في نطاق انشقاق عرفه حزب التقدم والاشتراكية بعد وفاة زعيمه التاريخي "علي يعته"، ويعتبر المراقبون الجبهة حزبا تقدميا يساريا يمتاز على المستوى التنظيمي بتقليص صلاحيات وفترة انتداب الكاتب العام للجبهة ومساعديه، والكاتب العام للجبهة هو التهامي الخياري.

ب- **حزب الطليعة الديمقراطية والاجتماعية:** انشق هذا الحزب عن الاتحاد الاشتراكي للقوات

[1] ناصر لكسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 138.

الشعبية عام 1991 مشكلا حزبا من أقصى اليسار، وقد نادى بمقاطعة الانتخابات يوم 14 نوفمبر 1997، مما أدى إلى اعتقال بعض أعضائه، ويمثل الحزب المعارضة الراديكالية ويرأسه " أحمد بن جلول ".[1]

ت- **النهج الديمقراطي:** وهو اتجاه سياسي يساري متشدد يتبع نهج المنظمة المغربية القديمة "إلى الأمام"، وهي حركة انشقت من حزب التقدم والاشتراكية منذ 1970، والمنسق العام هو " عبد الله الحريف ".

كما تشمل الساحة السياسية المغربية حركات أخرى مثل: حزب العمل الذي أسسه " عبد الرحمان عبد الله الصنهاجي" سنة 1974، حزب التجديد والإنصاف الذي أسسه "شاكر أشبهار" يوم الثالث أفريل 2002، الحزب المغربي الليبرالي الذي تأسس في مارس 2002 برئاسة " محمد زيان ".[1]

الجدول رقم 01: يوضح قائمة أغلب الأحزاب السياسية في المغرب (*)

الرقم	أسماء الأحزاب السياسية	تاريخ التأسيس	التوجيه السياسي	الأمين العام
01	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	1975	حزب اشتراكي	عبد الوحيد راضي
02	حزب الاستقلال	1943	حزب وطني محافظ	عباس الفاسي
03	الحركة الشعبية	1957	حزب ليبرالي	أمحند العنصر
04	حزب الشورى والاستقلال	1946	حزب وطني	عبد الواحد ماش
05	حزب التقدم والاشتراكية	1974	حزب اشتراكي تقدمي	محمد نبيل بن عبد الله
06	حزب العمل	1974	حزب اشتراكي	محمد دريسي
07	التجمع الوطني للأحرار	1978	حزب ليبرالي	صلاح الدين مزوار
08	حزب الوسط الاجتماعي	1982	حزب إشتراكي	مديح لحسن
09	الاتحاد الدستوري	1983	حزب ليبرالي	محد عبيد

[1] ناصر لكسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.

[1] ناصر لكسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.

* ناصر لكسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.

10	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	1983	حزب إشتراكي	أحمد بن جلون
11	حزب النهج الديمقراطي	1995	حزب إشتراكي	عبد الله الحريف
12	الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1996	حزب ليبرالي	محمود أرضان
13	جبهة القوى الديمقراطية	1997	حزب إشتراكي	التوهامي الخياري
14	حزب العدالة والتنمية	1998	حزب إسلامي محافظ	عبد الإله بن كيرن
15	حزب الأمل	1999	حزب ليبرالي	محمد بني ولد براكة
16	حزب القوات المواطنة	2001	حزب ليبرالي	عبد الرحيم لحجوبي العلمي
17	حزب الإصلاح والتنمية	2001	حزب ليبرالي	عبدالرحمان الكوهن
18	المؤتمر الوطني الاتحادي	2001	حزب اشتراكي	عبد السلام لعزيز
19	الحزب المغربي الليبرالي	2002	حزب ليبرالي	محمد زيان
20	حزب التجديد و الإنصاف	2002	حزب ليبيرالي	شاكير اشهبار
21	حزب النهضة	2003	حزب ليبيرالي	شكيب بن سودة
22	حزب الحركة والعدالة الاجتماعية	2004	حزب وطني	مولود موساوي
23	الحزب الاشتراكي الموحد	2005	حزب اشتراكي	نبيلة مونيب
24	الحزب العمالي	2005	حزب اشتراكي	عبد الكريم بن عتيق
25	حزب النهضة والفضيلة	2005	حزب إسلامي	محمد خاليدي
26	الحزب الاشتراكي	2006	حزب إشتراكي	عبد المجيد بوزوبة
27	الاتحاد المغربي للديمقراطية	2006	حزب ليبرالي	عبد الله عزماني
28	حزب المجتمع الديمقراطي	2007	حزب إشتراكي	زهور شكافي
29	حزب الأصالة والمعاصرة	2008	حزب تقدمي محافظ	مصطفى بكوري

تابع الجدول رقم 01: يوضح قائمة أغلب الأحزاب السياسية في المغرب (*)

لقد كان نظام تعدد الأحزاب في المغرب اختيارا استراتيجيا للملكية حيث يسمح للأحزاب السياسية أن تنتظم ويكون لها وجودا شرعيا، بشرط أن تكون مدعمة للنظام الملكي، فزيادة على تعدد هذه الأحزاب وتنوعها الإيديولوجي ودعمها للملك ، تتميز ببرامج سياسية ومواقف مختلفة إزاء المؤسسات القائمة ومشاكل المجتمع المغربي، ففي حين تقبل بعضها المؤسسات كما هي، ترفض الأخرى الطابع المطلق لها وتناضل من أجل دمقرطتها.

مما سبق تبرز جليا أن تجربة التعددية في المغرب أخذت مسارات مختلفة وعرفت عدة أزمات وهذا ما تدل عليه كثرة الأحزاب السياسية وتفككها، وهذا ما يقودنا إلى البحث في نمط وطبيعة التعددية في هذا البلد.[1]

المطلب الثاني: التعددية السياسية المقيدة في المغرب.

تعتبر الظاهرة الحزبية في المغرب أصلية، فالمغرب منذ الاستقلال تجنب اختيار الحزب الواحد الذي ساد الأنظمة السياسية حديثة العهد بالاستقلال، هذه الاختيار السياسي عكسته كل الدساتير التي تؤطر دستوريا للتعددية الحزبية المغربية.

ومن حيث الممارسة بتتبع نمط التعددية المغربية، التي ظلت إلى حدود الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي منطقية وعقلانية من خلال اعتبارها انعكاسا لضرورات سياسية وقوى اجتماعية محددة – كما إن متابعة الانشقاقات الأولى التي عرفتها الحركة الوطنية تظهر أن هذه الانشقاقات كانت بمثابة ردود فعل اجتماعية تخضع للقوانين الاجتماعية – فهذه الانشقاقات كانت نابعة من تطور المجتمع الذي تترك في نطاقه، ولم تكن انشقاقات مصنوعة، وإنما كانت نتيجة لتطور المجتمع.

إلا أن المفارقة في التعددية المعاصرة في المغرب فمع انطلاق المسلسل الديمقراطي الذي من المفروض أن يضع الديمقراطية على مسارها الصحيح، وأن يرقى بالممارسة والسلوك السياسي، بزغت ظاهرة التطور غير الطبيعي للتعددية الحزبية، بحيث أخذت الأحزاب في التناسل إما من فراغ، وإما من خلال اللجوء إلى آلية الانشقاق، إلى الحد الذي صارت هذه التعددية تشكل عبئا على الحياة السياسية وشاهدا على التطور السلبي الذي تم على هذا المستوى، وفي إطار هذه التعددية صارت الأسماء والألوان والرموز تتكدس إلى الحد الذي أصاب هذا الجانب من الحقل السياسي بالتضخم وهو ما لا يمكن اعتباره ظاهرة صحية بقدر ما يعتبر تجسيدا

* ناصر لكسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

[1] ناصر لكسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 142.

لأزمة وعي وسلوك وثقافة.

فالمشهد السياسي الحزبي في المغرب حاليا، يضم ما يقارب 38 حزبا، هذا ما يقودنا إلى البحث في طبيعة ونمط التعددية في المغرب، للإجابة على هذا التساؤل لابد من الإشارة إلى أن التعدد يعد وسيلة للبناء الديمقراطي والتنمية، وهو الذي ينطوي على تعدد حقيقي في الاجتهادات والتصورات السياسية.[1]

لكن من العيوب التي تسيء إلى التعددية نجد تفاقم النزعة الإنشطارية داخل الأحزاب السياسية التي لا يوجد ما يبررها، في غالب الأحيان سوى ضعف الحوار أو انعدامه، والعجز عن التدبير الديمقراطي للاختلاف الطبيعي في الآراء وطغيان نزعة الإقصاء في حين أن العمل الحزبي بديل لغة الإقصاء والتهميش، يجب أن تسود ثقافة الاختلاف التي تعتبر ركنا أساسيا من أركان التدبير المجتمعي، وفي هذا إطار، يلاحظ أن الانشقاقات أصبحت أحد المعالم المميزة للمشهد الحزبي المغربي.

وإذا بحثنا في الخلفيات المغذية لظاهرة الانشقاق في الأحزاب المغربية تنحصر في ثلاث أقسام[2]:

- الانشقاقات ذات المرجعية الانقسامية.
- الانشقاقات ذات المرجعية الانفصالية.
- الانشقاقات المدبرة.

وفي ظل هذا الواقع تضعنا الوتيرة العالية لتناسل الأحزاب أمام مشهد تبدو فيه التعددية الحزبية عبارة عن ترجمة لتعددية في الطموحات السياسية لقادتها أكثر منها تعددية سياسية أو إيديولوجية تعددية لا تترجم الانتماءات الطبقية بقدر ما تترجم إرادات احتلال مواقع الصدارة والزعامة.

زيادة على ما ذكر فإن المشهد الحزبي المغربي يعرف تشرذما حزبيا، على اعتبار أنه لا يمكن تمييز الخطاب وبرامج مجموعة من الأحزاب من أحزاب أخرى، مع ضرورة الإشارة إلى بعض الاستثناءات التي تجعل بعض الأحزاب وهي قليلة مميزة من حيث الخطاب والبرامج والتوجهات والأهداف، ففي التجارب الديمقراطية الغربية تتطابق التعددية الحزبية مع التعددية السياسية بحيث يكون الحزب تأطيرا لتوجه سياسي معين وقوة اجتماعية متميزة، الأمر الذي يسمح بخلق نوع من التباين بين حزب وآخر سواء على مستوى إيديولوجيته أو إستراتيجيته السياسية، باحثون كثر أكدوا على الضبابية الإيديولوجية لهذه الأحزاب وعدم اكتراثها باعتماد الديمقراطية كأسلوب للتعامل والتسيير مما يؤثر سلبا على وضعيتها المؤسسية في هذا الصدد يرى الأستاذ " محمد ضريف "

[1] زين العابدين حمزاوي، " **الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16، خريف 2007، ص 109.

[2] زين العابدين حمزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

أن نمط التعددية الحزبية المغربية يتميز بطابعين:

أ- الطابع التسييبي الذي يلمس من خلال عدد الأحزاب.

ب- الطابع الوهمي لهذه التعددية.

وبالتالي يمكن القول إن الأحزاب المغربية لا تتوفر، في أغلبها على إيديولوجية واضحة العالم يستقل بها كل حزب عن غيره من الأحزاب، الأمر الذي يسمح بنعت هذه التعددية بكونها شكلا من أشكال التوحد الإيديولوجي نظرا إلى تقارب الأفكار والبرامج لعدد كبير منها.

زيادة على ذلك، نجد هشاشة التحالفات وعدم خضوعها لمنطق عقلاني، الأمر الذي لم يسمح بتشكل تحالفات سياسية محورية، ومن ثم تكون تحالفات تخضع لمنطق سياسي مقبول تكون نتيجته وضع برامج سياسية منسجمة ورؤى إصلاحية موحدة، ومن ثم بروز مشاريع مجتمعة واضحة ومحددة تسهل على المواطن الاختيار العقلاني، هذا مع الإشارة إلى أن الخطاب السياسي يوهم بوجود أقطاب سياسية كبرى ومنسجمة تتجسد في الكتلة والوفاق والوسط.

ولتنفيذ هذا الخطاب، يمكن القول إن الكتلة الديمقراطية لم تصل قط إلى مستوى القطب المنسجم، كما بينت الممارسة أنها ليست إلا آلية توظف في تكتيك سياسي ظرفي وضيق الأفق، زيادة على دخولها في حالة من التعطيل وانعدام الفاعلية، ومن الأمثلة على ضعف وهشاشة هذا الكيان السياسي نذكر الصراع الذي نشب بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي عقب انتخابات 2002 التشريعية حول الطرف الذي يجب أن يعين منه الوزير الأول، زيادة على الخلافات بخصوص التعديلات الدستورية (1992-1996)، كما إن حالة من التشظي طالت مكونات الكتلة، حيث طالت الانشقاقات كل من الاتحاد الاشتراكي الذي انشق عنه حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، وتيار الوفاء للديمقراطية، ومنظمة العمل التي انشق عنها الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب التقدم والاشتراكية الذي انشقت عنه جبهة القوى الديمقراطية.

أما الوفاق، فلم يكن في حقيقة الأمر إلا وسيلة من وسائل التكتيك الانتخابي، ولم يكن ترجمة لضغوط قواعد الأحزاب المكونة له، ولا تعبيرا عن بنية سوسيو اقتصادية محددة، ولا تفعيلا لمشروع مجتمعي واضح، وبالنسبة إلى ما يسمى أحزاب الوسط، فأهم ملاحظة تسجل عليها هي أنها لا تختلف من حيث النشأة والنشاط والدور السياسي الذي أدته عن الأحزاب التي كونت " الوفاق الوطني"، ومن ثم يمكن القول إن الأمر لا يعدو أن يكون ترجمة للرغبة الملكية المعلن عنها في سبتمبر 1996، [1] حيث أعرب الملك الراحل الحسن الثاني عن أمله في رؤية بروز فضاء جديد في الحقل السياسي المغربي بين اليمين والمعارضة، كما يمكن لهذا التصنيف أن يجد

[1] زين العابدين حمزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

تفسيره في نظرية توزيع الأدوار مثلما سبق أن طلب من التجمع الوطني للأحرار سنة 1981 أن يؤدي دور المعارضة بعد انسحاب النواب الاتحاديين من البرلمان.[1]

من خلال ما تقدم تبرز الإستراتيجية الملكية اتجاه التعددية، من خلال الحفاظ على التعددية وتشجيع استمرارها، وفي نفس الوقت، تشجيع هذا التشرذم الحزبي، ووضع الحدود التي لم تسمح للتعددية أن تتجاوزها وحافظت الملكية على موقعها المركزي في تدبير أزمات التعددية بدون أن تظهر قوة سياسية قادرة على مناقشتها في هذا المجال، هذا المشهد الحزبي يحقق مجموعة من الأهداف المترابطة للقصر.

- إعطاء صورة للعالم الخارجي بأن المغرب يضمن التعددية الحزبية.
- بناء ديمقراطية شكلية تركز على حضور الواجهات، دون تحقيق المبدأ الأساسي والجوهري للديمقراطية وهو سلطة الشعب.
- تسويق صورة نمطية وهي أن الأحزاب متشابهة، وكلها ضعيفة ومنقسمة على نفسها، وأن الجهة الوحيدة التي لها مصداقية هي السلطة العليا في البلاد، أو ما يسميه البعض بالمخزن استئناسا بالتراث السياسي التقليدي، وأن هذه السلطة هي التي تتوفر على القدرة والديناميكية للتجاوب مع المواطنين وخدمة مصالحهم.

وبالتالي نلاحظ أن نمط التعددية المغربية يتميز بخصوصية، عن التعددية التي قامت في الدول التي عرفت موجة التحول الديمقراطي، كوننا لسنا أمام حالة نظام الحزب الواحد، ولا حالة ملكية مطلقة، بل أمام تعددية حزبية محدودة ومترددة، تلعب المؤسسة الملكية الدور المركزي والحاسم في تدبيرها، مما يجعلها تعددية مقيدة وتسلطية.

وعليه يمكن القول أن المغرب لم توفر ظروفا لتطوير الأنظمة الحزبية، والمشهد الحزبي في المغرب يعبر عن تعددية الحاجة للنظام أكثر منها تعبر عن وعي وحس ديمقراطي نابع عن إدارة جماعية.[1]

المطلب الثالث: تحديات التعددية السياسية في المغرب.

إن المشهد التعددي المؤسس غداة الاستقلال لم يكن يخلوا هو الآخر من مجموعة الإشكالات، في هذا الإطار سنحاول التعرض لأهم التحديات التي واجهت التعددية في المغرب في المقاربات التالية:

أولا: المقاربة السوسيو تاريخية:

[1] زين العابدين حمزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[1] ناصر لكسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.

ويتبنى هذا المنظور الباحث المغربي " محمد ظريف" الذي يرجع أزمة التعددية السياسية في المغرب إلى منظومة سلوك وأفكار تبلورت خلال فترة الحماية الفرنسية منذ تأسيس أول تنظيم سياسي مغربي سنة 1934 (كتلة العمل الوطني) حيث نجد الأحزاب السياسية المغربية نشأت في سياق وطني لمواجهة سلطات الحماية الفرنسية، وكان هدفها الأول هو النضال من أجل الاستقلال وتمت التضحية بالمشروعية الديمقراطية لصالح المشروعية الوطنية، حيث أن أهمية الثقافة الحزبية الموروثة عن فترة الحماية جعلت الأحزاب السياسية المغربية منذ البداية تفتقد للمشروعية الديمقراطية، وغياب الديمقراطية الحزبية هو أحد الإستراتيجيات الإقصائية، تستخدم بشكل سيئ مبدأ المركزية الديمقراطية حيث تحولت التشكيلات الحزبية إلى تنظيمات مغلقة تكرست لديها ثقافة الخضوع.

فالأحزاب المغربية لم تعرف تغييرا منذ الاستقلال، رغم التغيير الذي عرفه المجتمع المغربي والذي لا يمكن لأحد أن ينكره على المستوى الديمغرافي أو الاجتماعي أو مستوى تسيير وتدبير الشؤون العامة فزعاماتها شاخت ولم يتم إعداد خلفائها كما أن خطاباها ما زال إلى حد ما مطبوع بخطاب الخمسينات الستينات ولم يعرف أي تجديد مهم أو إبداع يواكب التغيرات الكمية والنوعية يكون بمقدوره التعبير عن طموحات الأجيال الجديدة.

ويؤكد الباحث "محمد ظريف" بأن تاريخ الأحزاب السياسية المغربية هو تاريخ انشقاقاتها المتتالية، فهذه النتيجة مرتبطة بعوامل تاريخية أهمها طبيعة النظام السياسي المغربي حيث هيمن حزب الاستقلال على الساحة السياسية وحاول إقصاء منافسيه، فكان الانشقاق داخل هذا الحزب اللبنة الأولى في مسار إقرار التعددية السياسية في المغرب.[1]

ويؤكد هذا الاتجاه الباحث المغربي " زين العابدين حمزاوي " على أن ما يسجل على الحزب السياسي المغربي هو انغلاق بنيته التنظيمية وعدم الانفتاح ليس فقط على المجتمع وطبيعة التحولات التي يعرفها وإنما على النقاشات الداخلية سواء كانت فردية أو جماعية، وهي الظاهرة التي ارتبط بها منطق الإقصاء والإقصاء المضاد، الأمر الذي ترك تأثيرا سلبيا في إنتاج الأفكار والمفاهيم.[1]

وبالتالي تعود أزمة التعددية في المغرب من هذا المنظور إلى الموروث التاريخي للأحزاب السياسية المغربية التي نشأت في سياق وطني تحرري جعلها غير قادرة على تطوير ممارسة فاعلة وبناءة قادرة على المساهمة ايجابيا في إنتاج معركة التغيير الديمقراطي.

---

[1] ناصر لكسور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 160- 161.

[1] زين العابدين حمزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

ثانيا: المقاربة السوسيو ثقافية:

يمكن تفسير إشكالية التعددية السياسية، وفق هذه المقاربة بربطها بسلوكات المواطنين السياسية في مقدمتها، ثقافة الانتخابات والمشاركة السياسية التي تعتبر مؤشرا على صحة العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع فهي تعتبر أحد مؤشرات الوعي بالحس الديمقراطي.

فالثقافة الانتخابية في المغرب كجزء من المشهد الانتخابي في المغرب ينهض على جملة من الإختلالات الذاتية والموضوعية، والتي تشكل عوائق في وجه كل إستراتيجية إصلاحية يمكن أن يعرفها الحقل السياسي خاصة ما تعلق بالأحزاب السياسية، في هذا الصدد تصبح دراسة السلوك الانتخابي، كامتداد للثقافة الانتخابية مدخلا رئيسيا للتعرف على مكونات محتوى الثقافة التي أفرزها هذا السلوك وأوصلها إلى مدارج السلطة.

فالتصويت كسلوك انتخابي يقوم في المغرب على معطيات عملية ورؤى تقيميه للبرامج الحزبية المطروحة في حلبة التنافس الانتخابي، بل تتبلور وفقا للمعايير "العقل الجمعي" و بصمات التنشئة الاجتماعية المثقلة بقيم القبيلة والزبونية، إلى درجة إن الاقتراع لا يكون على المؤسسة الحزبية ولا على برامجها واختياراتها الأيديولوجية إنما يكون أساسا على الأشخاص واتصالا بقوة القيم التقليدية المنبوذة والمتمثلة في العصبية القبلية والانتماء الإثنوغرافي، فسيطرت المحددات التقليدية في فهم وإدراك بل ممارسة السلوك الحزبي/الانتخابي مغربيا و بالتالي لا يمكن أن تساعد إلا في صناعة المزيد من التخلف وتنميته على جميع الأصعدة.

تعمق سيادة هذه الثقافة الانتخابية في المغرب أزمة الأحزاب السياسية، إذا تحوله إلى أندية مغلقة لا علاقة لها بالشرائح الاجتماعية التي تدعى تمثيلها والدفاع عن مصالحها. كما أن عجز أغلبية الأحزاب السياسية عن توفير التأطير السياسي والثقافي للمواطن، وأن تكون " مؤسسات تربوية أو مدارس موازية " للتنشئة السياسية والتربية على قيم وسلوكيات المواطنة والمسؤوليات وثقافة الحق والواجب والمشاركة والاهتمام بالشأن العام.

وتعليقا على هذه الأسباب، نقول أنه عندما تحتكر جماعة طبقية ما مصادر ومواقع القوة السياسية في المجتمع وتسيطر على مؤسسات الحكم والإدارة وميكانيزمات وقنوات العمل السياسي يوجه عام، يتشوه نطاق المشاركة السياسية ويتضاءل حجم المشاركين، ويؤدي إلى الخلل في العلاقة بين المواطن/ النظام من خلال تهميش الوسائط من أحزاب وجمعيات ومنظمات مدنية حيث أن ضعف المشاركة السياسية التي أثبتت التجارب أنها آلية المجتمع في التغيير، ومن ثم فضعفها يعتبر أحد العوائق أمام

تحقيق الانتقال الديمقراطي.[1]

ثالثا: المقاربة القانونية:

في هذا الإطار يرى الباحث المغربي" زين العابدين حمزاوي" أن التضييق الدستوري على هامش نشاط الأحزاب في المغرب أحد أكبر التحديات التي تواجه التعددية في المغرب فالسنوات الأولى من الاستقلال ميزها الحضور القوي للخطاب الدستوري في الحقل السياسي المغربي باعتباره يشكل إحدى واجهات الصراع السياسي والاجتماعي حول السلطة السياسية، بين الملكية والقوى السياسية، التي شكلت ما يسمى بالمعارضة التاريخية.

وإذا كانت التجربة الدستورية المغربية قد عرفت خمسة دساتير ما بين 1962-1996، بمعدل دستور لكل سبع سنوات فإنها لم تستطع الإجابة عن الإشكاليات السياسية المرتبطة أساسا بتوزيع السلطات الدستورية.

وبالرجوع إلى الدستور المغربي (1996) نجد أن الفصل الثالث منه يحصر وظيفة الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، شأنها في ذلك شأن المنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية، وهذا التقليص الدستوري لوظيفة الأحزاب السياسية في المغرب، يعتبر ترجمة لجوهر السلطة السياسية المجسدة في السلطة الملكية، فالحضور الشامل للمؤسسة الملكية في المجالات المتصلة بالسلطة السياسية يقترن بالاختصاصات الواسعة التي تعود إلى الملكية، دستوريا وسياسيا وحرصها على فرض نوع من الاكتساح المجالي، وهو ما يحول الأحزاب السياسية إلى أطراف غير فاعلة من زاوية إمكانية تقاسم السلطة أو المشاركة فيها وبالتالي هذا التصور يحكم على الأحزاب السياسية أن تكون في أساسها دعامة للنظام ولاختياراته الإستراتيجية وهو ما يجرد الحزب السياسي من وظيفة التأطير السياسي والتنشئة السياسية والاجتماعية إلى وظيفة إنتاج نخب تكنوقراطية قابلة للاندماج والانصهار والدفاع عن المصالح وأفكار السلطة السياسية والتخلي عن شعاراتها السياسية مقابل إغراءات مادية.[1]

[1] ناصر لكسور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 161- 162.

[1] ناصر لكسور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 160 - 163.

الفصل الثالث
دور حزب العدالة والتنمية في عملية التنشئة السياسية في المغرب الأقصى

سنتناول في هذا الفصل دور حزب العدالة والتنمية في عملية التنشئة السياسية في المغرب وذلك من خلال إبراز أهم القيم السياسية التي نشأ لها الحزب في مختلف مراحل تطوره عبر مبادئه ومنطلقاته بالإضافة إلى النتائج التي حققها من خلال مشاركته في الانتخابات التشريعية وفي المجالس المحلية أيضا، بالإضافة إلى إسهاماته في الحياة السياسية وآفاقه المستقبلية وكذا دوره في تأطير الجماهير وتعبئتهم.

المبحث الأول: الظروف التاريخية لحزب العدالة والتنمية المغربي.

يعرض هذا الجزء حزب العدالة والتنمية المغربي في ثلاثة مطالب أولها النشأة التاريخية لحزب العدالة والتنمية، التطور السياسي والتنظيمي للحزب ومشاركته في الانتخابات التشريعية.

تأسس **حزب العدالة والتنمية** سنة 1997 وذلك بعد انشقاق داخل الحركة الشعبية قاده زعيم الحزب آنذاك ورئيس البرلمان المغربي الدكتور عبد الكريم الخطيب يوم امتنع عن موافقة ملك البلاد لإعلانه حالة الاستثناء وهو الأمر الذي لم يرق للقصر فقام بالتضييق على الخطيب وبالتالي حصول الانشقاق وبعدها سيعرف الحزب مسارا مسدودا بحيث مورست حوله مجموعة من العراقيل دفعته للانسحاب من الساحة السياسية.

يُعرِّف حزب العدالة والتنمية المغربي نفسه بأنه: « حزب سياسي وطني يسعى، انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث وديمقراطي، ومزدهر ومتكافل. مغرب معتز بأصالته التاريخية ومسهم إيجابيا في مسيرة الحضارة الإنسانية».

يعد حزب العدالة والتنمية من الأحزاب الأكثر انفتاحا على الحداثة «الإيجابية»، ذو ديمقراطية داخلية فعلية، حظي في الاستحقاقات الأخيرة بالإجماع عليه من طرف الناخبين، انطلاقاً من رسالته لا من أسماء عائلات المرشحين، مستمدا بذلك توجهه من برنامج تفاعلي مع وفي خدمة الناخبين والشعب المغربي عموما. تحت قيادة الأمين العام **عبد الإله بن كيران** * ، يقود حزب العدالة والتنمية نموذجا فريدا من نوعه في شمال إفريقيا والعالم العربي يمثل الإسلام السياسي الذي يسعى لإصلاح المجتمع وتطوير البنى التحتية المجتمعية، الاقتصادية والثقافية بعيدا عن النزاعات الإيديولوجية الفرعية.[13]

* **عبد الإله بن كيران:** (ولد 1954)، رئيس الحكومة للمملكة المغربية منذ 29 نوفمبر 2011، والأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي منذ20 جويلية 2008، متوفر على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

[13] حزب العدالة والتنمية، متحصل عليه بتاريخ: 2016/02/10 متوفر على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

المطلب الأول: النشأة التاريخية لحزب العدالة والتنمية المغربي.

تأسس **حزب العدالة والتنمية** في فبراير 1967، من قبل المناضل المرحوم الدكتور عبد الكريم الخطيب رفقة ابن عبد الله الكوتي، وكان يعرف بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية سابقا وهو حزب إسلامي معتدل يطلق عليه المراقبون "إسلاميو القصر"، ذلك أن أعضاء من "حركة الإصلاح والتجديد" –وهي حركة إسلامية مغربية– قرروا الالتحاق بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بعدما فشلوا في مايو/أيار 1992 في تأسيس "حزب التجديد الوطني" ذي التوجه الإسلامي.[1] هاتان الشخصيتان اللتين قررتا الانسحاب من الحركة الشعبية وتأسيس الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وهو حزب سياسي وطني، يسعى انطلاقا من المرجعية الإسلامية، وذلك من خلال منهج سياسي مرتكز على الالتزام والشفافية والتدرج، وإشراك المواطنين، والتعاون، مع مختلف الفاعلين، ساعيا إلى تمثل ذلك من خلال ممارسته اليومية، وبرامجه النضالية، وواضعا المصالح الوطنية العليا فوق كل اعتبار،[2] وقد سمح الدكتور عبد الكريم الخطيب الكاتب العام للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لمجموعة من "الإصلاح والتجديد" بالعمل في إطار حزبه المذكور شريطة دخولهم كأفراد وليس كتنظيم. ومع دخول تلك الجماعة في الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية جرت محاولات لتغيير اسمها حتى تعبر عن الوضع الجديد، بعد أن رفضت الإدارة الترخيص لحركة الإصلاح والتجديد، تشكيل حزب التجديد الوطني، ولرابطة المستقبل الإسلامي، تأسيس حزب الوحدة والتنمية. وفتح الحوار مع الدكتور الخطيب، من أجل انضمام فصيل من الحركة الإسلامية إلى الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وبعد مشوار من التواصل، قبل الأمين العام للحزب، شريطة احترام الأسس التالية: الإسلام –الملكية الدستورية– نبذ العنف.

وفي يونيو/حزيران 1996 نظم حزب الحركة الشعبية الدستورية مؤتمرا استثنائيا، دشنه بالتحاق عدد من أطر حركة التوحيد والإصلاح– التي أصبحت اسما جديدا لاتحاد رابطة المستقبل وحركة الإصلاح والتجديد – بصفوفه، وأعاد هيكلته التنظيمية، وانتخب الخطيب أمينا عاما والدكتور سعد الدين العثماني نائبا له. وفي مجلسه الوطني عام 1998، قرر الحزب تغيير اسمه إلى حزب العدالة والتنمية، واتخذ المصباح التقليدي رمزا انتخابيا له. [3]

---

[1] مهدي جرادات، "**الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**"، **مرجع سبق ذكره**، ص 307.

[2] وثائق الحزب المرجعية. الرسالة www.pjd.ma .

[3] المصدر: الجزيرة، متحصل عليه بتاريخ: 2016/02/20، متوفر على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/11/

❖ **التوجــه الإيـديولوجي:** أكد الحزب في ورقته المذهبية، كما سبق وأن أشرنا أنه حزب سياسي وطني يسعى –انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين– إلى الإسهام في بناء مغرب ديموقراطي حديث، مزدهر ومتكافل، مغرب يعتز بأصالته التاريخية ويسهم – إيجابا– في مسيرة الحضارة الإنسانية.

❖ **مبادئ الحزب ومنطلقاته:** [1]

- ينطلق الحزب في برنامجه الإصلاحي من ضرورة الارتكاز على أرضية توافقية صلبة مبنية على ثوابت وطنية، تكون ضمانا للاستقرار وحفظ المصالح العليا للبلاد، ويتم على أساسها التنافس السياسي الشريف والتداول على السلطة، حيث أن من مصلحة الجميع أنظمة وحركات سياسية ومجتمعية، الإسراع في إنشاء هذه التوافقات لقطع الطريق عن أي تدخلات أجنبية أو أي صفات مفروضة أثبتت التجارب العديدة عقمها وعجزها عن إطلاق ديناميكية الإصلاح، فالثوابت التي تشكل الأرضية التوافقية هي: الإسلام والوحدة الوطنية والملكية الدستورية.

[1] مهدي جرادات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 308/307.

- يرتكز فهم المرجعية الإسلامية للحزب على عدة أسس ومقومات أهمها ثلاثة: الوسطية باجتناب كل مظاهر الغلو في الفكر والتطرف في الممارسة والتجديد والتحديث بالتفاعل الخلاق والإيجابي مع الحداثة الفكرية والسياسية والتكنولوجية والمعرفية، والانفتاح والتعارف مع الآخرين
- يستمد الحزب إيمانه ونضاله في سبيل الخيار الديمقراطي من مرجعيتين:

– المرجعية الأولى تاريخية، ترجع إلى كون تأسيسه سنة 1967 انتصارا للديمقراطية ودفاعا عنها، لذلك حمل اسم: الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية.

– المرجعية الثانية يستمدها من حركة التوحيد والإصلاح التي عزز انضمام بعض أفرادها إلى الحزب تشبه بالديمقراطية وزاد قوة وصلابة.

- يتميز الحزب من بين الأحزاب الأخرى بسيادة قدر جيد من الديمقراطية الداخلية ومن الشفافية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية منها والآتية.
- يعتبر الحزب الإصلاح الناجع يخضع لقاعدة التدرج والتراكم، فالتدرج سنة تحكم الظواهر الطبيعية والإنسانية والاجتماعية، ولكن التدرج في الإصلاح السياسي لا يتعارض مع وضوح الرؤية ووضوح الأهداف فيما يتعلق بإقامة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة.
- عرف الحزب عمليا في الساحة السياسية بانفتاحه على مختلف القوى السياسية، حيث قام ببلورة قضايا فلسطين والعراق مع أطراف إسلامية ويسارية وليبرالية.[1]

❖ **أهم إسهامات الحزب وإنجازاته:**

- أسهم الحزب بفاعلية في الطرح المنتظم لقضايا الحريات وحقوق الإنسان، وعندما طرحت الحكومة القانون الخاص بالإرهاب كان الحزب الجهة السياسية الأكثر اعتراضا عليه كونه يحد من عدد من الحقوق والحريات.
- أصدر الحزب في سبتمبر 2001 مذكرة تحت عنوان " من أجل انتخابات نزيهة وشفافة " طالب فيها بتخفيض سن التصويت إلى 18 سنة، وتعميم بطاقة التعريف الوطنية على المواطنين كلهم واشتراط تقديمها شخصيا عند كل تقييد لسد الباب أمام التسجيلات غير القانونية.

[1] مهدي جرادات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 308/307.

- أسهم الحزب في رفع مستوى العمل البرلماني، وقد ساعده على ذلك كونه أهم معارضة فعلية في مجلس النواب للفترة (1997-2002).[1]

وفي مؤتمره الأخير انتخب عبد الإله بن كيران خلفا أمينا عاما للدكتور سعد الدين العثماني، هذا الأخير الذي انتخب أيضا خلفا للمرحوم الدكتور عبد الكريم الخطيب الذي أصبح في موقع الرئيس المؤسس.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي والسياسي لحزب العدالة والتنمية.

يشارك حزب العدالة والتنمية في الحياة السياسية في ظل ظروف عدة متباينة؛ بعضها يفرضها الحكم الملكي النافذ وحلفاؤه – في ما يعرف في المغرب بـ « المخزن» (أي المؤسسة الحاكمة)؛ والبعض الآخر يتشكّل من وضعية الحزب في إطار أطياف التيارات الإسلامية، وفي سياق حاجته إلى الحفاظ على ولاء قواعده الشعبية. فيما يخص الظروف التي يُسأل عنها الحكم الملكي، فهي إما مؤسسية مقننة أو تعسفية، يفرضها النظام الحاكم سعياً منه إلى احتواء المعارضة السياسية، بما فيها حزب العدالة والتنمية الإسلامي. في المقابل، فإن الظروف التي تتشكّل على يد القواعد الشعبية وخياراتها هي حصيلة تفكك ألوان الطيف الإسلامي في المغرب، وأيضاً هي نتاج ديناميكيات التنافس بين مختلف الحركات الإسلامية. على سبيل المثال، وخلافاً لجماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن، لا يستطيع حزب العدالة والتنمية المغربي أن يضمن ولاء الناخبين المعبئين دينياً له، لأنه يجد نفسه مضطراً إلى التنافس مع حزب العدل والإحسان الأكثر شعبية، وكذلك مع أحزاب سياسية إسلامية أخرى، مما يفرض عليه التقّيد ببعض المرجعيات التي يجب ألا تنتهك حرمتها إذا ما أراد الحفاظ على الدعم الشعبي وتوسيعه. [2]

❖ التركيبة البشرية والهيكل التنظيمي للحزب:

إن التركيبة البشرية لأعضاء الحزب تنتمي في غالبها إلى الحركة الإسلامية، هذه الأخيرة التي منذ تشكلها كانت تتحفظ عن دخول الحقل السياسي والعمل من خلال المؤسسات القائمة، غير أنه بعد جهد ومخاض داخليين تم الاقتناع بالمشاركة السياسية وتم توظيف نصوص من المنظومة التراثية/الدينية المؤيدة للمشاركة وضرورة التدافع السياسي. ولعل مهندسي دخول الإسلاميين للعمل السياسي لم يجيبوا إلا عن سؤال واحد، حيث هيؤوا مستندا

[1] مهدي جرادات، **مرجع سبق ذكره**، ص 308.

[2] عزيز الهلالي، في نقد الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية، جريدة المساء العدد 139، الخميس 2007/03/01 متحصل عليه بتاريخ: 2016/01/11 ، متوفر على الرابط: http://al massaa-journal.org/ar/node/132

مرجعيا نصيا لإقناع فئة ظلت بعيدة عن أوحال السياسة بوجوب المشاركة السياسية ثم توقفت الأجوبة الأخرى الضرورية، فدخل الحزب المعترك السياسي ليجد نفسه أمام أوراش متعددة للإصلاح فتحتها الدولة على مقاسها بل وتتحكم فيها، وإشكالات تنظيمية تتعلق بالحزب تتطلب تدبيرا جيدا وعاجلا لها، وبدأت تتناسل أسئلة ما بعد المشاركة السياسية ومآلات الانخراط في اللعبة السياسية، الشيء الذي غيبه مسار الحزب في المشاركة.

وإذا كانت الورقة المذهبية للحزب تشكل بعض ملامح توجهاته السياسية، لكنها لا تفي بالمطلوب كما هو متداول في المجال السياسي، فضلا عن عموميتها وضبابيتها؛ إذ ثمة مثلا مواقف وآراء لقيادات الحزب تختلف جذريا عما ورد فيها، وهذا يعني أنه لم تتبلور بعد معالم ثقافة سياسية حزبية متجانسة أو متكاملة تصطبغ بهوية هذا الحزب الذي يوسم بكونه حزبا «إسلاميا»، ثم إن الآراء المتضاربة لقادة هذا الحزب لا ترقى إلى أن توصف بتيارات من داخله بما تحمله هذه الكلمة من معنى، إنما هي مجرد تخبطات ثقافية كثيرا ما تكون ذات نزوعات شخصية تنافسية أو تدافعات تنظيمية موروثة من تجربة التوحيد والإصلاح أو قضايا الهيكل القديم للحزب. [1]

إذا كان الحزب يعتبر نفسه من الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية؛ التي ظلت معلقة غير واضحة، فهل هذه المرجعية مرجعية نصوص؟ أم مرجعية قيم؟ أم مرجعية فقهية؟ أم ماذا؟ كما أن صفة «الإسلامية» أو «الإسلامي» ما المراد منها تحديدا، أهو الإسلام بمعناه «الهوياتي» أم الإسلام كتعاليم ونصوص ومعاملات؟ رغم أن اسم الحزب لا يحمل هذه الصفة، ولازال تصنيفه ضمن الأحزاب الإسلامية قائما من لدن المحللين وصناع القرار بل حتى من محبيه.

والمراد بالشريعة هل هو إنتاج الفقهاء الذي يشمل أدق تفاصيل الحياة اليومية؟ أم الشريعة هي سياسة كليانية أو سلطة فعلية منتجة لقوانين الحياة؟ أم الشريعة مبادئ وقيم ومثل؟ أم هي الشريعة التي يختزلها البعض في الحدود والأحكام الواردة في القرآن؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة من شأنه صياغة منظومة من المفاهيم تحمل في ثناياها مشروع نظرية سياسية بغض النظر عن الاختلاف أو الاتفاق بشأنها؛ وأشير هنا إلى أن امتلاك حزب ما مرجعية معينة مظهر صحي ومطلوب مهما كان بعد هذه المرجعية الفلسفي والثقافي؛ لأن المرجعية بالنسبة إلى الحزب فهي شأن يخصه هو، أما المواطن فيعنيه أكثر البرنامج السياسي. كما إن تحديد ماهية «الإسلام» سيوضح طبيعة العلاقة بين الإسلام والسياسة، كما أن السؤال الأهم من ذلك هو: من الذي يملك السلطة الكاملة لتقرير ما هو الإسلام؟

[1] عزيز الهلالي، في نقد الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية، **مرجع سبق ذكره.**

أما مفهوم الشريعة فبناء عليه ستتضح قيمة وجدوائية الديمقراطية وحدود الحرية الإنسانية، والسؤال الأهم: من الذي يشرع؟ إلى جانب ذلك ثمة أسئلة تتعلق بمعالم العلاقة بين الدولة والمجتمع والإسلام والسلطة والدين والملكية وما سيتفرع عنها من قضايا.

وهنا نتساءل، بأي مفاتيح يمكن أن يقارب الحزب بعض القضايا والإشكالات المطروحة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية؟ طالما كانت هذه الأسئلة معلقة إلى حين؛ لأن الملاحظ أن الحزب في تعاطيه مع بعض ملفات الشأن العام «الاقتصاد، السلفات الصغرى»، الإعلام العمومي، التظاهرات الاجتماعية «مهرجانات»، السياحة، قضايا المرأة «مدونة الأحوال الشخصية»)... بدا أنه يفتقر إلى فرش نظري سياسي لبناء مواقف واضحة وثابتة ولم يحدد ثابته في المجال السياسي ومتغيره، نتيجة غياب استراتيجية واضحة من شأنها التركيز على السند المرجعي والقيمي والثقافي للمجتمع المغربي، وقد لاحت من خلال أدبيات الحزب ومعاركه التي خاضها مع الخصوم السياسيين، صورة مهلهلة لملامح مشروع مجتمعي بديل قد لا يحظى بإجماع المغاربة، وهذا سيؤدي بالحزب تحت ضغط الواقع إلى مراجعة خطابه وشعاراته ومساءلة «ميتافيزيقيا نموذجه السياسي»، وربما يفقد مصداقيته ويفرط في طهرانيته.

ولعل أكبر تحول عرفه العدالة والتنمية وبشكل مفاجئ هو توجهه إلى الواقع وانشغاله به أكثر مما يلزم، بدلا من اهتمامه بتثوير «المرجعية الإسلامية» لتلائم المستجدات؛ فضغط الواقع وإكراهاته جعلت ممارسته ومواقفه تتسم بـ «البراغماتية»، فمن هنا نلحظ أن قادة الحزب تفاعلوا مع معطيات الممارسة الواقعية دون تنظير لهذا التفاعل؛ فالنظرية السياسية لديه متأخرة ولا تسبق العمل والممارسة، ومن ثمة اتخذ سلوكه السياسي وممارسته العملية نزعة نفعية مغرقة انعكست سلبا على أدائه السياسي ومشاكله الداخلية. [1]

فعندما تكون الرؤية السياسية ملتبسة، تنعكس على الخطاب السياسي، وعندما يرتفع سقف الشعارات فهذا لا يؤشر على صحة البرنامج السياسي، فالحزب يستمد قاموسه السياسي من نواة «التنظيم الإسلامي» الذي يشكل قاعدته الأساسية وخزان أفكاره، وقد أثيرت قضايا من قبيل قضية المرأة، والحريات، وحقوق الإنسان، وملكة الجمال... فبعضها سكت عنه وبعضها حسمه بخندقة الآخر في زاوية التشكيك في نواياه، بدلا من تحطيم أطروحته بالمناقشة والمحاورة والمناظرة، وبنظرنا يعتبر هذا تجليا من تجليات غياب نظرية سياسية متماسكة تؤسس للفعل والممارسة السياسيين.[1]

---

[1] عزيز الهلالي، في نقد الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية، **مرجع سبق ذكره.**

[1] حسن الوزاني، "**حزب العدالة والتنمية المغربي وأزمة النظرية والممارسة**"، يومية المساء بتاريخ: 2008/02/26، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2016/03/10 متوفر على الرابط: http://www.maghress.com/almassae/6611

❖ المؤسسات [2]

يتمّيز المغرب عن دول عربية أخرى بباع طويل في مجال التعددية الحزبية تحت قبة البرلمان، الأمر الذي حدا بالعديد من المراقبين إلى التكهّن بأن الهيئات التشريعية المغربية في موقع أفضل يتيح لها المساهمة بشكل ملموس في مسيرة الإصلاح، إذ سهّلت هذه الميزة بروز ثقافة الحوار والجدل السياسي التي تسمح بمشاركة قوى المعارضة بشكل فعّال، وإن كانت هناك ثمة مبالغات في الحديث عن مدى التأثيرات العامة لهذه الثقافة.

قبل تعديل الدستور في العام1996 ، كان البرلمان المغربي مؤلفاً من مجلس تشريعي واحد يتكوّن من 333 عضواً ينتخبون لمدة ستة أعوام. كان ثلثا النواب ينتخبون بالاقتراع المباشر(نائب واحد عن كل دائرة في إطار نظام انتخابي يتسم بالغالبية البسيطة)، فيما يتم اختيار الثلث المتبقي (111 عضواً) بالاقتراع غير المباشر بواسطة خمس هيئات ناخبة (انتخبت المجالس المحلية المغربية البالغ عددها 1544 مجلساً، 69 نائباً في الاقتراع غير المباشر، فيما اختارت الحكومة النواب الـ 42 المتبقين)، وعادة ما يكون هؤلاء مقرّبين من الطبقة الحاكمة، وبالتالي غالباً ما يتم استخدامهم لإعاقة المبادرات الإصلاحية.

سمح دستور العام 1996 المعدّل بالانتخاب المباشر لكل أعضاء المجلس التشريعي الأدنى (مجلس النواب) وهذا كان مطلباً مزمناً لأحزاب المعارضة. يؤدي المجلس التشريعي وظيفته بجوار المجلس الأعلى المنتخب بشكل غير مباشر من جانب نقابات مهنية وإتحادات عمالية ومجالس بلدية وغيرها من مجموعات أصحاب المصالح. وقد أُسندت إلى المجلس الأعلى صلاحيات رقابية واسعة هدفها موازنة المجلس الأدنى، بالإضافة إلى هذا يسند الدستور إلى هيئات غير منتخبة، مثل الحكومة والبلاط الملكي والمجلس الدستوري، صلاحية نشر القوانين أو عرقلتها إذا ما اعتبرتها مثيرة للجدل. تهدف هذه المؤسسية الساعية إلى ضمان عدم تنازل المشروع الإصلاحي الذي يتبناه الملك عن سلطات كثيرة لصالح قوى المعارضة.

يعاني النظام المؤسسي المغربي من مشاكل جدّية أخرى تعيق مسيرة التقدم الديمقراطي. فالمادة 19 من الدستور تنصِّب الملك الممثِّل الأسمى للأمة. والدستور يمنح الملك صلاحيات واسعة لا تضاهيها لا السلطة التنفيذية ولا السلطة التشريعية. فالملك يعيّن، عقب الانتخابات التشريعية، رئيس الوزراء، ووزراء العدل والدفاع والشؤون الخارجية والشؤون الدينية والداخلية وحكام الأقاليم الـ 16، أيضا يستطيع الملك أن ينهي ولاية أي وزير، ويقيل رئيس الوزراء، ويحل البرلمان ويدعو إلى انتخابات جديدة، ويصدر المراسيم، ويعلن حال الطوارئ من دون تفسير، ويعدّل الدستور. أكثر من ذلك، الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والزعيم الديني للبلاد. ومن

[2] عمرو حمزاوي، **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها**، أوراق كارنيغي، العدد 93، تموز/ يوليو 2008، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ص ص 04-06.

صلاحياته أيضاً تعيين حكام المناطق الاقتصادية كلهم ووزراء الدولة في كل وزارة ومدراء الأجهزة العامة والقضاة ونصف أعضاء المجلس الدستوري الأعلى، بمن فيهم الرئيس. والجدير ذكره أن كل هذه القرارات لا تخضع لرقابة أي هيئة أخرى.

يعتبر النظام القضائي في البلاد ضعيفاً، فبالرغم من أنّ الدستور المغربي يقر مبدأ الفصل بين السلطات، إلاّ أنّ وزارة العدل لاتزال تضطلع بدور جوهري في المسائل القضائية، فهي تشرف على المسائل الإدارية المتصلة بعمل المحاكم، بما في ذلك موازناتها.

من جهتها، تدير وزارة الداخلية معظم الأجهزة الأمنية، وهي معنية بتخصيص الموازنات المحلية والإقليمية، ومسؤولة عن منح التراخيص للنقابات والأحزاب السياسية والإشراف عليها، وتتولى إدارة الانتخابات المحلية والوطنية، بالتالي فلا عجب من أن يمارس وزير الداخلية صلاحيات واسعة في المغرب. وعلى سبيل المثال، تربّع إدريس البصري على عرش وزارة الداخلية في الفترة بين 1979 و 1999 واعتُبر آنذاك أقوى شخصية في البلاد بعد الملك. [1]

تسري في المغرب عدة قوانين تتسم بأنها تقييدية ومناقضة بشكل كبير لمسيرة الإصلاح. وخير دليل على ذلك قانون الانتخابات الحالي، فبالرغم من أنه يُبقي على نظام التمثيل النسبي، إلاّ أنه يحول دون استئثار حزب واحد بغالبية المقاعد في البرلمان. كما أن وزارة الداخلية تدير الانتخابات وتحدد الدوائر الانتخابية وتسجل الناخبين وتدقق في النتائج وتعلن عنها. أما تقسيم الدوائر الانتخابية فيعد مجحفاً، حيث تُمنح أكثرية المقاعد إلى الأرياف مما ينسف وزن الأصوات في المدن ويترك تأثيرات سلبية على الأداء الانتخابي لأحزاب المعارضة، لاسيما حزب العدالة والتنمية.

في تشرين الأول/أكتوبر 2005 ، أُقر قانون جديد للأحزاب السياسية، بعد جولات مكثفة من المداولات شارك فيها ممثلون عن السلطتين التنفيذية والقضائية، وعدد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وقد تقدمت وزارة الداخلية بهذا القانون في العام 2004 ليحل محل قانون المنظمات الوارد في مدوّنة (مجموعة قوانين) الحريات العامة للعام 1958. والواقع أن قانون العام 1958 كان يحظر على منظمات المجتمع المدني الانخراط في الأنشطة السياسية، وفوّض وزارة الداخلية حجب التراخيص عن المنظمات التي تنشط في مجالات يعتبرها النظام حساسة. أما قانون العام 2005 فينظِّم الشؤون الداخلية للجمعيات والأحزاب السياسية، ويطلب من الأحزاب الإعلان عن أهدافها جنباً إلى جنب مع نشر ملخصات مفصلة عن قادتها وأعضائها والإفصاح عن

[1] عمرو حمزاوي، **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، مرجع سبق ذكره**، ص 06.

جميع أصولها المالية وممتلكاتها. يحظر قانون العام 2005 تأسيس الأحزاب على أسس دينية وعنصرية، أو على قواعد قبلية، ويفرض عليها تخصيص حصص تمثيلية للنساء والشبان في مختلف هيئاتها التنظيمية.

سجّلت بعض الأحزاب تخوّفها من أن القانون الجديد يمنح وزارة الداخلية سلطات كثيرة، وطالبت بتفويض السلطة القضائية المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بإجراءات إسقاط أهلية الأحزاب. وفي المسودة النهائية للقانون، استجابت الحكومة لهذه المخاوف فوسّعت دور السلطة القضائية ونصّبتها الحكم الأخير في كلّ ما يتعلق بالإجراءات العقابية للأحزاب السياسية، ورغم ذلك مازالت وزارة الداخلية تتمتع بصلاحيات واسعة تحول عبرها دون منح الترخيص لإقامة أحزاب سياسية جديدة .أثار بعض الأحزاب اليسارية مسألة الفصل بين الدولة والدين، وحضّوا الحكومة على إلغاء أي إشارة إلى الدين في برامج الأحزاب السياسية. [1]

بموجب المسودة النهائية للدستور، لا يمكن للدين أن يكون العنصر التأسيسي لقيام أي حزب سياسي، وهو ما يجعل الأحزاب الإسلامية، على وجه الخصوص، عرضة لتأويلات واسعة للقانون لأنها تستخدم الدين كإطار مرجعي في برامجها السياسية.

هذا وتبرز عوائق مؤسسية أخرى على الساحة المحلية. فبالرغم من جهود تكريس اللامركزية التي اتسمت بها المبادرات الإصلاحية التي تبناها النظام المغربي مؤخراً، إلا أن المجالس البلدية لا تزال محدودة الصلاحيات للغاية. فمثلاً يضع قانون التنظيم البلدي لائحة طويلة من الأعمال الخاصة بالمجلس البلدي والتي تحتاج إلى تدقيق، ومصادقة وزارة الداخلية عليها، وهي تطال الشؤون المالية والاستثمارية والقرارات الخاصة بالموازنة، الأمر الذي يحد من قدرة الأحزاب على إدارة هذه الأجهزة برغم فوزها بهذا الحق عبر الانتخابات المحلية.

القرارات التعسفية: إضافة إلى الإجراءات والتدابير المؤسسية، توجد تدابير تعسفية تهدف أيضاً إلى احتواء، إن لم يكن كبت وتقييد، المعارضة الحقيقية. فتزوير الانتخابات، وشراء الأصوات، والتدخل الإداري، وشبكات المحسوبيات المكثفة، كلها تضمن نتائج إيجابية لأتباع النظام الحاكم وحلفائه في الانتخابات الوطنية والمحلية. ومع أن المراقبين الدوليين أشادوا بالانتخابات التشريعية عامي 2002 و 2007 ، بوصفها حرة وشفافة نسبياً، مقارنة بالانتخابات السابقة، إلا أن المشاكل آنفة الذكر شاعت، خاصة في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك تعاني أحزاب المعارضة من إشكالية الوصول إلى وسائل الإعلام المحلية التي تحتكرها الأحزاب والمرشحون المقربون من النظام الحاكم. أما الطعن في نتائج الانتخابات في ضوء المخالفات المسجلة، فهي مسألة شاقة وفوضوية لا تفضي في غالب الأحيان إلى أي نتيجة تذكر. من المهم أنّ نشير إلى أن الأجهزة الأمنية التي لاتزال تخضع لسيطرة وزارة الداخلية، بعيدة عن المسألة عن إجراءاتها القمعية التي تمارسها ضد المناوئين

[1] عمرو حمزاوي، **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، مرجع سبق ذكره**، ص 06.

السياسيين للنظام. ففي شباط/فبراير 2008 ، حظرت السلطات المغربية « البديل الحضاري » ، وهو حزب إسلامي وسطي معارض يدعو قادته إلى تبنّي الديمقراطية الحقة والفعالة، والمساءلة والانفتاح من دون التفريط بالأسس الوطنية والدينية.

زعمت وزارة الداخلية أن قادة الحزب انخرطوا في نشاطات نفذتها « شبكة إرهابية خطيرة» ، فاعتقلت نحو 32 شخصاً، بمن فيهم الأمين العام مصطفى المعتصم ونائبه محمد الأمين إلى جانب آخرين، منهم صحافي وسياسي يساري ومسؤول في حزب العدالة والتنمية. أثارت هذه الاعتقالات موجة من النقاشات المكثفة بين المحليين، ففسرها البعض بأنها تعكس « تحوّلاً في موقف الحكومة، يتّجه نحو المزيد من التقييد حيال الإسلاميين المعتدلين».

وبغض النظر عما إذا كانت الحادثة تشير إلى تحول واسع في السياسة المتبعة أم لا، إلا أنها كشفت بالفعل عن أن السلطات المغربية مستعدة وقادرة على قمع المعارضة تحت شعار محاربة الإرهاب[1].

أضف إلى ذلك أنّ النظام المغربي غير متسامح على وجه الخصوص مع أي انتقاد يوّجه للبلاط الملكي. فمؤخراً، تحدثت فضائية " الجزيرة " عن اتصالات أجريت بين الملك الراحل الحسن الثاني وجهاز الاستخبارات الإسرائيلي " الموساد" وما هي إلا أيام حتى أُجبر مكتب الفضائية على وقف بث برنامج " أخبار المغرب" من الرباط، وأحيل مديره إلى المحاكمة. وفي السياق عينه، اعتقلت الحكومة في السنوات القليلة المنصرمة عدداً من الصحافيين المغربيين ووجهت إليهم تهماً مماثلة.

❖ آثار وانعكاسات مشاركة الحزب في العملية السياسية[1]:

صحيح أن حزب العدالة والتنمية شارك في العملية السياسية، إلا أن هذه المشاركة في حد ذاتها لم تؤد إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم في البلاد، كما أنها لم تدفع المغرب للاقتراب نحو هذا النظام. وأي تقييم موضوعي يكشف النقاب عن أن الدور المحدود للإسلاميين والمضاعفات المتواضعة لمشاركتهم، هي مجرد انعكاس لمواطن الضعف الكامنة في الأدوات الديمقراطية في المنظومة السياسية المغربية، مثل الأنظمة الانتخابية والمؤسسات التشريعية. ولذا، وفي حين لم يكن للمشاركة السياسية للحزب سوى تأثيرات ضئيلة على السياسات المغربية، إلا أنه كان لها عظيم الأثر على الحزب داخلياً.

---

[1] عمرو حمزاوي، **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، مرجع سبق ذكره**، ص 07.

[1] عمرو حمزاوي، **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، مرجع سبق ذكره**، ص ص 16-18.

الفصل والتداخل مع حركة التوحيد والإصلاح: تأسست حركة التوحيد والإصلاح في عام 1996 وبرز حزب العدالة والتنمية عام 1998، آنذاك لم تكن العلاقة بين الدعوة والنشاط السياسي مسألة رئيسة أو ذات شأن. ثم جاءت الهجمات الإرهابية التي هزت الدار البيضاء في أيار/مايو 2003 لتسرِّع إعادة النظر في العلاقة بين الحركة والحزب، خصوصاً أن الأحزاب اليسارية والعلمانية كثفت هجماتها على الحركة وحمّلتها مسؤولية الإرهاب مما دفع بالحركة إلى الإسراع برسم خطوط فاصلة بينها وبين الحزب.

العلاقات الوثيقة بين حركة التوحيد والإصلاح وجناحها السياسي، حزب العدالة والتنمية، غالباً ما كانت موضع نقد قاس من جانب المسؤولين المغاربة، فهم ينتقدون مشاركة الحزب في الحياة السياسية بموجب أحكام الدستور (الذي يحظِّر استغلال الدين لأغراض سياسية) نظرا للروابط مع حركة التوحيد الدينية التي تمارس الدعوة. من أشكال هذه الروابط، أن عدداً من كوادر الحزب ما زالوا يحتفظون بمواقعهم القيادية في المكتب التنفيذي – أعلى جهاز لصنع القرار في التوحيد– بمن في ذلك محمد يتيم، العضو في الأمانة العامة، وعبد الله بها، نائب الأمين العام، وعبد الإله بنكيران العضو في الأمانة العامة. بالطبع، يرى أعضاء كثيرون في حركة التوحيد وحزب العدالة والتنمية ضرورة معالجة المسألة معالجة حاسمة بغية إسكات وتجنب النقاد والحفاظ على طابع الحركة الديني والاجتماعي؛ وهو الطابع الذي تزعزع بفعل نشاط الحزب السياسي. وقد أبدى محمد يتيم، أحد أبرز المنظّرين في الحركة، تخوّفه من مضاعفات مثل تلك الأنشطة التي مورست في السنوات الأخيرة، ففي نظره، تنطلق الحركة نظرياً من افتراض مفاده أن الإسلام دين شامل، لكن هذا لا يعني أن الفصل بين بعض الأنشطة المتخصصة والعامة لهذه الحركة ليس ضرورياً. أما محمد الحمداوي، الرئيس الحالي للمكتب التنفيذي في التوحيد، فغالباً ما يصف العلاقة بين الحزب والحركة على أنها علاقة شراكة بين مؤسستين تعملان باستقلالية تامة سعياً لتحقيق الهدف المشترك نفسه. هذا فيما غالباً ما يتطرق أحمد الريسوني، رئيس المكتب التنفيذي سابقاً وعضوه حالياً، إلى التداخل والتقاطع بين أنشطة الحركة والحزب، مشدداً على أن مسؤوليات الحزب بصفة عامة تكمن في إصلاح مؤسسات الدولة وسياساتها، في حين تهتم الحركة بالتربية والدعوة وقد بدا أعضاء آخرون في الحركة أكثر تخوفا مما قد يخلفه الانخراط في العمل السياسي. [1]

ولهذا السبب استقال فريد الأنصاري من الحركة في عام 2000 ، ثم أصدر في عام 2007 كتاباً بعنوان: " **الأخطاء الستة للحركة الإسلامية**" اعتبر فيه أنّ الانخراط في السياسة من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها قيادة الحركة. الأكثر من ذلك، أن العثماني نفسه رئيس حزب العدالة والتنمية أشار مؤخراً إلى أنّ العلاقة الأفضل بين

[1] عمرو حمزاوي، **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، مرجع سبق ذكره**، ص 13.

الدين والسياسة في الإسلام ليست هي الفصل القاطع، ولكن ليس أيضاً الاتحاد الكامل، بل علاقة وصل ولكن مع تمييز وتمايز.

تتعدد الأدلة التي تؤكد الاستقلالية المؤسسية للحركة والحزب. فمثلا ترتبط شروط العضوية في الحركة باعتبارات دينية وأخلاقية، في حين أن الالتحاق بالحزب لا يفرض على الأعضاء إلاّ مشاركة التنظيم فيما يتعلق بتوجّهه السياسي ومرجعيته العامة. إضافة إلى ذلك، أن قواعد الترقية داخل الحركة لا تستند إلى اعتبارات سياسية. كذلك، تختلف الإجراءات العقابية لدى كل من الحركة والحزب، فالعضو الذي يتم إقصاؤه من الحزب لأسباب سياسية، قد لا يُستبعد بالضرورة من الحركة، والعكس صحيح. وبالإجمال، تخصص أنشطة التوحيد لأغراض الدعوة، في حين يُعهد إلى حزب العدالة والتنمية الشق السياسي في برنامج الحركة.

الجدير بالملاحظة أن الحركة تتفاعل وتتواصل مع مجموعات إسلامية أخرى مثل العدل والإحسان بطريقة مختلفة عن مقاربة الحزب. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يجاهر التوحيد بدعمه العدل حين تقمعه الحكومة. وفي المقابل، يلزم الحزب جانب الحذر في تفاعله مع مثل هذه المواجهات تجنباً لإثارة التوترات مع النظام. لذلك، وحين صرحت نادية ياسين، ابنة عبد السلام ياسين والناطقة غير الرسمية باسم العدل، في مقابلة أُجريت معها في عام2005 ، أنّ النظام الملكي لا يصلح للمغرب، سارعت قيادة الحزب إلى التنديد بملاحظتها.

لا يزال الفصل بين الحركة والحزب على مستوى العضوية مسألة جوهرية، فبالرغم من أن أعضاء الحركة يشكلون الغالبية الساحقة من أعضاء الحزب وقيادته، إلا أن هناك أنظمة عدة تمنع رئيس المكتب التنفيذي للحركة ونائبه من تبوؤ أي منصب في الحزب، لذلك استقال الحمداوي من حزب العدالة والتنمية فور انتخابه رئيساً للمكتب التنفيذي في الحركة. ويرجع هذا التداخل إلى حقيقة أن حزب العدالة والتنمية حزب سياسي فتي نسبياً ويحتمل أن يعزز استقلاليته مع الوقت، إذ في نهاية المطاف، قد يتمكن الحزب، في ضوء نجاحاته الانتخابية وأنشطته البرلمانية، من استقطاب قواعد انتخابية جديدة لا تشترك مع حركة التوحيد في المواقف الدينية التي تتبناها. [1]

[1] عمرو حمزاوي، **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، مرجع سبق ذكره**، ص ص 16-18.

المطلب الثالث: مشاركة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية والمحلية.

شارك حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية سنة 1997، لكن بعدد محدود من المرشحين، حصل فيها على تسعة مقاعد، والتي تطورت إلى 14 مقعدا، خلال الولاية النيابية (1997-2002). وكان شعار الحملة الانتخابية هو: " من أجل نهضة شاملة، أصالة- عدالة- تنمية."

وخلال سنة 1998 تم تغيير اسم الحزب من"**الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية**" إلى " **حزب العدالة والتنمية**". وفي سنة 2002، حصل الحزب على 42 مقعدا. مما أثار انتباه المهتمين والمتتبعين. لكن الأحداث الإرهابية التي عرفها المغرب سنة 2003، كادت أن تخلق متاعب للحزب لولا رؤيته الإستباقية التي انطلقت من التنديد بما وقع،[2] وحكمة الملك المغربي الذي ألقى خطابا ساميا يوم 22 ماي 2003، منددا بالتطرف الديني واللاديني. وفي سنة 2007 شارك حزب العدالة والتنمية، في الانتخابات التشريعية، وحصل على 46 مقعدا. مما تأكد للجميع أن هذا الحزب في تطور مطرد رغم الإكراهات، مما بدأ التفكير في المضايقة عليه، لكن دون التفريط فيه، لأنه أصبح معادلة صعبة في المشهد السياسي، خاصة وأنه تربى في المعارضة لمدة 14 سنة. إلا أن انطلاق الربيع الديمقراطي، في تونس وغيرها غير المعادلة. كيف ذلك؟

❖ الربيع المغربي ودستور 2011:

عرف المغرب على منوال مجموعة من دول منطقتنا، أحداثا واحتجاجات، خلال 20 فبراير، تطالب بإصلاحات سياسية ودستورية، تفاعل معها الملك المغربي من خلال خطاب 9 مارس 2011، حيث رسم خريطة طريق لدستور جديد، اعتمدت فيه المقاربة التشاركية، وهي سابقة في التاريخ السياسي المغربي، مما ترك انطباعا وارتياحا، لدى أغلبية المغاربة.

وتمت المصادقة على الدستور يوم 1 جويلية 2011، بنسبة 9.909.356 "نعم"، و154. 067 " لا" [1]

ومن خلال المقتضيات الجديدة، توسعت اختصاصات السلطة التشريعية من خلال ما يلي:

- المعارضة مكون أساسي في المجلسين.
- يجرد من صفة عضو في أحد المجلسين، كل من تخلى عن انتمائه السياسي الذي ترشح باسمه.
- ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات.
- يمكن جمع البرلمان في دورة استثنائية.

---

[2] بيان صادر يوم 17-05- 2003، متحصل عليه يوم: 2016/01/11 متوفر على الرابط:
http://www.hespress.com/writers93243.html

[1] المملكة المغربية الجريدة الرسمية. 28 شعبان 1432/ 30 يوليو 2011. ع/5964 مكرر. السنة المائة.

- تشكيل لجان نيابية لتقصي الحقائق.
- يصوت البرلمان على القوانين ، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية.
- لرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين.
- يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة.

❖ انتخابات 25 نوفمبر 2011

شكل فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات مجلس النواب بتاريخ 25 نوفمبر 2011 حدثا هاما لفت إليه الأنظار من الداخل والخارج لا من حيث عدد المقاعد التي فاز بها ولا من حيث الفرق الشاسع في عددها عدد بينه وبين حزب الاستقلال بالإضافة إلى مرجعية الإسلامية لحزب السيد بن كيران وخصوصا أن الدستور الجديد يفرض قيادة الحكومة على الحزب الحاصل على أول رتبة، كما تعددت عوامل فوز هذا الأخير بين الموضوعية والذاتية. فالعوامل الموضوعية تمثلت في السياق السياسي للانتخابات 25 نوفمبر نجد منها أن حركة 20 فبراير كسرت الجمود السياسي في المغرب وجعلت شرائح من المغاربة من بينها الطبقة الوسطى تصوت على حزب العدالة والتنمية والتي كانت ترى فيه أنه يمثل وجه التغيير مع الاستقرار عكس الفوضى والعنف التي قد تنتج من الحراك الميداني. ثاني موضوع تمثل في احتمالات تطور حركة 20 فبراير فدفع بالنظام السياسي القبول بحزب أغلبية ذي مرجعية إسلامية وخصوصا أن الحراك الشعبي قد عبر عن رفض قوي للحزب الأغلبية الذي كان معدا في ظروف عادية وهو حزب الأصالة والمعاصرة، كما لم يكن من الممكن التدخل في النتائج الانتخابية. وعن العوامل الذاتية منها انضباطية الحزب وديمقراطيته مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى فما ساعده على ذلك تجربته المحلية بحيث كانت لصالحه بالإضافة مرجعيته الإسلامية التي تستميل الكثير من الناخبين، والعامل الثاني تمثل في حسن إدارة حملة الانتخابية. [1] وقد يعد فوز حزب العدالة والتنمية مؤشرا على انفتاح النظام السياسي وخاصة تنصبه كرئيس حكومة في ظل ما نص عليه الدستور. كما أنه قد يعد دليلا على ديمقراطية الانتخابات، ومن خلال تتبع مسار الانتخابات نجد استمرار إنفراد وزارة الداخلية بإدارة الاقتراع والإشراف عليه، وإذا كانت بعض هيئات المجتمع المدني طالبت انطلاقا من تجربتي 2002-2007 بإصدار قانون يضمن الحريات وملاحظة الانتخابات، إلا أنه لوحظ أن القانون الذي صدر بهذا الخصوص أسهم في تطويق الملاحظة

[1] عبيدات أحمد وآخرون، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2012)، ص ص 560-562.

وذلك من خلال حصرها في مرحلة الحملة الانتخابية وما بعدها. وجعل "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" رغم عدم توفر شرطي الاستقلالية والحيادي فيه هو المتحكم في الملاحظة الوطنية والدولية للانتخابات برغم من مطالبة عدد من الأحزاب السياسية بتغيره بعد انتخابات 2007. بالإضافة إلى تراجع إلى سجلته اللائحة الوطنية من 6 إلى 3 %.

كما لوحظ على مستوى التقطيع الانتخابي استمرار التفاوت الديمقراطي الكبير بين الدوائر الانتخابية، رغم المبادئ الذي وضعها القانون التنظيمي لمجلس النواب بحث نجد مقعد واحد يضم 20 ألف مواطن في بعض الدوائر و 100 ألف مواطن في دوائر أخرى. بالإضافة إلى 81 دائرة انتخابية من أصل 92 لم يتجاوز عدد مقاعدها 4 وهو ما يناقض في الجوهر الاقتراح اللائحي. وتم الاكتفاء بمراجعة جزئية للوائح الانتخابية إلى ذلك شهدت مختلف العمليات الانتخابية المتعلقة بأحداث 25 نوفمبر 2011 تجاوزات تحدثت عنها مجموعة التقارير الوطنية والدولية.[2]

❖ انتخابات 4 سبتمبر 2015.

شهد المغرب يوم 4 سبتمبر 2015 انتخاب مجالس محلية ومجالس جهات، عنوانها الأكبر صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي، الموضوع على رأس حكومة الواجهة. هذا حدث يلقي، ولا شك، ضوءاً على واقع البلد السياسي، أياً يكن الطابع الثانوي لعمليات انتخابية.

تمثل الانتخابات في بلدان الديمقراطية البرجوازية مرآة تعكس على نحو مشوه المشاعر الحقيقية للجماهير المضطهدة. فالتمثيل الانتخابي لطبقة مضطهدة يكون دائماً دون قوتها الحقيقية، والعكس بالنسبة لتمثيلية البرجوازية التي تظل، حتى عشية سقوطها، مظهراً كاذباً لقوة خيالية. هذه المرآة المشوهة زادتها الملكية بالمغرب تشويهاً، بفعل تحكمها في اللعبة السياسية–الانتخابية. فالقوى المشاركة بتلك اللعبة هي المقبولة لدى النظام بعد تطويعها، والمصنوعة من طرفه، في تقاسم أدوار غايته تمويه حكم الفرد بواجهة «ديمقراطية»، تقيه في الآن ذاته غضب ضحايا الاستبداد والقهر الطبقي. مع ذلك، لا بد لتطورات في عمق المجتمع أن تنعكس في تلك المرآة، ما يجعل إحصاءات الانتخابات مساعدة على إدراك المعتمل واتجاهات تطوره. يتعين إذاً على مناضلي الطبقة العاملة النظر في نتائج الانتخابات، وربطها بإشارات أخرى من الواقع الاجتماعي السياسي، لإدراك ممكنات الوضع، للتدخل بأقصى فعالية. [1]

[2] عبيدات أحمد وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 560–562.

[1] رفيق الرامي، **الحركات الاسلامية**، تيار المناضل، المغرب، العدد السادس، يناير 2016، ص 15.

ماذا غيرت نتائج انتخابات 4 سبتمبر 2015 في المشهد السياسي المتحكَّم به؟

تنقسم القوى التي تستوعبها لعبة النظام الديمقراطية إلى:

– صنائع النظام: وهي أحزاب أشرفت وزارة الداخلية على بنائها أدوات للتدخل في الساحة السياسية، وفق مصلحة الملَكية، في مواجهة المعارضة التاريخية. منها المستجد (حزب الأصالة والمعاصرة الذي أسسه علي الهمة، مستشار الملك حالياً)، وأخرى كحزب التجمع الوطني للأحرار (أسسه صهر للحسن الثاني)، والاتحاد الدستوري والحركة الشعبية (أسسها المحجوبي أحرضان، أحد أكبر خدام الحسن الثاني، والسبَّاق إلى الاستعمال الرجعي للمسألة الأمازيغية)...

– أحزاب المعارضة التاريخية: حزب الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي، وحزب التقدم والاشتراكية. ناوشت لتقاسُم السلطة مع الملكية (ما يسمى إستراتيجية النضال الديمقراطي)، وألقى بها الإفلاس السياسي إلى تحوّلات يزداد معها امِّحاء الفروق بينها وبين صنائع النظام.

– حزب العدالة والتنمية: وهو نتاج دمج الملكية لقسم من الحركة الإسلامية في اللعبة الديمقراطية.

وكل هذه القوى المستوعَبة مُجمِعة على ثوابت النظام (حكم الفرد، الرأسمالية التابعة، سياسته في الصحراء)، تتنافس في خدمته، وحول الامتيازات التي تتيحها مقاعد المؤسسات «المنتخبة» و«الاستشارية». يفرغ هذا الإجماع الحملة الانتخابية من أي مضمون سياسي، حتى قضايا الخلاف الثانوية التي تهز المؤسسات البرجوازية بين قوى لا تضع الرأسمالية موضع نقاش، من قبيل درجة تدخّل الدولة أو سياستها الاجتماعية، غائبة كلياً. فيتّسع في هذا الخواء السياسي سوق شراء أصوات الفقراء بالمال وشبكات الزبائنية السياسية.

تقاسمت هذه الأحزاب أصوات 54% من 14 مليون مسجل في قوائم الناخبين. وهي نسبة مشاركة معادلة لسابقتها في العام 2009، علماً بأن التعبير عن النفور من الانتخابات يكون أيضاً بالامتناع عن التسجيل في قوائم الناخبين.

جدول رقم (02) يوضح أعضاء الفريق النيابي * لحزب العدالة والتنمية في البرلمان.

الرقم	اسم ولقب العضو	اسم الدائرة التي يمثلها/ العمالة أو الإقليم
01	سعد الدين العثماني	الدائرة: الحي الحسني / العمالة أو الإقليم: عمالة مقاطعة الحي الحسني
02	المصطفى الرميد	الدائرة: عين الشق / العمالة أو الإقليم: عمالة مقاطعة عين الشق
03	عبد الله بها	الدائرة: الرباط– شالة / العمالة أو الإقليم: الرباط
04	عبد الاله ابن كيران	الدائرة: سلا المدينة / العمالة أو الإقليم: سلا

* الجدول من إعداد الطالبين، نقلا عن موقع: /ar.wikipedia.org/wiki

05	لحسن الداودي	الدائرة: فاس الشمالية / العمالة أو الإقليم: فاس
06	الحبيب شوباني	الدائرة: اغريس – تسليت / العمالة أو الإقليم: الرشيدية
07	بسيمة الحقاوي	الدائرة: الوطنية / العمالة أو الإقليم: الوطنية
08	ابوزيد المقري الادريسي	الدائرة: الجديدة– أزمور / العمالة أو الإقليم: الجديدة
09	عبد القادر اعمارة	الدائرة: سلا الجديدة / العمالة أو الإقليم: سلا
10	عزيز رباح	الدائرة: القنيطرة/ العمالة أوالإقليم: القنيطرة
11	محمد يتيم	الدائرة: بني ملال/ العمالة أو الإقليم: بني ملال
12	محمد الرضى بنخلدون	الدائرة: الرباط – المحيط / العمالة أو الإقليم: الرباط
13	فطمة بن الحسن	الدائرة: الوطنية / العمالة أو الإقليم: الوطنية
14	رشيد المدور	الدائرة: الفداء مرس السلطان / العمالة أو الإقليم: مقاطعات الفداء مرس السلطان
15	عبد الواحد بناني	الدائرة: بني أحسن / العمالة أو الإقليم: القنيطرة
16	عبد اللطيف بروحو	الدائرة: طنجة أصيلة/ العمالة أو الإقليم: طنجة أصيلة
17	عبد الجبار القصطلني	الدائرة: تيزنيت/ العمالة أو الإقليم: تيزنيت
18	سميا بنخلدون	الدائرة: الوطنية / العمالة أو الإقليم: الوطنية
19	محمد بن عبد الصادق	الدائرة: مولاي رشيد / العمالة أو الإقليم: عمالة مقاطعات مولاي رشيد
20	عيسى امكيكي	الدائرة: أكادير إدا و تنان / العمالة أو الإقليم: أكادير – إدا وتنان
21	أحمد أيتونة	الدائرة: شفشاون/ العمالة أو الإقليم: شفشاون
22	محمد العيادي	الدائرة: العرائش/ العمالة أو الإقليم: العرائش
23	نزهة الوفي	الدائرة: الوطنية / العمالة أو الإقليم: الوطنية
24	سليمان العمراني	الدائرة: خريبكة – أولاد لبحر الكبار والصغار / العمالة أو الإقليم: خريبكة
25	عبد الكريم لهوايشري	الدائرة: سيدي البرنوصي / العمالة أو الإقليم: عمالة مقاطعات سيدي البرنوصي
26	جميلة المصلي	الدائرة: الوطنية / العمالة أو الإقليم: الوطنية
27	عبد الله صغيري	الدائرة: زيز – تافيلالت/ العمالة أو الإقليم: الرشيدية
28	سعيد خيرون	الدائرة: العرائش / العمالة أو الإقليم: العرائش
29	موح رجدالي	الدائرة: الصخيرات تمارة / العمالة أو الإقليم: الصخيرات تمارة
30	نور الدين قربال	الدائرة: المحمدية/ العمالة أو الإقليم: المحمدية
31	إبراهيم اعبيدي	الدائرة: تارودانت الجنوبية / العمالة أو الإقليم: تارودانت
32	اخويديجة حنين	الدائرة: الوطنية / العمالة أو الإقليم: الوطنية
33	ادريس صقلي عدوي	الدائرة: حمرية – أحواز مكناس – زرهون / العمالة أو الإقليم: مكناس

34	عبد الله عبدلاوي	الدائرة: فاس الجنوبية / العمالة أو الإقليم: فاس
35	عبد الصمد أبو زاهير	الدائرة: الرباط – المحيط / العمالة أو الإقليم: الرباط
36	بوعزة فاسيني	الدائرة: وادي زم – أبي الجعد / العمالة أو الإقليم: خريبكة
37	عبد العزيز عماري	الدائرة: عين السبع – الحي المحمدي / العمالة أو الإقليم: عمالة مقاطعات عين السبع الحي المحمدي
38	مصطفى ابراهيمي	الدائرة: بركان/ العمالة أو الإقليم: بركان
39	عبد الرحمان نور الدين	الدائرة: إنزكان آيت ملول / العمالة أو الإقليم: إنزكان أيت ملول
40	الأمين بوخبزة	الدائرة: تطوان/ العمالة أو الإقليم: تطوان
41	عبد العزيز افتاتي	الدائرة: وجدة– أنكاد / العمالة أو الإقليم: وجدة – أنكاد
42	صالح جمالي	الدائرة: القنيطرة / العمالة أو الإقليم: القنيطرة
43	عبد الكريم النماوي	الدائرة: بني موسى – بني عمير / العمالة أو الإقليم: بني ملال
44	محمد نجيب بوليف	الدائرة: طنجة أصيلة / العمالة أو الإقليم: طنجة أصيلة
45	عبدالله بو وانو	الدائرة: الإسماعيلية – كروان / العمالة أو الإقليم: مكناس
46	محمد الزويتن	الدائرة: سلا المدينة / العمالة أو الإقليم: سلا

* تابع للجدول رقم (02) يوضح أعضاء الفريق النيابي * لحزب العدالة والتنمية في البرلمان.

المبحث الثاني: إسهامات حزب العدالة والتنمية المغربي في الحياة السياسية.

المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية والجهاز التنفيذي.

أقر دستور 2011 رغم الانتقادات الكثيرة الموجه إليه مكانة وصلاحيات، مهمة الحكومة لرئيسها مقارنة بما كان منصوصا عليه في دستور1996، وما يلاحظ أنه بعد مرور أزيد من 4 سنوات ونصف سنة من ولاية الحكومة أن إنجازاتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية كانت دون مستوى وكان أبرز ما تم انجازه لحد الساعة: معدل النمو لم يتجاوز 3% خلال 2012 وعجز الميزانية الذي كان ينبغي ألا يتعدى 4.8% من الناتج الداخلي الخام، بلغ 7.1% وتفاقمت مديونية المغرب بحيث ناهزت 57.8 % من الناتج الداخلي الخام حسب تصريحات وزير الاقتصاد والمالية، كما قد سُجلت عدة انتقادات حكومية تمثلت في عدم اتخاذ إجراءات حاسمة لمحاربة الفساد والحد من اقتصاد الريع خاصة أن ذلك كان أحد الشعارات البارزة للأحزاب المشكلة للحكومة إبان حملته

* الجدول من إعداد الطالبين، نقلا عن موقع: /ar.wikipedia.org/wiki

الانتخابية، بالإضافة إلى الاستمرار في قمع الاحتجاجات السلمية، واستمرار الاعتقالات لأسباب سياسية كما هو شأن بالنسبة لطلبة ومعتقلي حركة 20 فبراير وعدم تتبع ملفات الفساد حالات الاعتداء على الحريات. وعلى المجال الاجتماعي تم تجميد الحوار الاجتماعي، مع تسجيل تماطلا ملحوظا في تنفيذ إتفاق أفريل2011 مع النقابات العمالية، كما أدت الزيادة في أسعار البنزين وبعض المواد الأساسية إلى انخفاض القدرة الشرائية للعديد من المواطنين. وهذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من الإشكالات التي تجعل تلك الصلاحيات الدستورية المخولة للحكومة محل التساؤل. وفيما يخص حكومة بن كيران، فإن لم تكن محاصرة باحتجاجات سياسية من خارج المؤسسات كما هو الحال في تونس، مصر، ليبيا سيشوبها مجموعة من المعوقات في مقدمتها وجود جهات من داخل النظام تقاوم التغيير، وخاصة إذا كان التغيير سيُحسب للإسلاميين، بالإضافة إلى غياب تجربة سابقة في العمل الحكومي عند الطرف الأساسي في الحكومة (حزب العدالة والتنمية) هناك عدم إنسجام حكومي بحيث أن الحكومة تألفت من أربع أحزاب سياسية بينها اختلافات إيديولوجية وسياسية (العدالة والتنمية، الحركة الشعبية، التقدم والاشتراكية، الاستقلال وهذا قبل أن يقرر هذا الأخير الانسحاب من الحكومة)، وهذا ما أثر سلبا على العمل الحكومي، كل هذا يؤثر بشكل سلبي في الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية للمواطنين.[1]

إن اختيار المغرب القيام بإصلاحات دستورية لتعويم الاحتجاجات واستيعابها، واختار وضع الدستور قبل الانتخابات وذلك بعد عرضه على الاستفتاء تم التصويت لصالحه بنسبة 98.15 %، مع نسبة مشاركة قدرت بـ 72.65 %، إذن الاختلاف كان في تراتبية طريقة الاستجابة فالمغرب بدأ بالدستور الذي كان المطلب الأول للمعارضة.

المطلب الثاني: توجهات حزب العدالة والتنمية وآفاقه المستقبلية.

❖ أطروحة حزب العدالة والتنمية وآفاقه المستقبلية.

مادام أن حزب العدالة والتنمية، سيترأس تحالفا حكوميا مكونا من أربعة أحزاب:(حزب الاستقلال- الحركة الشعبية- وحزب التقدم والاشتراكية)، فقد استغل مؤتمره العادي في نسخته السابعة من أجل تقديم أطروحة أمام المؤتمر،- والذي بالمناسبة تميز بنجاح كبير اعتبره متتبعو الجلسة الافتتاحية النوعية في التاريخ السياسي المغربي،- من أجل رسم خريطة الطريق الفكرية والسياسية للمرحلة. باعتبارها أطروحة سياسية جديدة، من أجل مرحلة سياسية جديدة، والتي تضمنت المحاور التالية:

[1] أحمد عبيدات وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص569-570.

بعد جرد مستفيض، حول المناخ الدولي والإقليمي، خلصنا إلى أن إرادة الشعب من قدر الله، والاستبداد مفسدة، والفساد رأس الداء، والإصلاح يجب أن يتم بقرار واع، ومبادرات استباقية.

وبعد مرحلة التحكم السياسي، والتراجع الحقوقي، وقع انفراج بعد التصويت على الدستور، وتنظيم انتخابات اطمأنت لها الأغلبية. رفع حزب العدالة والتنمية، شعارا محوريا مفاده: لا إصلاح بدون استقرار وبناء عليه، ركزت الأطروحة على البناء الديمقراطي والتشاركي.

معتمدا على الاختيار الديمقراطي، والإصلاحات الدستورية والسياسية. انطلاقا مما يلي: المرجعية الإسلامية– ملكية ديمقراطية قائمة على إمارة المؤمنين– صيانة الحريات العامة وحقوق الإنسان– فصل السلطات والتوازن بينها– برلمان ذو مصداقية وبصلاحيات واسعة وحكومة منتخبة ومسؤولة– استقلال القضاء– جهوية متقدمة، بضمانات دستورية– الحكامة الجيدة– التنزيل الديمقراطي للدستور.[1]

وبناء على ذلك، رسم حزب العدالة والتنمية، منهجية لهذا البناء الديمقراطي. انطلاقا من الاستثناء المغربي، والمشاركة السياسية من داخل المؤسسات، ونزاهة الاستحقاقات الانتخابية، اعتماد منطق الشراكة مع المؤسسة الملكية من أجل علاقة متوازنة ومنتجة وشراكة مع الأحزاب السياسية والمؤسسات المنتخبة، ثم مع المجتمع المدني، وسائر الفاعلين الاقتصاديين، والاجتماعيين...

❖ توجهات حزب العدالة والتنمية في الإصلاح الإداري.

إن تحليل التطور السياسي للدولة المغربية الحديثة من ناحية أولى، وتشخيص أعطاب الممارسة السياسية الناجمة عن قصور الإطار الدستوري القائم من ناحية ثانية، واستيعاب حدود المكتسبات المسجلة بفعل خطوات الانفتاح من ناحية ثالثة، يفرز وجود سبعة تحديات كبرى ينبغي للمراجعة الدستورية أن تعمل على تجاوزها بإبداع وجرأة تجسد نموذج الدستور الديمقراطي.

وتتمثل هذه التحديات في سبع توجهات تمثل تصور حزب العدالة والتنمية للإصلاح الدستوري:

1. دستور يرتقي بمكانة المرجعية الإسلامية ويعزز مقومات الهوية المغربية.
2. ملكية ديمقراطية قائمة على إمارة المؤمنين.
3. تقدم رائد في صيانة الحريات العامة وحقوق الإنسان.
4. ديمقراطية قائمة على فصل السلطات وضمان التوازن بينها: برلمان ذو مصداقية بصلاحيات واسعة وحكومة منتخبة ومسؤولة.

[1] عن حصيلة الوضع بالمغرب، بعد انكفاء موجة نضالات 2011، انظر: الوضع الراهن لميزان القوى الاجتماعي والسياسي، مجلة الثورة الدائمة، عدد 5، مارس 2015، ص 4.

5. الإرتقاء بالقضاء، وإقرار استقلاله.
6. جهوية متقدمة بضمانات دستورية واسعة.
7. الحكامة الجيدة الضامنة للتنافسية والمنتجة للفعالية في تدابير الشأن الاقتصادي.[1]

❖ آفاق حزب العدالة والتنمية السياسية:

لم تتح الملكية صعود حزب العدالة والتنمية انتخابياً إلا لحاجتها إليه، لمواصلة سياسة صندوق النقد الدولي/الاتحاد الأوروبي. ولو كان هذا الحزب الاسلامي مزعجاً فعلاً للنظام لتكتلَتْ ضده باقي أحزاب الملكية، واستعملت ضده كل خبرة وزارة الداخلية في صنع الخريطة الانتخابية. ويُبدي هذا الحزب استعداداً كبيراً للتكيّف مع متطلبات الملكية، معتبراً أن وظيفته هي دعمها، مفتخراً بدوره لصالحها أيام هبّة العام 2011 النضالية. هذا كسبٌ كبيرٌ للنظام، سيمكّنه من تشغيل آليته السياسية في السنوات المقبلة، ما لم يزعزعها بركان غضبٍ شعبي كامن، مع العلم أن هذا سيدفعه لتحريك احتياطات أخرى كامِنة في التيار السلفي.[1]

ولا شكّ أن انتخابات البرلمان، المرتقبة في عام 2016، لن تدخل تغييراً جوهرياً إلى هذه الصورة الإجمالية. وستستمر أزمة اليسار غير العمالي بتواصل تعفن الاتحاد الاشتراكي وتفككه، وتردّي تحالف اليسار الديمقراطي العاجز عن فعل سياسي خارج انتظار مواعيد انتخابية، وإغراق ذراعه النقابي في سياسة التعاون مع البرجوازية ودولتها.

قد يطول أمد تفجر الغضب الشعبي، أو يقصر، لكنّه حتمي. وسينطلق من مكاسب الموجة السابقة، فقد بات الاحتجاج مألوفاً، تلقائياً، على نحو كرّسته موجة 20 فبراير 2011. وعلى المناضلين الراديكاليين، أي التوّاقين إلى تحقيق كامل وعميق لمطلبَي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، العمل من أجل تبلور أشكال تنظيمية هي وحدها ما سيتيح اتخاذ الاحتجاج طابعاً وطنياً موحَّد الأهداف، ومن ثمة سياسياً.

كما يستدعي العمل السياسي للراديكاليين استعمال كل تجليات الحياة السياسية، داخل المؤسسات الزائفة وخارجها، لتوضيح طبيعة الاستبداد وآلياته، وحقيقة القوى السياسية، وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية الاسلامي، المضطلع بدور تمويه الاستبداد وتمرير سياسة صندوق النقد الدولي/الاتحاد الأوروبي، وكذا باقي مكوّنات الطيف الإسلامي. ويأتي على رأس أولويات المناضلين الراديكاليين الاتجاه صوب الجيل الشاب، المصطدِم بنظام التعليم المهترئ، وبمعضلة البطالة المتنامية.

---

[1] نورالدين قربال، **حزب العدالة والتنمية المغربي والمشاركة السياسية**، يومية هسبريس الإلكترونية، بتاريخ: الأربعاء 06 نوفمبر 2013، متحصل عليه يوم: 2016/01/10، متوفر على الرابط: www.hespress.com

[1] نورالدين قربال، **المرجع نفسه**.

وعلى صعيد النضال النقابي، تأكدّت بموجة كفاح 2011، وبمختلف مظاهر الحياة السياسية، ومنها الانتخابات الأخيرة، الحاجة الملحّة إلى قطبٍ يساري داخل النقابات العمالية يواجه سياسة البيروقراطية النقابية، المتعاوِنة مع العدو، بخطٍ سياسي وفيّ لمصلحة الأجراء الآنية والتاريخية. وفي هذا الاتجاه، اتجاه تطوير النضال الاجتماعي نحو توحيده وتنظيمه وتسييسه، والحملة السياسية ضد الاستبداد وخدّامه، وبناء المعارضة النقابية، يجب أن تتّحد جهود راديكاليي الطبقة العاملة.

المطلب الثالث: دور حزب العدالة والتنمية في عملية التنشئة السياسية.

الحديث عن التنشئة السياسية هو حديث عن العديد من العمليات التي من خلالها يكتسب الأفراد في مسار نموهم الشخصي مجموعة من المعارف السياسية العامة والمواقف السياسية الخاصة بالقضايا والمسائل التي تهم أمور تسيير وتدبير الشأن العام وتستأثر باهتمام الرأي العام.

وعملية التنشئة السياسية هذه، هي على قدر كبير من التعقيد أكثر مما يمكن أن يعتقده البعض أو يختزله في الأدوار والوظائف والمهام التاريخية والدستورية والقانونية الموكولة للأحزاب السياسية؛ كمؤسسات ذات الاختصاص في عمليات التنظيم والتأطير والتوجيه والتمثيل للمواطنات والمواطنين. على الرغم من مركزية هذه المؤسسات من حيث التفكير المباشر في هذه العملية المعقدة.[1]

يسعى حزب العدالة والتنمية انطلاقا من المرجعية الإسلامية، وفي إطار الملكية الدستورية، القائمة على إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث، وديمقراطي، ومزدهر، ومتكافل، مغرب معتز بأصالته التاريخية، ومسهم ايجابيا في مسيرة الحضارة الإنسانية. ويعمل على تأطير المواطنين، والمشاركة في تدبير الشأن العام، وترسيخ قيم الاستقامة، والحرية، والمسؤولية، والعدالة، والتكافل.

بعد أن حملت رياح الربيع العربي بعض الأحزاب الإسلامية إلى سدة الحكم في عدد من الدول العربية، بدأت أوراق بعضها تتساقط، إلا أن حزب "العدالة والتنمية"، الذي يقود الحكومة المغربية خلق المفاجأة، وبقي محافظاً على تدبير الشأن العام، ليعزز موقعه خلال الانتخابات المحلية الأخيرة .وبحسب باحثين مغاربة، فإن استمرار حصول "العدالة والتنمية" على مراتب متقدمة في الانتخابات، رغم تراجع أحزاب إسلامية عربياً، يعود إلى "قوة بيته الداخلي"، واعتماد "سياسة واقعية"، فضلاً عن "سياسة التدرج في عمله السياسي.[2]

---

[1] سامر أبو القاسم، "**بالنظر إلى ما تدنى إليه الفعل السياسي في المغرب**"، نشر بتاريخ: 2015/08/24، متحصل عليه يوم: 2016/01/20، متوفر على الرابط: http://www.ritajepress.com/?p=1880

[2] الأناضول، "**العدالة والتنمية" المغربي.. حزب يقاوم الخريف العربي**، نشر بتاريخ: 2015/09/09، متحصل عليه بتاريخ: 2016/03/10، متوفر على الرابط: http://almesryoon.com

كما أن ضعف بعض الأحزاب "ساهم في ارتفاع أسهم العدالة والتنمية، خصوصاً أحزاب المعارضة، كحزبي الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وفي هذا الصدد، رأى الأستاذ الحقوقي أن "حزب "العدالة والتنمية" نجح في استثمار بعض منجزاته في الحكومة في خطابه السياسي، وهو ما جعله يضاعف نتائجه في الانتخابات البلدية، بالإضافة إلى أن المحافظات التي يديرها لم تعرف فساداً مالياً، أي أن نظافة اليد أحد نقاط قوة الحزب. وأردف قائلاً: " النظام السياسي في البلاد، والمواطنون لا يمكن أن ينسوا دور "العدالة والتنمية" في الحراك العربي، خصوصاً أنه تحمل مسؤولية تدبير الحكومة في مرحلة صعبة من تاريخ المغرب، فسرها بعض المحللين بمرحلة تنفيس وخلاص من ضغط سياسي واجتماعي. ووفق الكريبي، فإن "الانتخابات المحلية الأخيرة، شكّلت محكاً حقيقياً لشعبية الحزب، والتي بيّنت أنه لا يزال يتوفر على شعبية، وهي في تزايد مستمر، فضلاً عن أنه يعي ما يقع في المحيط العربي، وأن له خياران إما تحقيق نتائج لصالح المواطنين والتغلب على مختلف المشاكل المطروحة، أو أن يكون حطب هذه المرحلة"، لافتاً في هذا السياق إلى أن الحزب "ما زال حتى اليوم، يتعامل مع المرحلة بذكاء. من جهته قال ميلود بلقاضي، أستاذ العلوم السياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة " أكدال "، بالرباط، إن "استمرار حزب "العدالة والتنمية" في اكتساح الانتخابات، سواء المتعلقة بالبلديات، أو التشريعية في وقت سابق، يرجع إلى الاستثناء المغربي المتعلق بالإسلام السياسي، حيث أن الدستور وقانون الأحزاب يمنعان تأسيس حزب سياسي على أساس ديني أو طائفي، والحزب الحاكم حزب سياسي بخلفية إسلامية ."وأضاف في حديث مع الأناضول أن "نجاح الحزب في الانتخابات، يؤكد مصداقيته لدى فئات المجتمع، سواء الوسطية أو الفقيرة ، خصوصاً أنه يمارس السياسة البراغماتية والصدق مع المواطنين، انطلاقاً من النتائج المحققة، وليس خلط السياسة بالدِّين والترويج بخطاب الدعوة والأخلاق، ويمارس السياسة بواقعية وبشكل مؤسس وفق آليات مضبوطة". وأوضح أن أحد نقاط قوة الحزب، هو التدبير المحكم للبيت الداخلي له، وتوفره على حكامة جيدة (غياب الفساد)، والالتزام بالقوانين الداخلية للمؤسسات"، لافتاً أن " الفريق النيابي للحزب بالبرلمان، الأكثر انضباطاً وتواصلاً وحضوراً في الجلسات.[1]

وفي ضوء الخطاب الراهن الذي يجاهر به حزب العدالة والتنمية، يبرز اتجاهان في النقاش:

الأول: يقول إن المشاركة تتيح للحزب استخدام مختلف الأدوات المؤسسية لحماية نفسه من قمع النظام الحاكم، كما تمكّنه من الحفاظ على وجوده العلني، مما يساعده على المحافظة على تماسك قواعده وعلى إقامة روابط

[1] الأناضول، "**العدالة والتنمية" المغربي.. حزب يقاوم الخريف العربي**"، **المرجع السابق**.

نابضة مع الناخبين .أما الاتجاه الثاني فيشير إلى المشاركة كسبيل يساعد الحزب على الاضطلاع بدور نشط في النضال لتحقيق إصلاح سياسي جدّي وتدريجي في المغرب.

كما أظهرت انتخابات 4 سبتمبر 2015 العديد من النتائج التي أهمت الشأن السياسي المغربي، وألقت بظلالها على النقاشات اليومية للمواطنين والمهتمين، لذا يمكن إيجاز أسباب التقدم الذي حققه الحزب بغض النظر عن ترتيبه أو درجة تأثيرها في النقط التالية[1]:

أولا: استفاد حزب العدالة والتنمية من وسائل الاتصال الحديثة وأدوات التواصل المبتكرة، فهو لم يركز على المسيرات والمهرجانات الانتخابية فحسب، وإنما واكبت ذلك حملة منظمة على المواقع الاجتماعية، كما وظف هذه الأخيرة في الترويج لمشروعه وأهدافه ومرشحيه، فضلًا عن قيادة الأمين العام للحزب حملة قوية بنفسه في مختلف المدن، مستفيدًا من الشهرة التي اكتسبها خلال السنوات الأربع التي قضاها في الحكومة، ومن لغته الشعبية القريبة من المواطنين البسطاء، موظفًا بعض إنجازات الحكومة في المجال الاجتماعي.

ثانيا: لقد ساهمت نسبة المشاركة المتدنية في بعض المدن في أن يحصل حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى، رغم أنه لم يحصل على عدد الأصوات التي تتناسب وعدد الذين يحق لهم التصويت أو حتى عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، فنسبة العزوف الانتخابي أو الامتناع عن التصويت جرت في صالح الحزب الذي وعلى غرار الأحزاب ذات العقيدة السياسية، منذ مشاركته في أول انتخابات عام 1997 يتوفر على قاعدة انتخابية صلبة لا تتأثر كثيرًا بالأحداث والمتغيرات، حيث كان معدل الأصوات التي يتحصّل عليه خلال الاستحقاقات السابقة هو 500 ألف صوت، وبالتالي فإن هذه النسبة تضاعفت في الانتخابات الأخيرة ولم تتضاءل، وهي تتسع حسب عمر الحزب وإنجازاته، فحتى لو كانت المشاركة ضعيفة فإن قاعدة الحزب الانتخابية ستمنحه أصواتها، وهو الأمر الذي تفتقد إليه الأحزاب المنافسة التي تعتمد على الأعيان وعلى الرأي العام متغير المزاج السياسي. وهكذا يمكن القول: إنه كلما قلت نسبة المشاركة كلما تمكنت الأحزاب المنظمة من حصد الرتب الأولى، لأن القاعدة السياسية تقول: الماكينات الانتخابية المنظمة والمؤطّرة لا تتأثر إلا بالخطاب الحزبي، وبإمكانها أن تتغافل عن أخطاء التسيير، وتتفهّم ظروف المشاركة السياسية.

ثالثا: في علاقة بالسبب الثاني، فإن وعيًا سياسيًّا مستمرًّا في التشكل منذ سنوات، وهذا الوعي اتخذ منحيين بخصوص انتخابات 2015؛ المنحى الأول تجلى في التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية في المدن، حيث

[1] عبد الرحيم العلام، "**أسباب فوز حزب العدالة والتنمية في المدن الكبرى**"، نشر بتاريخ: 2015/09/09، متحصل عليه يوم: 2016/04/10، متوفر على الرابط: http://www.huffpostarabi.com/abderrahim-alam/1458_b_8109586.html

استطاعت الأخيرة أن تفكك أواصر القرابة والقبيلة، ساعدها في ذلك الانتخاب اللائحي الذي صَعّب مهمة الأعيان الذين يركزون على شراء الأصوات. فنظرًا للكتلة الكبيرة التي تضمها الدوائر الانتخابية بالمدن، فإن إمكانية البيع والشراء تبقى ضعيفة مقارنة مع الدوائر الانتخابية الصغيرة. أما المنحى الثاني فيظهر في أن الوعي السياسي المتزايد للمواطنين اتجه نحو منع أصواتهم على المفسدين وأصحاب التاريخ السيء في المجال السياسي. فإذا صُب نوع من الوعي السياسي لصالح منح الأصوات إلى حزب المصباح، فإن وعيًا سياسيًّا منع الأصوات على الجميع سواء على حزب العدالة والتنمية أو على الأحزاب المنافسة، بمعنى أن التطور السياسي استفادت منه أيضًا الحركات السياسية التي تدعو إلى مقاطعة الانتخابات سواء تلك المنظمة أو التي تضم تيارًا رافضًا غير مُهيكل، وهذا الأخير من شأن الانتخابات الحالية أن تحفّزه على إنتاج بدائل تمكنه من استثمار حجم الرفض المتزايد داخل المدن (فمقاطعات مدينة الدار البيضاء لم تسجل إلا مشاركة نسبة 28 من المائة من المسجلين في اللوائح الانتخابية ناهيك بالذين لم يسجلوا أنفسهم أصلًا في اللوائح).

رابعًا: لقد استفاد حزب العدالة والتنمية من غياب المنافسة القوية في المدن والحواضر الكبرى التي ينتشر فيها التصويت السياسي أكثر، فخطاب الأحزاب التي تعارض حكومة ابن كيران غالبًا ما كان يصب في صالح هذه الحكومة، سيما بوجود قادة سياسيين شعبويين على رأس هذه الأحزاب، وافتقاد بعضهم للكاريزما السياسية وللمستوى الثقافي والسياسي الذي يؤهلهم للعب دور المعارض في مسرح العملية السياسية المغربية. وهكذا ساهم الخطاب السياسي الذي انتهجته أحزاب المعارضة المؤسساتية (نميز بين هذه المعارضة التي تجري من داخل المؤسسات الرسمية، وبين المعارضة خارج المؤسسات التي ينصب فعلها السياسي على اللعبة السياسية برمتها وليس فقط على العمل الحكومي) في التأثير بطريقة مباشرة على نتائج الانتخابات لصالح حزب المصباح، حيث جاء خطاب المعارضة بنتائج عكسية ليست في صالحها.

خامسًا: إذا كان حزب العدالة والتنمية قد مارس العمل الحكومي مدة أربع سنوات، فإن تجربته في العمل الجماعي تبقى قليلة مقارنة مع حجم المجالس الجماعية في المغرب، وبالتالي لا يمكن أن نتحدث عن أن المواطنين كافؤوا الحزب على تجربته الحكومية؛ لأن هذا مجال خاص بالانتخابات البرلمانية، أما الصراع على المستوى المحلي فله قواعد ومنطلقات مختلفة. لكن يمكن القول بأن هناك تصويتًا عقابيًّا على الذين شاركوا في تسيير المجالس المحلية اتخذ مسلكين رئيسين: المسلك الأول ذهب في اتجاه معاقبة الأحزاب التي سيّرت المجالس بأن صوت أصحاب هذا الاتجاه لصالح العدالة والتنمية، أما المسلك الثاني فقد اتجه أصحابه إلى معاقبة الأحزاب المشاركة في التسيير بأن اتجهوا إلى الامتناع عن التصويت. وللتدليل عن هذا الافتراض يمكن العودة إلى نتائج البلديات التي سيرها حزب المصباح في التجربة السابقة، إذ لوحظ أيضًا أن تصويتًا عقابيًّا كان

الحزب ضحية له، وهذا ما حدث مثلًا في مدن وجماعات كان الحزب متقدمًا فيها من قبيل (وجدة، تطوان، الدروة، النواصر، مديونة، القصر الكبير، العرائش، وأرفود...). مما يفيد بأن التصويت العقابي لم يكن له عنوان واحد، وإنما تعددت عناوينه ومخرجاته، فهو شمل كل الأحزاب التي شاركت في التسيير من دون استثناء من جهة، ومن جهة أخرى تجلى في عدم شهية للتصويت في المدن بشكل خاص.

ومن وجهات نظر أخرى لباحثين أن أول ما يطرح على أرض الواقع أن العمل الحزبي في اتجاه والتنشئة الاجتماعية للمغاربة في اتجاه آخر، إذ نكاد لا نجد أي تأثير للتنشئة السياسية للأحزاب على الناشئة المغربية، بل بالعكس أصبحنا نعيش زمن تحكم التنشئة الاجتماعية من خلال مؤسسة القبيلة والشارع في العمل السياسي للحزب. فالحكامة السياسية تبنى على أساس التنشئة السياسية وفي ظل غياب تنشئة سياسية لا يمكن لنا أن نتحدث عن وجود أحزاب أصلا. فتدارك أزمة التنشئة السياسية ستجنب الأحزاب ظاهرة الترحال، لكون ترابط المناضل الحزبي بحزبه ستقوى العلاقة بينهما، بتشبعه بأفكاره وتجاهه وإيديولوجيته ومبادئه...التي اكتسبها عن طريق التنشئة السياسية للحزب. ثم ستحصن مكتسبات الأمة المغربية وأنماط العلاقات بين الفرد والمجتمع من قيم المواطنة والمشاركة والالتزام.[1]

لذا نجد أن حزب العدالة والتنمية، يعاني برغم كونه حديث العهد وأبيض الصفحة، ما تعانيه باقي الأحزاب من فقدان الثقة الشعبية، فبالرغم من نجاحه في السنوات الأخيرة في كسب قواعد انتخابية مستقرة وحسنة التنظيم في المدن، لاسيما في صفوف الشباب، بقيت جاذبيته الشعبية محدودة.

[1] محفوظ كيطوني، "**الحكامة السياسية في واقع الأحزاب المغربية**" ، متحصل عليه يوم: 2016/03/20، متوفر على الرابط: http://www.oujdacity.net/regional-article-52802-ar/

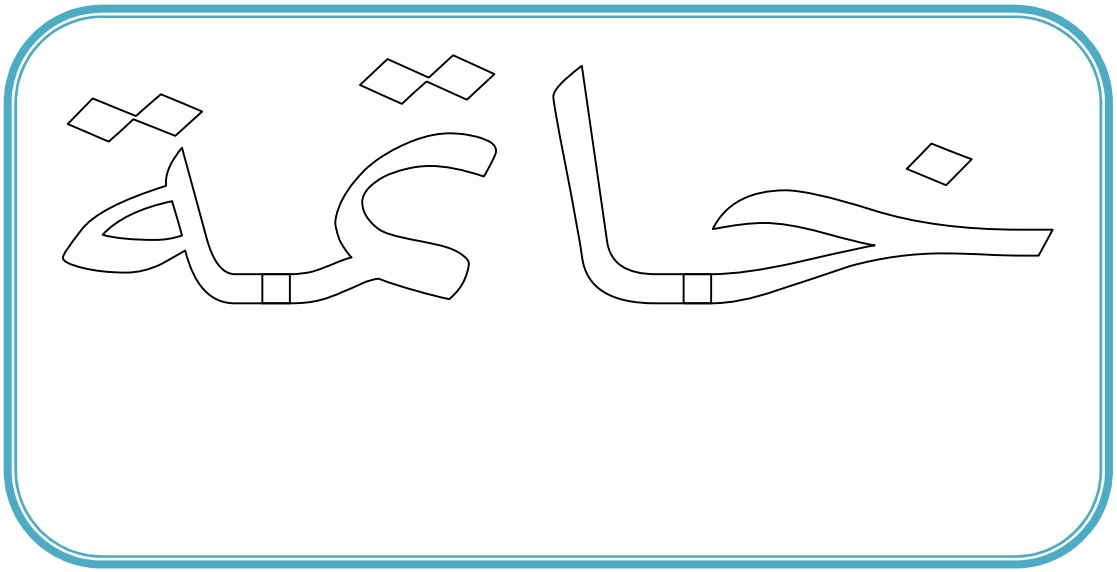
خاتمة

خـــاتمة:

إن الحزب السياسي هو مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة، وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة، كما تشير التنشئة السياسية إلى تلك العملية التي يكتسب بواسطتها المواطنون الاتجاهات والمشاعر اتجاه النظام السياسي وتحدد دورهم في هذا النظام. وتختلف طبيعة التنشئة السياسية من وقت لآخر تبعا لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع، فعملية التنشئة مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة الكيان السياسي وما يسوده من إيديولوجية وما يتبناه النظام القائم من سياسات وأساليب في تنظيم الناس وتوجيههم نحو هدف مشترك. والتنشئة السياسية من أهم الوظائف التي يقوم بها الحزب ما دامت تعبر عن مجموعة القيم السياسية التي يكتسبها الفرد عن طريق عملية مستمرة ومن خلال مؤسسات مختلفة، فالحزب السياسي يهدف إلى تحقيق هذه التنشئة السياسية من خلال وسائله المختلفة، والتنشئة تتحقق من خلال عدة وسائل والحزب السياسي يعد أهم وسيلة لذلك.

وتمارس الأحزاب دورا مهما في عملية التنشئة الأخرى حيث تقوم الأحزاب بتلقين وغرس مجموعة القيم والمعايير السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين وبشكل تدريجي من خلال عملها الحزبي والشعبي، فالأحزاب السياسية تعمل على جذب المواطنين نحو الاهتمام بالمسائل العامة بدلا من الاهتمام بالنواحي الفردية، كما تساهم في تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية والقدرة على تشكيل السياسة القادرة على التعامل مع المشاكل العامة التي تواجه المجتمع وهي تعمل على غرس أنماط سلوكية معينة تتعلق بالعملية السياسية، ومنها تعلم ممارسة الديمقراطية بما فيها من انتخابات ومؤتمرات وندوات ونقاشات وتقبل الرأي الآخر وكذلك تساهم الأحزاب فى تعلم العمل الجماعي والعمل مع الفريق للتوصل إلى نتائج سياسية من خلال جو تسوده الثقة، استنادا للحقوق والواجبات وليس لمعيار السلطة.

ويعمل الحزب السياسي، طبقا لأحكام الفصل 7 من الدستور المغربي، "على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام. كما يساهم في التعبير عن إرادة الناخبين ويشارك في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية"، والمستقبل السياسي للمغرب مرتبط بتصورات كل من الملكية والأحزاب السياسية حيث تعتبر المؤسسة الملكية بالمغرب – وهي الملكية الوحيدة المتواجدة بالمغرب العربي– المحور الرئيسي في النظام السياسي المغربي، وحولها تجتمع الأمة، وقد شهدت الساحة السياسية المغربية حقا فعالية حزبية بالغة الأهمية في العقود الثلاثة بعد الاستقلال، سواء تعلق الأمر بالمساهمة الملموسة في نشر الثقافة السياسية الرفيعة، وتكوين المواطنين وتأطيرهم وتوعيتهم بواقعهم والعالم المحيط بهم، أو تعلق الأمر بالدفاع عن الطبقات الشعبية

المحرومة، والوقوف في وجه أصحاب القرار ومواجهتهم بقدر كبير من النضال والتضحية ونكران الذات. وكان من المفترض أن يشكل هذا السبق الاستثنائي مهادا لإرساء تجربة ديمقراطية عربية نوعية، قد تتخذ نموذجا يحتذى به في باقي الأقطار العربية، ومثالا يعمم من أجل بلورة وطن عربي موحد.

ويقر المعنيون والمهتمون بالشأن السياسي المغربي بأن أصحاب القرار تمكنوا من تحجيم الهياكل الحزبية وتقليم أظافرها وتجريدها من أنيابها، أثناء سنوات الرصاص والتجاذبات السياسية والصراع على تقاسم السلطة، وذلك عبر وسائل بالغة الخطورة أقلها أسلوب الترغيب والترهيب والاختراق والانشقاق .. بيد أن تراجع الأداء الحزبي المغربي في العقدين الأخيرين يعود أيضا وربما بدرجة أكثر حدة إلى الهيئات الحزبية نفسها، التي رضخت بإرادتها لمسلكيات سياسوية هجينة، وفضلت الانشغال بالمصالح والقضايا الضيقة على حساب القيم الوطنية النبيلة الداعية إلى الديمقراطية والعدالة والحرية والكرامة الإنسانية .. ومعلوم أن الفضاء السياسي المغربي الراهن يضم ما يناهز " 35 حزبا" ! الغالبية المطلقة منها نكرة غير معروفة من قبل الشارع المغربي، ولا يسمع عنها إلا أثناء الحملات الانتخابية والاستحقاقات البرلمانية والجماعية، وبالتالي فهي عبء على كاهل المملكة، واستنزاف مادي ومعنوي لا طائل من ورائه، بل إن عدمها أفضل ألف مرة من وجودها.

الملاحق

الملحق رقم (01) قانون الأحزاب السياسية المغربي

ملحق رقم (02) خاص بالنظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية:

حزب العدالة والتنمية

ⵙⵕⵓⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵖⵜ ⴷ ⵜⵉⵎⵏⵎⵜ

Parti de la Justice et du Développement

حزب العدالة والتنمية حزب سياسي وطني يسعى، انطلاقا من المرجعية الإسلامية وثوابت الأمة الجامعة، في إطار نظام المملكة القائم على الملكية الدستورية الديمقراطية البرلمانية الاجتماعية وفي نطاق مؤسساتها الدستورية، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث وديمقراطي، ومزدهر ومتكافل، مغرب معتز بأصالته التاريخية ومسهم إيجابيا في مسيرة الحضارة الإنسانية.

يعمل حزب العدالة والتنمية على تأطير المواطنين والمواطنات والمشاركة في تدبير الشأن العام وترسيخ قيم الاستقامة والحرية والمسؤولية والعدالة والتكافل، وذلك من خلال منهج سياسي مرتكز على الالتزام والشفافية والتدرج وإشراك المواطنين والمواطنات والتعاون مع مختلف الفاعلين، ساعيا إلى تمثل ذلك من خلال ممارسته اليومية وبرامجه النضالية، وواضعا المصالح الوطنية العليا فوق كل اعتبار.

والحزب بنية تنظيمية واحدة، يعتمد أسلوب الجهوية واللامركزية واللاتمركز في تسيير شؤونه وفق نظام واضح للصلاحيات التنفيذية قائم على مبدأ التكامل والانسجام، كما يعتمد الديمقراطية الداخلية في اتخاذ القرارات والتكليف بالمسؤوليات ووضع الرؤى والبرامج، وفي التداول على المسؤولية، على أساس التعاقد بين المسؤولين والهيئات التنفيذية والهيئات ذات الاختصاص الرقابي، كما يعمل على تعزيز موقع المرأة والشباب داخل الأجهزة الرقابية والتنفيذية للحزب.

وحرية التعبير في الحزب مضمونة والالتزام فيه واجب وفق قاعدة "الرأي حر والقرار ملزم"، وذلك في إطار احترام مشروعية المؤسسات والمسؤولين والاحتكام للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل والالتزام بقرارات الهيئات الحزبية والإدلاء بالرأي نصحا ونقدا وتشاورا وتواصيا بالحق.

يعمل الحزب على ترسيخ منهجه القائم في اعتماد مبادئ الديمقراطية والشفافية في اختيار مرشحيه لمختلف الاستشارات الانتخابية والمناصب السياسية، الذين تتوفر فيهم شروط الأهلية القانونية ويتصفون بصفات النزاهة والكفاءة والأمانة وبقدرتهم على القيام بمهامهم التمثيلية.

يظل حزب العدالة والتنمية وفيا للثوابت الوطنية التي ناضل من أجلها مؤسسوه وخاصة الدكتور عبد الكريم الخطيب ورفيقه الأستاذ بن عبد الله الوكوتي رحمهما الله.

وبناء على أحكام القانون رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 في 24 من ذي القعدة 1432هـ (22أكتوبر 2011م)، تم اعتماد هذا النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية.

القسم الأول: تسمية الحزب ورمزه وأهدافه ووسائل عمله

الفصل الأول: التسمية والرمز.

المادة 1: اسم الحزب "حزب العدالة والتنمية".

المادة 2: رمز الحزب " المصباح " كما هو مبين في الرسم الملحق بهذا النظام.

الفصل الثاني: الأهداف.

المادة 3: يعمل حزب العدالة والتنمية لتحقيق الأهداف الآتية:

1. دعم دولة الحق والقانون والمؤسسات وتعزيز الاختيار الديمقراطي وتنمية الديمقراطية التشاركية وتطوير نظام الحكامة الجيدة.
2. تأطير وتنظيم المواطنين والمواطنات وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام وتمثيلهم من أجل مجتمع أفضل تتوفر فيه العدالة بين الأفراد والجماعات وتتحقق فيه التنمية الشاملة.
3. الإسهام في تدبير الشأن العام وفق قيم النزاهة والشفافية ومقتضيات الحكامة الجيدة.
4. الإسهام في ترسيخ الثقافة الديمقراطية وثقافة الوسطية والاعتدال والمسؤولية والالتزام.

5. العمل على صيانة الوحدة الوطنية شعبا وأرضا وتفعيل وحدة المغرب الكبير، ودعم التوجهات الوحدوية بين الشعوب العربية والإسلامية وعلاقات التعاون مع الشعوب والبلدان الإفريقية ودول الجوار الأورو-متوسطي وبلدان العالم.
6. دعم ومناصرة قضايا الشعوب المستضعفة والقضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

الفصل الثالث: وسائل العمل.

المادة 4: يعتمد الحزب لتحقيق أهدافه الوسائل المشروعة في إطار القوانين الجاري بها العمل بما في ذلك التعاون مع المؤسسات والهيئات والأشخاص لتحقيق الأهداف المشتركة خدمة للمصلحة العليا للبلاد.

القسم الثاني: الانخراط والعضوية.

الفصل الأول: الانخراط.

المادة 5: يحق لكل المواطنين والمواطنات المغاربة المؤهلين قانونا، سواء كانوا مقيمين بالمغرب أو خارجه، الانخراط في الحزب، دون أي أساس تمييزي، شريطة قبولهم بمبادئه وأهدافه واختياراته وتعبيرهم عن موافقتهم على الالتزام ببرنامجه العام ونظاميه الأساسي والداخلي.

الفصل الثاني: العضوية.

المادة 6: تتخذ العضوية في الحزب ثلاثة أشكال: عضوية شرفية وعضوية مشاركة وعضوية عاملة.

المادة 7:

- العضو الشرفي هو كل مواطن يناصر الحزب ويدعم مشروعه دون أن يترتب عن ذلك التزام تنظيمي.
- تمنح العضوية الشرفية من طرف هيئات الحزب كما هو منصوص عليه في النظام الداخلي.

المادة 8: العضو المشارك هو العضو الذي ينخرط في الحزب لأول مرة ويشارك في أعماله لمدة معينة يحددها النظام الداخلي.

المادة 9: العضو العامل هو العضو المشارك الذي قررت هيئات الحزب قبول طلبه عضوا عاملا، ويمكن أن تمنح عضوية عامل ابتداء بصفة استثنائية بقرار من هيئات الحزب ذات الصلاحية، كما هو منصوص عليه في النظام الداخلي.

الفصل الثالث: منح العضوية وتسجيل الأعضاء وانتظامهم

المادة 10: يتم منح وتدبير العضوية من قبل الهيئات التنفيذية للحزب وفق ما هو منصوص عليه في نظامه الداخلي.

الفصل الرابع: حقوق وواجبات الأعضاء.

المادة 11: يتمتع أعضاء الحزب العاملون والمشاركون بالحقوق الآتية:

- الحصول على بطاقة العضوية.
- الاطلاع على أنظمة الحزب والمساطر والمذكرات الصادرة عن هيئاته وقراراتها التي تعنيهم.
- إبداء الرأي في القضايا السياسية والتنظيمية والمالية للحزب داخل مؤسساته.
- الاستفادة من برامج الحزب الخاصة بالتكوين.
- حق الدفاع في حال المتابعة الانضباطية أمام الهيئات المختصة.
- مساندة الحزب لهم واتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عنهم في حالة تعرضهم لاعتداء أو متابعة لأسباب سياسية أو حين قيامهم بمهام حزبية.
- أن يرشحوا من طرف أعضاء الحزب العاملين للاستشارات الانتخابية.
- الاستقالة من الحزب أو من هيئاته أو من المسؤولية.

المادة 12: بالإضافة إلى الحقوق الواردة في المادة 11أعلاه، يحق للأعضاء العاملين وفق المقتضيات المنصوص عليها في النظام الداخلي للحزب ترشيح أعضاء الحزب العاملين للمهام الحزبية أو أن يرشحوا لها من قبلهم.

المادة 13: يلتزم الأعضاء العاملون والمشاركون بالواجبات الآتية:

- الالتزام بمبادئ الحزب والتحلي بقيمه والانضباط لقراراته عملا بمبدأ حرية الرأي وإلزامية القرار وفق مقتضيات ينص عليها في النظام الداخلي.
- الالتزام بالنظامين الأساسي والداخلي وبمقتضيات باقي الوثائق المنظمة لعمل الحزب على مختلف المستويات.
- ألا يتقلدوا أي منصب سياسي إلا بموافقة الأمانة العامة.
- ألا يربطوا أي علاقة مع أي جهة أجنبية بصفتهم الحزبية إلا بقرار من الأمانة العامة أو بقرار من تفوض الأمانة العامة من هيئات الحزب.
- العمل على إنجاز برامج الحزب وتنفيذ المهام التي يكلفون بها.
- الالتزام بالمشاركة في الأنشطة التكوينية التي تنظمها هيئات الحزب.
- أداء الواجبات المالية وفق ما هو منصوص عليه في النظام الداخلي للحزب.

الفصل الخامس: فقدان العضوية في الحزب.

المادة 14: تفقد العضوية في الحزب بأحد الأسباب الآتية:

- فقدان الأهلية القانونية.
- الإقالة أو الاستقالة وفق المقتضيات الواردة في القسم الرابع بعده.

القسم الثالث: هيئات الحزب.

الباب الأول: مقتضيات عامة.

الفصل الأول: تمثيليات الحزب.

المادة 15: يمكن للحزب أن يعتمد تمثيليات له بالخارج.

الفصل الثاني: قضايا عامة للهيئات.

المادة 16: لا يمكن لعضو أن يتولى إحدى المسؤوليات الآتية لأكثر من ولايتين متتاليتين كاملتين:

- الأمين العام.
- رئيس المجلس الوطني.
- الكاتب الجهوي.
- الكاتب الإقليمي.
- الكاتب المحلي.

المادة 17:

- يسعى الحزب لبلوغ نسبة الثلث لفائدة النساء داخل هيئاته التقريرية والتنفيذية في أفق التحقيق التدريجي لمبدأ المناصفة بين النساء والرجال.
- تخصص للنساء نسبة لا تقل عن 25 % وللشباب الذين تقل أعمارهم عن 40سنة نسبة لا تقل عن 20 %، من عدد الأعضاء المنتخبين في الهيئات التقريرية والتنفيذية للحزب.

المادة 18:

- يمكن لأي هيئة تنفيذية أن تتخذ قرارا معللا بحل الهيئة التنفيذية الأدنى منها مباشرة، ولا يكون نافذا إلا بعد مصادقة الهيئة التنفيذية الأعلى عليه.
- لا يعتبر قرار الأمانة العامة بحل الكتابة الجهوية نافذا إلا بعد انقضاء أجل الطعن أو بت هيئة التحكيم الوطنية برفضه.

المادة 19: باستثناء ما نص عليه هذا النظام الأساسي، تنعقد هيئات الحزب وأجهزتها المنصوص عليها في هذا النظام، في الموعد المحدد لاجتماعها بدعوة من رؤسائها أو نوابهم عند الاقتضاء، وفق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي، وتتخذ قراراتها بأغلبية المصوتين.

الفصل الثالث: تصنيف هيئات الحزب.

المادة 20: تصنف هيئات الحزب كما يأتي:

- الهيئات الوطنية.
- الهيئات المركزية.
- الهيئات المجالية.

الباب الثاني: الهيئات الوطنية.

المادة 21: الهيئات الوطنية للحزب هي:

- المؤتمر الوطني.
- المجلس الوطني.
- الأمانة العامة.
- الإدارة العامة.
- اللجنة الوطنية.

الفصل الأول: المؤتمر الوطني.

المادة 22:

- يتكون المؤتمر الوطني من مندوبين عن الفروع المجالية وفق مقتضيات تحددها مسطرة العضوية في المؤتمر الوطني، ومن مندوبين عن تمثيليات الحزب بالخارج ومن أعضاء المجلس الوطني، وأعضاء المكاتب الوطنية للهيئات الموازية للحزب وبرلمانيي الحزب ورؤساء الجماعات الترابية والمقاطعات، ومن أعضاء مضافين لا تتجاوز نسبتهم 15%من مجموع المؤتمرين.

- يقصد بالفروع المجالية في منطوق هذه المادة الفروع الجهوية والإقليمية والمحلية.

المادة 23: المؤتمر الوطني هو أعلى هيئة تقريرية في الحزب وتتحدد صلاحياته فيما يأتي:

- المصادقة على البرنامج العام للحزب وتعديله عند الاقتضاء.
- المصادقة على النظام الأساسي للحزب وتعديله عند الاقتضاء.
- تحديد توجهات الحزب للمرحلة اللاحقة.
- تقويم حصيلة أداء الحزب بين دورتين عاديتين للمؤتمر.
- انتخاب الأمين العام للحزب بالاقتراع السري كل أربع سنوات وفق مسطرة يصادق عليها المجلس الوطني.
- انتخاب أعضاء المجلس الوطني بالاقتراع السري، وفق مسطرة يصادق عليها المجلس الوطني.
- اتخاذ قرار الاندماج مع حزب آخر بأغلبية أعضائه.

المادة 24:

- ينعقد المؤتمر الوطني بصفة عادية مرة كل أربع سنوات وبصفة استثنائية بقرار من المجلس الوطني أو بقرار من الأمانة العامة بأغلبية ثلثي أعضائها.
- ينعقد المؤتمر الوطني بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع لمدة لا تزيد عن شهر ثم ينعقد بعد ذلك بمن حضر.

المادة 25: تتولى رئاسة المؤتمر لجنة تتكون من أعضاء من المجلس الوطني تقترح الأمانة العامة رئيسها وأعضاءها، ويصادق عليهم المجلس.

الفصل الثاني: المجلس الوطني وأجهزته.

الفرع الأول: المجلس الوطني.

المادة 26:

- يتكون المجلس الوطني من أعضاء الأمانة العامة الحالية وأعضاء الأمانة العامة المنتهية ولايتها والكتاب الجهويين والكتاب الإقليميين، ورؤساء الهيئات الموازية ونوابهم ومسؤول اللجنة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ونائبه، ومائة وستين (160) عضوا ينتخبون في المؤتمر الوطني على مستوى الجهات وتمثيليات الحزب بالخارج، من ضمنهم ستة ممثلين للمغاربة المقيمين بالخارج(06) وثلاثين (30)عضوا مضافا على الأكثر تقترحهم الأمانة العامة ويصادق عليهم المجلس الوطني.

- تصدر عن المجلس الوطني مسطرة تحدد طريقة اختيار أعضاء المجلس المنتخبين في المؤتمر الوطني.

المادة 27: المجلس الوطني هو أعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر الوطني وتتحدد صلاحياته فيما يأتي:

- اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمشاركة في الحكومة أو الخروج منها ومساطر الترشيح للمناصب السياسية.

- اتخاذ قرار الاتحاد أو الانضمام لاتحاد أحزاب سياسية.

- المصادقة على النظام الداخلي للحزب وتعديله عند الاقتضاء.

- اعتماد مسطرة العضوية في المؤتمر الوطني وبرنامجه ومسطرة انعقاده.

- المصادقة على اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني وعلى مسطرة تتضمن صلاحياتها ومنهجية اشتغالها.

- المصادقة على جداول أعمال الدورات العادية للمؤتمر لوطني، ودوراته الاستثنائية إذا كان قرار عقدها صادرا عن المجلس الوطني.

- اعتماد مساطر اختيار مرشحي الحزب للاستشارات الانتخابية ومساطر انتخاب مسؤوليه.

- التقويم السنوي لأداء الحزب.

- المصادقة على البرنامج السنوي والميزانية السنوية للحزب اللذين تقدمهما الأمانة العامة.

- المصادقة على إحداث هيئات موازية للحزب.

- المصادقة على حل الحزب بإحدى الجهات.

- انتخاب رئيس المجلس ونائبه وبقية أعضاء مكتبه كل أربع سنوات.

- انتخاب نائبي الأمين العام والمدير العام وبقية أعضاء الأمانة العامة باقتراح من الأمين العام.

- البت في القضايا الانضباطية انتهاء، في طلبات الطعن بالاستئناف في القرارات الصادرة ابتدائيا عن هيئة التحكيم الوطنية.

- إعفاء رئيس المجلس الوطني من مهامه بأغلبية أعضائه.

- إعفاء الأمين العام من مهامه بأغلبية ثلثي أعضائه؛

- إعفاء الأمانة العامة بأغلبية ثلثي أعضائه.

- إعفاء عضو الأمانة العامة من مهامه بأغلبية الحاضرين.

يتم إعفاء الأمين العام أو رئيس المجلس الوطني أو الأمانة العامة أو أحد أعضائها وفق مقتضيات النظام الداخلي.

المادة 28:

- ينعقد المجلس الوطني بصفة عادية مرة في السنة وبصفة استثنائية بقرار من الأمانة العامة أو بدعوة من مكتبه أو بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس على الأقل.

- ينعقد المجلس بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بعد ذلك بمن حضر.

- يضع المجلس الوطني لائحته الداخلية ويقرها بالتصويت.

المادة 29: ينتخب المجلس الوطني الأجهزة الآتية:

- مكتب المجلس.
- لجنة مراقبة مالية الحزب.
- اللجان الدائمة.
- هيئة التحكيم الوطنية.

يحدد المجلس الوطني لجانه الدائمة وفق مقتضيات لائحته الداخلية.

الفرع الثاني: مكتب المجلس.

المادة 30:

- يتكون مكتب المجلس الوطني من رئيس المجلس الوطني رئيسا ونائبه ورؤساء اللجان الدائمة، ومن ثلاثة أعضاء آخرين ينتخبهم المجلس من بين أعضائه باقتراح من رئيس المجلس، ويمكن للمكتب إضافة عضوين على الأكثر.
- يشترط في العضوين الأخيرين ألا يكونا من ضمن أعضاء الأمانة العامة.

المادة 31:

- يسهر مكتب المجلس الوطني على تدبير شؤون المجلس والتحضير لدوراته وتسيير أشغاله.
- يحصر جدول أعمال دورات المجلس ويضمنه النقاط المقترحة من قبل الأمانة العامة.
- يتابع القرارات الصادرة عن المجلس.

الفرع الثالث: لجنة مراقبة مالية الحزب.

المادة 32: ينتخب المجلس الوطني في أول دورة عادية بعد المؤتمر الوطني ولفترة انتدابية بين دورتين عاديتين للمؤتمر لجنة من بين أعضائه غير أعضاء في الهيئات التنفيذية للحزب تسمى " لجنة مراقبة مالية الحزب".

المادة 33:

- تتكون لجنة مراقبة مالية الحزب من خمسة أعضاء يختارون من بينهم رئيسا ومقررا.

- تعقد لجنة مراقبة مالية الحزب اجتماعها الأول بدعوة من رئيس المجلس الوطني وتحت رئاسته وتختار رئيسها ومقررها.

المادة 34: تختص لجنة مراقبة مالية الحزب بما يأتي:

- مراقبة الحسابات المالية للحزب.

- الافتحاص المالي لهيئات الحزب عند الاقتضاء.

- تدقيق الحسابات التي يتضمنها التقرير المالي الذي تعده الأمانة العامة لعرضه على المؤتمر الوطني.

- تهيئ اللجنة تقريرا سنويا عن حصيلة عملها ترفعه للمجلس الوطني مرفقا بتقرير لخبير محاسب مسجل في جدول الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين يشهد بصحة الحسابات.

الفرع الرابع: هيئة التحكيم الوطنية.

المادة 35:

- تتكون هيئة التحكيم الوطنية من رئيسها وستة أعضاء آخرين يقترحهم مكتب المجلس ويصادق المجلس الوطني على كل واحد منهم بأغلبية الحاضرين.

- يشترط في أعضاء هيئة التحكيم الوطنية ألا يكونوا أعضاء في الهيئات التنفيذية للحزب.

الفرع الخامس: مقتضيات مشتركة.

المادة 36: تنعقد أجهزة المجلس الوطني وفق المقتضيات المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للمجلس.

الفصل الثالث: الأمانة العامة.

المادة 37: تتكون الأمانة العامة من الأمين العام ورئيس المجلس الوطني ونائبين للأمين العام والمدير العام للحزب وخمسة عشر (15) عضوا منتخبين في المجلس الوطني ووزراء الحزب ورئيسي الفريقين البرلمانيين، وأمين المال الوطني ورئيسة الهيئة الوطنية لنساء الحزب ورئيس الهيئة الوطنية لشبيبة الحزب ورئيس هيئة الحزب المشرفة على عمل الأطر، وسبعة أعضاء مضافين على الأكثر، باقتراح من الأمين العام وموافقة الأمانة العامة.

المادة 38: الأمانة العامة هي القيادة السياسية والتنظيمية للحزب وأعلى هيئة تنفيذية فيه، وهي مسؤولة أمام المؤتمر الوطني والمجلس الوطني عن تنفيذ قراراتهما، وتتحدد صلاحياتها فيما يأتي:

- اتخاذ المواقف اللازمة من التطورات والمستجدات والهيئات.
- السهر على شؤون الحزب سياسيا وتنظيميا.
- تدبير العلاقات العامة والخارجية للحزب.
- التدبير العام للمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية.
- تزكية مرشحي الحزب للاستحقاقات الانتخابية.
- تعيين مرشحي الحزب للمناصب السياسية وفق مسطرة تصدر عن المجلس الوطني أو الموافقة على التعيين فيها.
- اقتراح جداول أعمال دورات المجلس الوطني على مكتب المجلس.
- اعتماد مشاريع البرامج السنوية والميزانيات السنوية لعرضها على مصادقة المجلس الوطني.
- اقتراح إحداث هيئات موازية للحزب.
- الإشراف على الإدارة العامة.
- إحداث اللجان المركزية الوظيفية باقتراح من الإدارة العامة.

- حل الحزب على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي، وفق مقتضيات المادة 97 مكرر.

- اعتماد لائحة داخلية.

يمكن للأمانة العامة تفويض القيام ببعض اختصاصاتها لهيئات أخرى أو لجان مؤقتة تحدث لهذه الغاية.

المادة 39: تنعقد الأمانة العامة بصفة عادية مرة كل أسبوعين وبصفة استثنائية بقرار منها أو بدعوة من الأمين العام أو بطلب لنصف أعضائها على الأقل.

المادة 40: تتحدد صلاحيات الأمين العام فيما يأتي:

- الإشراف على السير العادي للحزب واتخاذ القرارات الجارية والمستعجلة بين انعقادين للهيئات المعنية.

- رئاسة الأمانة العامة.

- السهر على متابعة العلاقات العامة والخارجية وتفعيلها.

- تمثيل الحزب لدى الهيئات الخارجية وأمام المحاكم والإدارات والمؤسسات العمومية.

- رئاسة جلسة المجلس الوطني المنعقدة لانتخاب رئيسه.

- اقتراح أعضاء الأمانة العامة لانتخابهم في المجلس الوطني.

- هو الناطق الرسمي باسم الحزب.

- هو الآمر بالصرف.

- يتولى نائبا الأمين العام مهامه بالنيابة حسب ترتيبهما، ويمكن للأمين العام أن يكلف أحدهما بمهمة خاصة.

- يمكن للأمين العام تفويض بعض مهامه.

المادة 41: تعين الأمانة العامة أمينا وطنيا للمال ونائبا له، باقتراح من الإدارة العامة.

المادة 42: تدبر شؤون الحزب الإدارية إدارة يرأسها مدير مركزي وتعمل تحت إشراف الإدارة العامة.

الفصل الرابع: الإدارة العامة.

المادة 43: تختص الإدارة العامة بمتابعة العمل اليومي للحزب ومتابعة تنفيذ قرارات الأمانة العامة التي تدخل في اختصاصها والبت في القضايا التي تحيلها عليه هذه الأخيرة، واتخاذ القرارات اللازمة في إطار الصلاحيات المبينة بعده:

- تدبير شؤون الحزب التنظيمية والإدارية والمالية.
- تنظيم المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية.
- الإشراف على هيئات الحزب المركزية والموازية والمجالية.
- المصادقة على اللوائح الداخلية للهيئات المركزية والجهوية.

المادة 44: تتكون الإدارة العامة من:

- الأمين العام رئيسا.
- المدير العام للحزب نائبا عن الأمين العام في رئاسة الإدارة العامة.
- أمين المال الوطني ونائبه.
- رؤساء اللجان المركزية الوظيفية والهيئات الموازية.
- خمسة أعضاء على الأكثر تعينهم الأمانة العامة باقتراح من الإدارة العامة.
- المدير المركزي.

المادة 45: تنعقد الإدارة العامة بصفة عادية مرة في الأسبوع وبصفة استثنائية بقرار منها أو بدعوة من الأمين العام أو بطلب من نصف أعضائها على الأقل.

الفصل الخامس: اللجنة الوطنية.

المادة 46: تتكون اللجنة الوطنية من الأمين العام رئيسا ومن المدير العام نائبا له ومن الكتاب الجهويين ومن باقي أعضاء الإدارة العامة.

المادة 47: تتحدد صلاحيات اللجنة الوطنية فيما يأتي:

- التنسيق والتواصل.
- متابعة عمل الحزب بالجهات.
- متابعة تنفيذ قرارات الهيئات العليا، وتقديم الاستشارة لها.
- اقتراح برامج عمل على الهيئات العليا.

المادة 48: تنعقد اللجنة الوطنية بصفة عادية مرة كل ثلاثة أشهر وبصفة استثنائية بدعوة من الأمين العام.

الباب الثالث: الهيئات المركزية.

الفصل الأول: اللجان السياسية.

المادة 49: تحدث الأمانة العامة لديها اللجنتين الآتيتين:

- لجنة المناصفة وتكافؤ الفرص.
- اللجنة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

يحدد تكوين واختصاص وطريقة عمل اللجنتين وفق مقتضيات ينص عليها في النظام الداخلي.

الفصل الثاني: اللجان الوظيفية.

المادة 50: اللجان الوظيفية هي لجان مركزية تتكلف بوظيفة من وظائف الحزب، تحدثها الأمانة العامة باقتراح من الإدارة العامة وتعمل تحت مسؤولية هذه الأخيرة.

الفصل الثالث: الهيئة المشرفة على اللجان الموضوعاتية.

المادة 51: تحدث الأمانة العامة تحت مسؤوليتها هيئة مشرفة على اللجان الموضوعاتية في الحزب، تتحدد مهامها في تتبع وتقييم السياسات العمومية والقطاعية المتبعة وإعداد الدراسات والاقتراحات والبرامج بشأنها.

الباب الرابع: الهيئات المجالية.

الفصل الأول: تصنيف الهيئات المجالية.

المادة 52: تتحدد الهيئات المجالية فيما يأتي:

- الهيئات الجهوية.
- الهيئات الإقليمية.
- الهيئات المحلية.

الفصل الثاني: الهيئات الجهوية.

المادة53: تتحدد الهيئات الجهوية فيما يأتي:

- المؤتمر الجهوي.
- المجلس الجهوي.
- الكتابة الجهوية.
- هيئة التحكيم الجهوية.
- اللجنة الجهوية.

يتم إحداث هذه الهيئات وفق ضوابط يحددها النظام الداخلي.

الفرع الأول: المؤتمر الجهوي.

المادة 54: يتكون المؤتمر الجهوي من الكتابة الجهوية الحالية وأعضاء الكتابة الجهوية المنتهية ولايتها، وبرلمانيي الحزب المنتخبين في الجهة وبرلمانييه المنتخبين في اللائحة الوطنية المقيمين فيها ومنتخبي الحزب في مجلس الجهة ومنتخبيه في الغرف المهنية المهيكلة جهويا وأعضاء المجلس الوطني المسجلين بالجهة والكتاب الإقليميين والكتاب المحليين وأعضاء المكاتب الجهوية للهيئات الموازية للحزب ومندوبين عن الفروع الإقليمية أو المحلية بالجهة.

المادة 55: المؤتمر الجهوي هو أعلى هيئة تقريرية على صعيد الجهة وتتحدد صلاحياته فيما يأتي:

- تقويم حصيلة أداء الهيئات الجهوية للحزب.
- انتخاب الكاتب الجهوي ونائبه وبقية أعضاء الكتابة الجهوية مرة كل أربع سنوات.
- انتخاب أعضاء المجلس الجهوي وفق مقتضيات المادة 56 من هذا النظام.
- إعفاء الكاتب الجهوي أو الكتابة الجهوية أو أحد أعضائها وفق المقتضيات التي ينص عليها النظام الداخلي.

المادة 56:

- ينعقد المؤتمر الجهوي تحت رئاسة الأمين العام أو من يفوضه، بصفة عادية مرة كل أربع سنوات، وبصفة استثنائية بقرار من الأمانة العامة أو الإدارة العامة أو المجلس الجهوي أو الكتابة الجهوية المعنية، أو بطلب من ثلث أعضائه على الأقل.
- ينعقد المؤتمر بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بعد ذلك بمن حضر.

الفرع الثاني: المجلس الجهوي.

المادة 57:

- يتكون المجلس الجهوي من أعضاء الكتابة الجهوية الحالية وأعضاء الكتابة الجهوية المنتهية ولايتها والكتاب الإقليميين بالجهة وبرلمانيي الحزب المنتخبين في الجهة وبرلمانييه المنتخبين في اللائحة الوطنية المقيمين فيها ورؤساء الجماعات الترابية والمقاطعات على صعيد الجهة ومنتخبي الحزب على صعيد مجلس الجهة والكتاب الجهويين للهيئات الموازية ونوابهم وأعضاء منتخبين في المؤتمر الجهوي في حدود ثلث العدد الإجمالي لأعضاء المجلس الجهوي وفعاليات جهوية تختارها الكتابة الجهوية في حدود 20% من أعضائه ذوي الصفة.

- يراعى في المنتخبين التمثيل النسبي للفروع الإقليمية.

المادة 58: المجلس الجهوي هو أعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر الجهوي وتتحدد صلاحياته فيما يأتي:

- تقييم الوضع العام وعمل الحزب على مستوى الجهة.

- المصادقة على البرنامج السنوي والميزانية السنوية للحزب اللذين تقدمهما الكتابة الجهوية.

- انتخاب أعضاء هيئة التحكيم الجهوية.

المادة 59:

- ينعقد المجلس الجهوي بصفة عادية مرة في السنة وبصفة استثنائية بقرار من الكتابة الجهوية أو بطلب لثلث أعضائه على الأقل.

- ينعقد المجلس الجهوي بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بمن حضر.

الفرع الثالث: الكتابة الجهوية.

المادة 60: تتكون الكتابة الجهوية من الكاتب الجهوي ونائبه، وأعضاء منتخبين في المؤتمر الجهوي ومن أعضاء مضافين.

المادة 61: الكتابة الجهوية هي القيادة السياسية والتنظيمة على مستوى الجهة وهي أعلى هيئة تنفيذية على صعيد الجهة وتتحدد صلاحياتها فيما يأتي:

- السهر على تدبير شؤون الحزب سياسيا وتنظيميا وماليا.
- اتخاذ المواقف اللازمة من التطورات والمستجدات والهيئات.
- تدبير العلاقات العامة.
- وضع الخطط في إطار التوجهات الاستراتجية للحزب وبرامج هيئاته الوطنية والمركزية.
- اقتراح برامج العمل والميزانيات السنوية على المجلس الجهوي للمصادقة.
- تنسيق برامج وأنشطة هيئات الحزب ومبادراته على صعيد الجهة.
- السهر على تفعيل أداء الحزب.
- متابعة وتقييم عمل الهيئات الإقليمية ومعالجة الاختلالات.
- متابعة أداء المنتخبين الجهويين للحزب.
- تدبير وتنمية الموارد البشرية والمادية للحزب.
- تنظيم المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية على صعيد الجهة.
- تزكية مرشحي الحزب للاستحقاقات الانتخابية.

يمكن للكتابة الجهوية أن تفوض القيام ببعض اختصاصاتها لبعض الهيئات أو لجان تحدث لهذه الغاية.

المادة 62: الكاتب الجهوي هو المسؤول الأول للحزب على صعيد الجهة، وتحدد صلاحياته فيما يأتي:

- السهر على السير العادي للحزب على مستوى الجهة، واتخاذ القرارات الجارية والمستعجلة بين انعقادين للهيئات المعنية.
- السهر على متابعة وتفعيل العلاقات العامة على صعيد الجهة.

- تمثيل الحزب لدى السلطات والإدارات والمؤسسات العمومية بالجهة.
- رئاسة الكتابة الجهوية.
- رئاسة المجلس الجهوي واللجنة الجهوية.
- اقتراح أعضاء الكتابة الجهوية لانتخابهم في المؤتمر الجهوي.
- هو الناطق الرسمي للحزب على مستوى الجهة.
- هو الآمر بالصرف.
- يمكنه تفويض بعض مهامه.

الفرع الرابع: هيئة التحكيم الجهوية.

المادة 63: تتكون هيئة التحكيم الجهوية من خمسة أعضاء ينتخبهم المجلس الجهوي من بين أعضائه، على ألا يكون ثلاثة منهم على الأقل من ضمنهم الرئيس أعضاء في الهيئات التنفيذية.

الفرع الخامس: اللجنة الجهوية.

المادة 64: تتكون اللجنة الجهوية من أعضاء الكتابة الجهوية، والكتاب الإقليميين، ومسؤولي الهيئات الموازية على مستوى الجهة، ويرأسها الكاتب الجهوي.

المادة 65: تتحدد صلاحيات اللجنة الجهوية فيما يأتي:

- التنسيق والتواصل داخل الجهة وبين المركز والفروع الإقليمية.
- تقديم الاستشارة للكتابة الجهوية.
- متابعة تنفيذ قرارات الهيئات المركزية والوطنية والجهوية.
- اقتراح برامج عمل على الكتابة الجهوية.

الفصل الثالث: الهيئات الإقليمية.

المادة66: تتحدد الهيئات الإقليمية فيما يأتي:

- المؤتمر الإقليمي.
- المجلس الإقليمي.
- الكتابة الإقليمية.
- اللجنة الإقليمية.

يتم إحداث هذه الهيئات وفق ضوابط يحددها النظام الداخلي.

الفرع الأول: المؤتمر الإقليمي.

المادة67: يتكون المؤتمر الإقليمي من الكتابة الإقليمية الحالية وأعضاء الكتابة الإقليمية المنتهية ولايتها، وبرلمانيي الحزب المنتخبين على صعيد العمالة أو الإقليم أو عمالة مقاطعات ورؤساء الجماعات الترابية والمقاطعات وأعضاء مكاتب هذه الجماعات والمقاطعات، ومنتخبيه في مجلس الجهة والمجلس الإقليمي وأعضاء مكاتب الغرف المهنية وأعضاء المجلس الوطني المسجلين بالفرع الإقليمي، والكتاب المحليين، وممثلين عن الهيئات الموازية وفق نسب وكيفيات تحدد في النظام الداخلي، والأعضاء العاملين بالفروع المحلية أو مندوبين عنهم.

المادة68: المؤتمر الإقليمي هو أعلى هيئة تقريرية على الصعيد الإقليمي وتتحدد صلاحياته فيما يأتي:

- تقويم حصيلة أداء الهيئات الإقليمية والمحلية للحزب.
- انتخاب الكاتب الإقليمي ونائبه وبقية أعضاء الكتابة الإقليمية مرة كل أربع سنوات.
- انتخاب أعضاء المجلس الإقليمي وفق مقتضيات المادة 69من هذا النظام.
- إعفاء الكاتب الإقليمي أو الكتابة الإقليمية أو أحد أعضائها وفق المقتضيات التي ينص عليها النظام الداخلي.

المادة69:

- ينعقد المؤتمر الإقليمي تحت رئاسة الكاتب الجهوي أو من يفوضه، بصفة عادية مرة كل أربع سنوات وبصفة استثنائية بقرار من الكتابة الجهوية أو باقتراح من الكتابة الإقليمية المعنية ومصادقة الكتابة الجهوية، أو بطلب من ثلث أعضائه على الأقل.

- ينعقد المؤتمر بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بعد ذلك بمن حضر.

الفرع الثاني: المجلس الإقليمي.

المادة70: يتكون المجلس الإقليمي من أعضاء الكتابة الإقليمية الحالية وأعضاء الكتابة الإقليمية المنتهية ولايتها، والكتاب المحليين ونوابهم، والمسؤولين الإقليميين للهيئات الموازية ونوابهم، وأعضاء المجلس الجهوي المسجلين لدى الكتابة الإقليمية وبرلمانيي الحزب المنتخبين على الصعيد الإقليمي، ورؤساء الجماعات الترابية والمقاطعات ومنتخبي الحزب على صعيد المجلس الإقليمي، ومن أعضاء منتخبين في المؤتمر الإقليمي في حدود ثلث العدد الإجمالي لأعضاء المجلس الإقليمي ومن فعاليات إقليمية تختارها الكتابة الإقليمية في حدود 20%من أعضائه ذوي الصفة.

يراعى في المنتخبين التمثيل النسبي للفروع المحلية.

المادة71: المجلس الإقليمي هو أعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر الإقليمي وتتحدد صلاحياته فيما يأتي:

- التقويم السنوي لأداء الحزب على المستوى الإقليمي.

- المصادقة على البرنامج السنوي والميزانية السنوية للحزب اللذين تقدمهما الكتابة الإقليمية.

المادة 72:

- ينعقد المجلس الإقليمي برئاسة الكاتب الإقليمي، بصفة عادية مرة في السنة وبصفة استثنائية بقرار من الكتابة الإقليمية أو بطلب لثلث أعضائه على الأقل.

- ينعقد المجلس الإقليمي بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بمن حضر.

الفرع الثالث: الكتابة الإقليمية.

المادة 73: تتكون الكتابة الإقليمية من الكاتب الإقليمي ونائبه وأعضاء منتخبين في المؤتمر الإقليمي ومن أعضاء مضافين.

المادة 74: الكتابة الإقليمية هي أعلى هيئة تنفيذية على الصعيد الإقليمي وتتحدد صلاحياتها فيما يأتي:

- اتخاذ المواقف اللازمة من التطورات والمستجدات والهيئات.

- تدبير العلاقات العامة.

- وضع الخطط والبرامج في إطار التوجهات الاستراتيجية للحزب وبرامج هيئاته الجهوية.

- اقتراح برامج العمل والميزانيات السنوية على المجلس الإقليمي للمصادقة.

- تنسيق برامج وأنشطة هيئات الحزب ومبادراته على الصعيد الإقليمي.

- السهر على تفعيل أداء الحزب.

- متابعة وتقييم عمل الهيئات المحلية ومعالجة الاختلالات.

- متابعة أداء البرلمانيين المنتخبين على الصعيد الإقليمي والمنتخبين الإقليميين للحزب.

- تدبير وتنمية الموارد البشرية والمادية للحزب.

- تنظيم المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية على الصعيد الإقليمي.

- تزكية مرشحي الحزب للاستحقاقات الانتخابية، وفقا للمسطرة الصادرة عن المجلس الوطني.

يمكن للكتابة الإقليمية أن تفوض القيام ببعض اختصاصاتها لبعض الهيئات أو لجان تحدث لهذه الغاية.

المادة 75: الكاتب الإقليمي هو المسؤول الأول للحزب على الصعيد الإقليمي، وتحدد صلاحياته فيما يأتي:

- السهر على السير العادي للحزب على المستوى الإقليمي، واتخاذ القرارات الجارية والمستعجلة بين انعقادين للهيئات المعنية.
- السهر على متابعة وتفعيل العلاقات العامة على الصعيد الإقليمي.
- تمثيل الحزب لدى السلطات والإدارات والمؤسسات العمومية على المستوى الإقليمي.
- رئاسة الكتابة الإقليمية.
- رئاسة المجلس الإقليمي واللجنة الإقليمية.
- اقتراح أعضاء الكتابة الإقليمية لانتخابهم في المؤتمر الإقليمي.
- هو الناطق الرسمي للحزب على المستوى الإقليمي.
- هو الآمر بالصرف.
- يمكن للكاتب الإقليمي تفويض بعض مهامه.

الفرع الرابع: اللجنة الإقليمية.

المادة 76: تتكون اللجنة الإقليمية من أعضاء الكتابة الإقليمية والكتاب المحليين بالإقليم أو العمالة أو عمالة المقاطعة ومسؤولي الهيئات الموازية على الصعيد الإقليمي، ويرأسها الكاتب الإقليمي.

المادة 77: تتحدد صلاحيات اللجنة الإقليمية فيما يأتي:

- التنسيق والتواصل داخل الفرع الإقليمي وبين الجهة والفروع المحلية.

- تقديم الاستشارة للكتابة الإقليمية.
- متابعة تنفيذ قرارات الهيئات الوطنية والمركزية والجهوية والإقليمية.
- اقتراح برامج عمل على الكتابة الإقليمية.

الفصل الرابع: الهيئات المحلية.

المادة 78: تتحدد الهيئات المحلية فيما يأتي:

- المؤتمر المحلي.
- الجمع العام المحلي.
- الكتابة المحلية.

يتم إحداث هذه الهيئات وفق ضوابط يحددها النظام الداخلي.

الفرع الأول: المؤتمر المحلي.

المادة 79: يتكون المؤتمر المحلي من كافة الأعضاء العاملين المسجلين بالفرع المحلي للحزب كما يحدده النظام الداخلي.

المادة 80: المؤتمر المحلي هو أعلى هيئة تقريرية على صعيد الفرع المحلي، وتتحدد صلاحياته كما يأتي:

- تقويم حصيلة أداء الحزب على المستوى المحلي.
- انتخاب الكاتب المحلي ونائبه وبقية أعضاء الكتابة المحلية مرة كل أربع سنوات.
- إعفاء الكاتب المحلي أو الكتابة المحلية أو أحد أعضائها وفق المقتضيات التي ينص عليها النظام الداخلي.

المادة 81:

- ينعقد المؤتمر المحلي تحت رئاسة الكاتب الإقليمي أو من يفوضه، بصفة عادية مرة كل أربع سنوات وبصفة استثنائية بقرار من الكتابة الإقليمية أو بطلب من الكتابة المحلية ومصادقة الكتابة الإقليمية أو بطلب لثلث أعضائه على الأقل.

- ينعقد المؤتمر بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب في الوقت المقرر يؤجل الاجتماع ساعة ثم ينعقد بعد ذلك بمن حضر.

الفرع الثاني: الجمع العام المحلي.

المادة 82: يتكون الجمع العام المحلي من كافة الأعضاء العاملين والمشاركين المسجلين بالفرع المحلي للحزب كما يحدده النظام الداخلي.

المادة 83:

- تتحدد صلاحيات الجمع العام المحلي في التواصل والتشاور.

- ينعقد الجمع العام المحلي برئاسة الكاتب المحلي، بصفة عادية وفق وتيرة ينص عليها في النظام الداخلي وبصفة استثنائية بقرار للكتابة المحلية.

الفرع الثالث: الكتابة المحلية.

المادة 84: تتكون الكتابة المحلية من الكاتب المحلي ونائبه وأعضاء منتخبين في المؤتمر المحلي ومن أعضاء مضافين.

المادة 85: الكتابة المحلية هي أعلى هيئة تنفيذية على الصعيد المحلي وتتحدد صلاحياتها فيما يأتي:

- اتخاذ المواقف اللازمة من التطورات والمستجدات والهيئات.

- تدبير العلاقات العامة.

- وضع الخطط والبرامج في إطار التوجهات الاستراتجية للحزب والبرامج السنوية لهيئاته الإقليمية.

- اعتماد برامج العمل والميزانيات السنوية.
- السهر على تفعيل أداء الحزب.
- متابعة أداء المنتخبين المحليين للحزب.
- تدبير وتنمية الموارد البشرية والمادية للحزب.
- تنظيم المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية على الصعيد المحلي.

يمكن للكتابة المحلية أن تفوض القيام ببعض اختصاصاتها لبعض اللجان تحدث لهذه الغاية

المادة 86: الكاتب المحلي هو المسؤول الأول للحزب على الصعيد المحلي، وتحدد صلاحياته فيما يأتي:

- السهر على السير العادي للحزب على المستوى المحلي، واتخاذ القرارات الجارية والمستعجلة بين انعقادين للهيئات المعنية.
- السهر على متابعة وتفعيل العلاقات العامة على الصعيد المحلي.
- تمثيل الحزب لدى السلطات والإدارات والمؤسسات العمومية.
- رئاسة الكتابة المحلية.
- رئاسة الجمع العام المحلي.
- اقتراح أعضاء الكتابة المحلية لانتخابهم في المؤتمر المحلي.
- هو الناطق الرسمي للحزب على المستوى المحلي.
- هو الآمر بالصرف.
- يمكن للكاتب المحلي تفويض بعض مهامه.

القسم الرابع: الاستقالة والقواعد الانضباطية.

الباب الأول: الاستقالة والإقالة من الحزب.

المادة 87: يجب على العضو المستقيل من الحزب أو المنسحب منه مؤقتا ما يأتي:

- تقديم كتاب في الموضوع لرئيس أعلى هيئة تنفيذية هو عضو فيها، وإذا لم يكن عضوا في أي هيئة تنفيذية تقدم الاستقالة للكاتب الإقليمي المعتمدة عضويته لديه.
- إرجاع وثائق وممتلكات الحزب التي في عهدته.
- تسوية وضعيته المالية تجاه الحزب.

يجب على العضو المقال من الحزب التقيد بالمقتضيات الواردة في البندين السابقين من هذه المادة.

الباب الثاني: القواعد الانضباطية.

الفصل الأول: الاختصاص الانضباطي.

المادة 88:

- يتولى الاختصاص الانضباطي في الحزب كل من المجلس الوطني وهيئة التحكيم الوطنية وهيئات التحكيم الجهوية.
- يمكن عند الاقتضاء إحداث هيئات تحكيم بين جهوية وفق ضوابط ينص عليها النظام الداخلي.

المادة 89: تختص هيئة التحكيم الوطنية بالبت:

- ابتدائيا في جميع المخالفات التي يقع فيها أعضاء المجلس الوطني.
- انتهاء، في طلبات الطعن بالاستئناف في القرارات الصادرة ابتدائيا عن هيئات التحكيم الجهوية.
- في القضايا التي تحيلها عليها الأمانة العامة.

المادة 90: تختص هيئات التحكيم الجهوية بالبت ابتدائيا في جميع المخالفات التي يقع فيها أعضاء الحزب غير الأعضاء في المجلس الوطني وتلك التي تقع فيها هيئات وأجهزة الحزب على مستوى الجهة.

الفصل الثاني: تحديد المخالفات والجزاءات.

المادة 91: يعتبر من قبيل المخالفات الإخلال بالالتزامات المنصوص عليها في هذا النظام وفي النظام الداخلي والمساطر والمواثيق والمذكرات المعتمدة داخل الحزب، وخصوصا ارتكاب أحد الأفعال الآتية:

- الشطط في ممارسة الصلاحيات أو تجاوز الاختصاصات أو خرق قوانين الحزب ومساطره من طرف الهيئات أو المسؤولين.
- الإخلال بالمسؤولية الحزبية أو بالمسؤوليات التي يتولاها الأعضاء بصفتهم الحزبية.
- الإخلال بسير مؤسسات الحزب وانتهاك مداولاتها وعدم الانضباط لقراراتها.
- التوقف أو التأخر عن أداء الواجبات المالية للحزب.
- الاستمرار في التغيب عن الاجتماعات بدون عذر مقبول.
- الوقوع في ممارسات تمس الآداب العامة أو تخل بالأخلاق الحسنة.

المادة 92: تحدد الجزاءات الانضباطية فيما يأتي:

1. إلغاء القرارات المشوبة بالشطط في ممارسة الصلاحيات أو تجاوز للاختصاص أو خرق قوانين الحزب أو مساطره، بصرف النظر عن المسؤولية الشخصية للمسؤول عن الوضعية المعنية.
2. التنبيه.
3. الإنذار.
4. المنع المؤقت من حق التصويت والتداول ضمن الهيئات.
5. القهقرة في العضوية.
6. الإقالة من رئاسة هيئة أو من عضويتها أو من المسؤولية في الحزب.

لا يمكن للمقال من رئاسة هيئة أن يتحمل أي مسؤولية في الحزب إلا بعد مرور سنة على الأقل من تاريخ دخول قرار إقالته حيز التنفيذ.

7. تجميد العضوية في الحزب أو في هيئة حزبية، لمدة لا تتجاوز سنة.
8. الإقالة من الحزب.

المادة 93: يتعرض العضو كلما ارتكب إحدى المخالفات المشار إليها في المادة 90أعلاه لمتابعة انضباطية أمام الهيئة الانضباطية المختصة.

الفصل الثالث: التدابير الاحترازية.

المادة 94:

- إذا كان من شأن مخالفة مسجلة ضد عضو، أن تشكل انتهاكا لمبادئ الحزب وتوجهاته العامة وقيمه أو تخل بالسير العادي لمؤسساته، جاز استثناء للهيئة التنفيذية المعنية، اتخاذ إجراء احترازي معلل ضد العضو المعني.

- يسري مفعول الإجراء الاحترازي فورا إلى أن تبت الهيئة الانضباطية المختصة في الموضوع، ويمكن لهذه الأخيرة أن ترفع هذا الإجراء بطلب من المعني بالأمر.

يعتبر من قبيل الإجراءات الاحترازية الإجراءات الآتية:

- تعليق المسؤوليات الحزبية التي يتولاها العضو المعني.

- تعليق تزكية الحزب للعضو المعني للمسؤوليات الانتدابية أو السياسية التي يتولاها.

- تعليق عضويته في الهيئات الحزبية التي ينتمي إليها.

القسم الخامس: طريقة اختيار مرشحي الحزب للاستشارات الانتخابية.

المادة 95: يختار المرشحون لمختلف الاستشارات الانتخابية وفق عمليتي الترشيح والتزكية، حسب مقتضيات ينص عليها في النظام الداخلي.

الفصل الأول: الترشيح.

المادة 96: تحدث عن كل استحقاق انتخابي، تشريعي أو جماعي أو مهني، لجان للترشيحات، يحدد تكوينها وطريقة عملها وفق مساطر تصدر عن المجلس الوطني.

الفصل الثاني: التزكية.

المادة 97:

- تتولى الأمانة العامة تزكية المرشحين للانتخابات التشريعية، والانتخابات المهنية المنظمة على صعيد أكثر من جهة، وانتخابات عضوية مكاتب مجالس الجهات، والانتخابات الجماعية في المدن الكبرى المحددة بموجب مسطرة تصدر عن المجلس الوطني، مع مراعاة مقتضيات البند الموالي.

- تتم تزكية أعضاء الأمانة العامة المرشحين وفق مقتضيات خاصة تحددها مسطرة تصدر عن المجلس الوطني.

- تتولى الهيئات التنفيذية المجالية تزكية المرشحين لباقي الاستشارات الانتخابية حسب مقتضيات ينص عليها في مسطرة تصدر عن المجلس الوطني.

القسم السادس: مالية الحزب.

الفصل الأول: الموارد المالية للحزب.

المادة 98: تتحدد الموارد المالية للحزب فيما يأتي:

- واجبات انخراط الأعضاء ومساهماتهم.

- دعم الدولة.

- الهبات والوصايا والتبرعات النقدية أو العينية.

- العائدات المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية والثقافية للحزب.

● عائدات استثمار أموال الحزب في المقاولات التي تصدر الصحف الناطقة باسمه، وفي مقاولات النشر والطباعة العاملة لحسابه.

الفصل الثاني: النفقات.

المادة 99:

● توجه الموارد المالية للحزب لتحقيق أهدافه.

● توقع مختلف الوثائق المالية والشيكات والمستندات البنكية توقيعا مزدوجا من قبل الأمين العام أو من يفوضه من جهة وأمين المال الوطني أو نائبه من جهة أخرى.

● توقع مختلف الوثائق المالية والشيكات والمستندات البنكية توقيعا مزدوجا من قبل الكتاب الجهويين والإقليميين والمحليين أو نوابهم من جهة وأمناء المال الجهويين والإقليميين والمحليين أو نوابهم من جهة أخرى.

الفصل الثالث: التملك والشراء والبيع.

المادة 100: للحزب حق التملك والشراء والبيع والقيام بكل التصرفات حسب القوانين الجاري بها العمل.

القسم السابع: مقتضيات ختامية.

المادة 101: يوجد المقر المركزي للحزب بمدينة الرباط ويمكن نقله منها بقرار من المجلس الوطني.

المادة 102: يمكن حل الحزب بقرار للمؤتمر الوطني المنعقد في دورة استثنائية وبأغلبية ثلثي أعضائه، وينص على المؤسسة التي تحول لها ممتلكات الحزب.

المادة 103:

● يمكن استثناء ولأسباب تمس مبادئ وتوجهات الحزب أو تخل بحسن سير مؤسساته أو العلاقات بين أعضائه، حل الحزب على مستوى جهوي أو إقليمي أو محلي.

- يتم حل الحزب على المستوى الإقليمي أو المحلي بقرار للأمانة العامة.

- يتم حل الحزب على المستوى الجهوي بقرار للأمانة العامة يصادق عليه المجلس الوطني.

- يترتب عن حل الحزب في أحد المستويات المذكورة حل كل أجهزة الحزب، كما يمكن أن يترتب عن ذلك تجميد عضوية الأعضاء المعنيين أو التشطيب عليهم من لوائح الحزب في هذا المستوى، مع مراعاة المقتضيات الخاصة المنصوص عليها في النظام الداخلي.

المادة 104: تتولى الأمانة العامة تفسير مواد هذا النظام، وفي حالة النزاع يحال على هيأة التحكيم الوطنية التي تبت فيه نهائيا.

المادة 105: يدخل هذا النظام حيز التنفيذ بعد مصادقة المؤتمر الوطني عليه ولا يعمل به بأثر رجعي، وينسخ جميع المقتضيات المخالفة.

متحصل عليه يوم السبت 26 مارس 2016 من الموقع: http://pjdmidelt.com/?page_id=300

المراجع

قائمة المراجع:

أ- **الكتب:**

1- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد ابن مكرم، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، 1992.

2- إبراهيم أبو الفار، **علم الاجتماع السياسي**، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والطباعة، 1979)

3- ابتسام الكتبي وآخرون، "**الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

4- أحمد منيسي: **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004).

5- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 1987).

6- إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983).

7- إسماعيل علي سعد، **أصول علم الاجتماع السياسي**،(بيروت: مطابع دار النهضة العربية، 1988).

8- أفلاطون، **جمهورية أفلاطون**، ترجمة حنا خباز (بيروت: دار القلم، 1992).

9- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية "دراسة في الاجتماع السياسي"**، الجزء الثالث، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002).

10- الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، (لبنان،1985).

11- أمحمد مالكي: " **الديمقراطية داخل الأحزاب وفيما بينها في المغرب حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجا**"، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

12- بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **مدخل إلى علم السياسة**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1972).

13- حسن شحاتة شعبان، **كونفوشيوس لني الصيني** (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 1956).

14- حسنين توفيق الإبراهيم، **التطور الديمقراطي في العالم العربي: قضايا و مشكلات**، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

15- حسين عبد الحميد وأحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعة المصلحة والضغط "دراسة في علم الإجتماع السياسي"**، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008).

16- حمدي عبد الرحمن، "**المشاركة السياسية للمرأة خبرة الشمال الإفريقي**"، ط1، (مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 2001).

17- رضا محمد هلال، **التعليم والتنشئة السياسية في الوطن العربي**، (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2015).

18- ريتشارد داوسن وآخرون، **التنشئة السياسية: دراسة تحليلية**، ترجمة مصطفى عبد الله خشيم ومحمد المغيربي (طرابلس: جامعة قار يونس، 1998).

19- سامية محمد جبار، **قضايا السياسة والمجتمع**، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1994).

20- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، ط2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1982).

21- سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء الثاني، الطبعة السابعة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).

22- سليم الزغبي، **الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، في المرشد إلى الحزب السياسي**، (الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1995).

23- سمير الخطاب، **التنشة السياسية والقيم**، ط 1 (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر، 2004).

24- سوزان كالفرت و بيتر كالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث مقدمة**، ترجمة عبد الله بن جمعة آل عيسى الغامدي، (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود للنشر والتوزيع، بدون سنة).

25- شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، (لبنان: الدار المصرية اللبنانية، 1999).

26- طارق المجدوب، **الإدارة العامة**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003).

27- عامر رمضان أبو ضاوية، **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري**، ط1 (ليبيا: دار الرواد، 2000).

28- عبد القادر مشري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010).

29- عبد الله حسن جوجو، **الأنظمة السياسية المقارنة** (دون بلد: الجامعة المفتوحة، 1997).

30- عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، (قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006).

31- عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998).

32- عبد الهادي الجوهري، **دراسات في علم الاجتماع القانوني والسياسي**، (القاهرة: دون دار النشر، 1975).

33- عبد الوهاب محمد رفعت، **الأنظمة السياسية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005).

34- عبيدات أحمد وآخرون، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2012).

35- علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، (بيروت: ركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

36- فاروق يوسف أحمد، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، 1976).

37- فايز سارة، **الأحزاب والقوى السياسية في المغرب**، (المغرب الأقصى: رياض الريس للكتب والنشر، 1990).

38- فوزي أبو دياب، **المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1971).

39- مجموعة باحثين، "**المجتمع المدني في الوطن العربي**" (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1992).

40- محمد الأزهر، **قانون الأحزاب السياسية الرقم (04-36) قراءة و نصوص**، (الرباط: دار النشر المغربية، 2006).

41- محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي (ميدانه وقضاياه)**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990).

42- محمد توهيل، **سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي**، (عمان: دار الحامد، 1998).

43- محمد سلمان، **النخبة السياسية في المغرب**، على الصاوي (محرر)، **النخبة السياسية في العالم العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1996).

44- محمد شقير، **الديمقراطية الحزبية في المغرب**، (المغرب: دار إفريقيا الشرق، 2003).

45- محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1979).

46- محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

47- محمد لبيب النجيحي، **الأسس الاجتماعية للتربية**، ط 8، (بيروت: دار النهضة العربية، 1981).

48- محمد منار، **تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب وديمقراطيتها، حالة المغرب**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

49- محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1983).

50- محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية، دراسة في دور أخبار التلفزيون**، ط 1(القاهرة: دار النشر للجامعات، 1997).

51- مهدي جرادات، "**الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**"، ط1، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

52- موريس ديفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي، (دمشق: دار دمشق، 1983).

53- مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، ط 1 (ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007).

54- نبيلة عبد الحليم الكامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، (بيروت: دار الفكر العربي، 1982).

55- نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، (الجزائر: دار الأمة، 2009).

56- يونس برادة: "**الفعل الحزبي و سؤال الديمقراطية في المغرب قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي و جوهر الممارسة الحزبية**"، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

57- Daniel-louis seiler, La politique comparée, armound colin-103 bd saint michel-paris, 1982.

58- Joseph La Palomabara, **Political Parties and Political Development**, princeton Universitypress, 1966 cité par Jean Louis quermonnt.

ب- المجلات:

1. أحمد سويقات، "**التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004**"، مجلة الباحث، عدد 2006/04، جامعة ورقلة.
2. أحمد عبد القادر عبد الباسط، "**حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التنمية الشاملة**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، جامعة الكويت، يناير 1979.
3. إدريس الجنداري، **التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة**، سلسلة تقيم حالة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2002.
4. بدر حسن الشافعي، **الديمقراطية في الوطن العربي**، مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام، العدد 4، 2001،
5. جمال منصر، "**دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة باجي مختار- عنابة، أفريل 2011.
6. رفيق الرامي، **الحركات الاسلامية**، تيار المناضل، المغرب، العدد السادس، يناير 2016.
7. زين العابدين حمزاوي، " **الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16، خريف 2007.
8. سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية (أهميتها- نشأتها- نشاطها)**، دراسة لمكتب البحوث البرلمانية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، جويلية 2005.
9. طه حميد حسن العنبكي، "**تدريس مادة التنشئة السياسية**"، مجلة العلوم السياسية، العددان 38- 39، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق.
10. عمرو حمزاوي، **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها**، أوراق كارنيغي، العدد 93، تموز/ يوليو 2008، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
11. كمال المنوفي، "**التنشئة السياسية في مصر والكويت: تحليل مضمون المفردات المدرسية**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 91، القاهرة، 1988.

جـ- المذكرات:

1. أحمد شاطر باش، **دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي " دراسة ميدانية بولاية الجزائر"** (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي إداري).
2. أعراب ياسمين، **قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية 1990-2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية الإعلام والاتصال، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر 3، سبتمبر 2012.
3. شبلي محمد، **الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب الفترة ما بين 1989-2012**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع السياسة المقارنة، جامعة سعيدة، 2012-2013.
4. شهرزاد صحراوي، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب)**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2012- 2013.
5. فتاح كمال، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية " دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.
6. قنفود مرزاق، **دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في دول المغرب العربي**، (رسالة ماجستير،جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية).
7. كريمة حوامد، **دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة السنة الأولى والثانية "دراسة ميدانية بجامعة باتنة**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2008).
8. ناصر لكسور، **التعددية السياسية بين متطلبات الداخل والضغوطات الخارجية- دراسة مقارنة لتجربة الجزائر والمغرب (1988-2008)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

9. نيفين محمد أبو هربيد، **دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2010).

10. ياسين ربوح، **الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر "1996-2008"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2009.

د- الملتقيات:

1. صالح بالحاج، **التنمية السياسية "نظرة في المفاهيم والنظريات"**، الملتقى الوطني التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي 16- 17 ديسمبر 2008.

هـ- الجرائد الرسمية:

1- المملكة المغربية الجريدة الرسمية. 28 شعبان 1432/ 30 يوليو 2011. ع/5964 مكرر، السنة المائة.

و- المواقع الإلكترونية:

1. الملكية: متحصل عليه يوم 2016/01/29 متوفر على الرابط: www.maroc.ma/nr/exeres/
2. نورالدين قربال، **حزب العدالة والتنمية المغربي والمشاركة السياسية**، يومية هسبريس الإلكترونية، بتاريخ: الأربعاء 06 نوفمبر 2013، متحصل عليه يوم: 2016/01/10، متوفر على الرابط: www.hespress.com
3. يونس برادة: " **طبيعة النظام السياسي في المغرب وجوهر الممارسة الحزبية** " متحصل عليه يوم 2016/01/18 متوفر على الرابط: www.aljazeera.net/nr/3d6198
4. يونس زكور: **طبيعة النظام السياسي المغربي مقاربة على ضوء التمثيلية في الغرب ومبادئ القانون العام الإسلامي**، متحصل عليه يوم: 2016/01/24 متوفر على الرابط: www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid
5. يونس زكور: **النظام السياسي المغربي دراسة في الاختصاصات والوظائف**، متحصل عليه يوم: 2016/01/24 متوفر على الرابط: www.ahewar.org/.

6. حزب العدالة والتنمية، متحصل عليه بتاريخ: 2016/02/10 متوفر على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki
7. وثائق الحزب المرجعية. الرسالة www.pjd.ma .
8. المصدر: الجزيرة، متحصل عليه بتاريخ: 2016/02/20، متوفر على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/11/
9. عزيز الهلالي، في نقد الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية، جريدة المساء العدد 139، الخميس 2007/03/1 متحصل عليه بتاريخ: 2016/01/11 ، متوفر على الرابط: http://al massaa-journal.org/ar/node/132
10. حسن الوزاني، "**حزب العدالة والتنمية المغربي وأزمة النظرية والممارسة**"، يومية المساء بتاريخ: 2008/02/26، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2016/03/10 متوفر على الرابط:
http://www.maghress.com/almassae/
11. بيان صادر يوم 17-05- 2003، متحصل عليه يوم: 2016/01/11 متوفر على الرابط:
http://www.hespress.com/writers93243.html
12. سامر أبو القاسم، "**بالنظر إلى ما تدنى إليه الفعل السياسي في المغرب**"، نشر بتاريخ: 2015/08/24، متحصل عليه يوم: 2016/01/20، متوفر على الرابط:
http://www.ritajepress.com
13. الأناضول، "**العدالة والتنمية" المغربي.. حزب يقاوم الخريف العربي**، نشر بتاريخ: 2015/09/09، متحصل عليه بتاريخ: 2016/03/10، متوفر على الرابط:
http://almesryoon.com
14. عبد الرحيم العلام، "**أسباب فوز حزب العدالة والتنمية في المدن الكبرى**"، نشر بتاريخ: 2015/09/09، متحصل عليه يوم: 2016/04/10، متوفر على الرابط:
http://www.huffpostarabi.com/abderrahim-alam/1458_b_8109586.html
محفوظ كيطوني، "**الحكامة السياسية في واقع الأحزاب المغربية**" ، متحصل عليه يوم: 2016/03/20، متوفر على الرابط: http://www.oujdacity.net/regional-article-52802-

الفهرس

الفهرس

مقـدمــة

الفصل الأول: الإطار النظري للأحزاب السياسية والتنشئة السياسية.

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية 03

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية 03

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية 10

المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية 13

المبحث الثاني: مـاهية التنشئـة السياسية 17

المطلب الأول: مفهوم التنشئـة السيـاسية.....18

المطلب الثاني: أهميـة التنشئـة السيـاسية وأهدافها 23

المطلب الثالث: وسائل وقنوات التنشئـة السيـاسية 25

الفصل الثاني: ديناميكية العملية السياسية في المغرب.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي المغربي 33

المطلب الأول: مميزات بيئة للنظام السياسي المغربي 33

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية المغربية 41

المطلب الثالث: الدستور المغربي والأحزاب السياسية المغربية 44

المبحث الثاني: التعددية السياسية في المغرب: واقع وتحديات 48

المطلب الأول: واقع التعددية السياسية في المغرب 49

المطلب الثاني: التعددية السياسية المقيدة في المغرب 55

المطلب الثالث: تحديات التعددية السياسية في المغرب 58

الفصل الثالث: دور حزب العدالة والتنمية في عملية التنشئة السياسية في المغرب الأقصى.

المبحث الأول: الظروف التاريخية لحزب العدالة والتنمية المغربي 63

المطلب الأول: النشأة التاريخية لحزب العدالة والتنمية المغربي 64

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي والسياسي لحزب العدالة والتنمية 67

المطلب الثالث: مشاركة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية 76

المبحث الثاني: إسهامات حزب العدالة والتنمية المغربي في الحياة السياسية 81

المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية والجهاز التنفيذي 81

المطلب الثاني: توجهات حزب العدالة والتنمية وآفاقه المستقبلية 82

المطلب الثالث: دور حزب العدالة والتنمية في عملية التنشئة السياسية 85

الخاتمـــة 90

المـــلاحق.

قائمة المراجع.

الفهـــرس .

ملخـص الدراسة:

إن نشاط حزب العدالة والتنمية في المغرب، يعطي انطباعاً، بأن المغرب لا يعيش حالة فراغ سياسي، لأن هذه الحركة الحزبية الناشطة تشكل امتلاء له. ولهذا يدفعنا للتأكيد بأن تفعيل النشاط السياسي إنما يرتكز على آليات العمل الحزبي سواء كان هذا النشاط عبر آليات عمل المؤسسات الحزبية أو ضمن آليات الانخراط في النشاط العام، من خلال الرقابة على الأداء السلطوي أو من خلال العمل لإعادة تكوين السلطة، وتفعيل الأنشطة النقابية. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل أن المجتمع الذي يختلج بحياة حزبية نشطة، إنما هو مجتمع مشبع بالثقافة السياسية على مختلف منطلقاتها النظرية، وهذا يقود إلى اعتبار الحزب إنما هو قوة أساسية في التنشئة السياسية في المجتمع السياسي.

Résumé de l'étude:

L'activité du Parti de la justice et du développement au Maroc, donne l'impression que le Maroc n'est pas dans un état de vide politique, parce que ce partisan forme un mouvement activiste le remplissant. Cela nous amène à confirmer que l'activation de l'activité politique, mais sur la base de mécanismes de travail du parti, si cette activité à travers le travail des institutions du parti ou se livrer à des mécanismes d'activité publics mécanismes, à travers le contrôle de la performance autoritaire ou en travaillant pour reconfigurer le pouvoir, et l'activation des activités syndicales. Ceci, si quelque chose, il montre que la société, qui bat la vie de partisan actif, mais il est une société saturée et de la culture politique dans ses locaux une théorie différente, et cela conduit à la partie, mais il est considéré comme une force majeure dans la socialisation politique dans la communauté politique.